جامعة العربي التبسي – تبسة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الأمن الجيوطاقوي في التنافس الصيني- الأمريكي على افريقيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية:

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة: فضة صيفاوي

تحت إشراف : أ. د. ادريس عطية

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
مليكة قادري	أستاذ مساعد أ	رئيسا
ادريس عطية	أستاذ محاضر ب	مشرفا و مقررا
نسرين نموشي	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2014-2015م

شكر و عرفان

اتقدم بوافر الشكر وعظيم الإمتنان

إلى أستاذي المشرف الدكتور

إدريس عطية على توجيهه وسعة صدره وحرصه على اتمام هذا

العمل على أكمل وجه كما أشكر أعضاء اللجنة الموقرة على تحملهم

عناء القراءة ، وتشريفهم لي بقبول مناقشة هذا البحث.

والشكر موصول إلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية ،

كل باسمه .

مقدمة

بعدما عانت القارة الإفريقية من التهميش طوال فترة الحرب الباردة، أخذت في السنوات القليلة الماضية تكتسب بعدا استراتيجيا متناميا على المستوى الدولي، نظرا لما تمتلكه من مواد خام، وموارد طبيعية واحتياطات نفطية لم تستغل بعد .

فلقد كانت ظروف الحرب الباردة، وراء اتباع الولايات المتحدة " سياسة انتظر ولاحظ "، مما دفع بالكثير من المحللين والسياسيين إلى التأكيد على أن إفريقيا تحتل مكانة ضعيفة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مقارنة بمناطق أخرى، كأمريكا اللاتينية وأوروبا، وهذا الاعتقاد استمر إلى غاية السنوات الأخيرة من الحرب الباردة، حيث لم ير " ريغان " في إفريقيا " سوى مجموعة من القبائل التي يستحيل إدارتها، ومع نهاية الحرب الباردة، بدا وكأن الظروف الجديدة أصبحت مناسبة لبعث سياسة افريقية بدأت تتجسد بشكل أكثر وضوحا مع مجيء الرئيس " بيل كلنتون "إلى البيت الأبيض، فعرفت بذلك سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه المنطقة انتعاشا كبيرا، انعكس على المبادلات بين الطرفين خاصة مع قانون النمو والفرص الإفريقي (AGOA) .

وعقب أحداث 11 سبتمبر 2001، التي كانت وراء التحول المفاجئ لإدارة بوش تجاه إفريقيا، فقد أصبحت الرهانات الأمنية الجديدة التي تصنفها إدارة "بوش الابن" في مقدمة أولوياتها سببا في إعادة الاهتمام بهذه المنطقة، وازداد هذا الاهتمام بسبب احتياجات الولايات المتحدة للموارد الطاقوية ورغبتها في تنويع مناطق الإمدادات النفطية وذلك على اثر " تقرير تشيني " الذي أكد على أن النفط الإفريقي أصبح يمثل أولوية بالنسبة للأمن الطاقوي الأمريكي من أجل التقليل من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط والمناطق الأخرى المضطربة .

خاصة وأن الولايات المتحدة تعتبر من أكبر مستهلكي ومستوردي النفط في العالم، باعتبار أن النفط يعد أهم مرتكزات الأمن القومي الأمريكي، مما يفسر تواجدها في كل مكان يوجد فيه احتياطات نفطية مؤكدة أو محتملة .

أما علاقة الصين بالقارة الإفريقية، فهي تمتد إلى مؤتمر "باندونغ "لعام 1955 م"، حيث كانت تكتسي صبغة إيديولوجية وسياسية بسبب مساندة الصين لحركات التحرر في إفريقيا، وكذلك لكون الصين تنتمي إلى كتلة العالم الثالث .

أدى ذلك إلى التأييد المتبادل في مجلس الأمن. كما لعب الصوت الإفريقي دورا هاما في الجمعية العامة للأمم المتحدة في القضايا المتعلقة بالصين، أما بعد الحرب الباردة فقد تطورت هذه العلاقات إلى شراكات تنموية ومبادلات تجارية فاكتسبت بذلك طابعا اقتصاديا، وازدادت هذه العلاقة متانة بعد أن وجدت الصين في إفريقيا بديلا طاقويا لحقول نفطها التي تراجعت احتياطاتها في الوقت الذي تصاعد نموها الاقتصادي مما أدى إلى زيادة طلبها على الطاقة .

فالصين تعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، حيث يشكل النفط ضرورة قصوى بالنسبة لها، وتأتي حوالي 35% من وارداتها النفطية من القارة الإفريقية . ومن ثم أصبح لها تواجد مكثف في إفريقيا، عن طريق شركاتها الإستثمارية، وتجارتها التي وجدت في إفريقيا سوقا واعدة لمنتجات اقتصادها المتنامي .

كما أن النموذج التنموي الصيني أصبح في نظر القادة الأفارقة بديلا عن النموذج الغربي الذي لا تراعي فيه خصوصيات دول العالم الثالث، إضافة إلى المساعدات الصينية غير المشروطة التي تقدمها الصين في إطار التعاون جنوب جنوب.

ونتيجة لهذا التواجد الصيني – الأمريكي في القارة الإفريقية برز ملف التنافس على موارد القارة من جديد، حيث أصبح النفط أهم محاور التنافس بين الصين والولايات المتحدة في إفريقيا .

الإطار المنهجي و المفهومي والنظري :

أولا : مشكلة الدراسة :

أصبحت القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة تمثل مجالا حويا نظرا لما تتمتع به من موقع إستراتيجي وثروات طبيعية وموارد طاقوية مؤكدة ومحتملة، مما جعلها تحتل موقعا متميزا في إستراتيجية عدد من القوى التقليدية والصاعدة .

يعتبر ملف الطاقة من أهم محاور التنافس الجديد على القارة الإفريقية بين الولايات المتحدة الأمريكية ،خاصة مع صعود نجم المحافظين الجدد، ومراكز القوى التي تشكل عصب المركب العسكري – الصناعي المتحكم بشكل كبير في صناعة النفط والسلاح، والصين التي تزايد طلبها على النفط الإفريقي، نظرا لتسارع نموها الاقتصادي، وحاجتها الملحة لتنويع مصادرها الطاقوية .

فأصبحت بذلك القارة الإفريقية ساحة مفتوحة لصراع المصالح النفطية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وعلى هذا الأساس نطرح المشكلة البحثية التالية :

كيف يمكن للأمن الجيوطاقوي أن يتحكم في المنافسة الأمريكية – الصينية على إفريقيا ؟ .

وتتطلب الإجابة على هذه المشكلة البحثية تبسيطها من خلال الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما هي الأهمية الإستراتيجية للنفط الإفريقي، وكيف أصبح يمثل أولوية بالنسبة للسياسة الخارجية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية .

2- هل أصبحت إفريقيا خيارا إستراتيجيا بالنسبة للولايات المتحدة والصين، وما هي دوافع هذا التنافس حول المناطق الحيوية في إفريقيا .

3- كيف يمكن للولايات المتحدة أن تواجه المنافسة الصينية المهددة لمصالحها الحيوية في إفريقيا .

ثانيا : مجالات الدراسة:

تتجلى حدود المشكلة البحثية في النقاط التالية :

أ- المجال المكاني :

يتمثل في مسح أفقي لكامل القارة الإفريقية، نظرا لأن الصين تربطها علاقات قديمة مع أغلب دول القارة، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى التعامل أكثر مع منطقة إفريقيا جنوب الصحراء إلى جانب الطرفين المتنافسين الصين والولايات المتحدة .

ب-المجال الزماني :

يتمثل في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث بدأ الاهتمام الأمريكي بالشأن الإفريقي، وهذا لا ينفي الرجوع إلى تواريخ وأحداث تخرج عن نطاق الفترة المحددة، بحكم أن العلاقات الصينية –الإفريقية متجذرة ومتجددة .

ج - المجال الموضوعي :

تهتم هذه الدراسة بموضوع الأمن الجيوطاقوي كمحدد للتنافس الصيني – الأمريكي على القارة الإفريقية، حيث تسعى كل من هاتين الدولتين إلى محاولة السيطرة على المناطق التي تحتوي على احتياطات نفطية جديدة في إفريقيا عن طريق الآليات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية .

ثالثا : الفروض العلمية :

من أجل دراسة المشكلة البحثية، وإيجاد حلول لها تم ضبط الفروض العلمية التي تتحكم في مسار البحث وصياغتها كالتالي :

- **الفرضية المركزية :**

تحقيق الأمن الطاقوي يتحكم في العلاقات الصينية – الأمريكية وفي ارتباطها بإفريقيا .

- **الفروض الفرعية:**

❖ **الفرضية الأولى:**

كلما تزايدت الإحتياطات النفطية في إفريقيا، كلما زادت أهميتها الإستراتيجية بالنسبة للصين والولايات المتحدة الأمريكية .

❖ **الفرضية الثانية :**

يعتبر تضارب المصالح الاقتصادية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا محفزا لزيادة التنافس بينهما .

❖ **الفرضية الثالثة :**

إن الاعتماد على آليات مختلفة للهيمنة على إفريقيا من طرف الصين والولايات المتحدة، ما هو إلا ترجمة للاستراتيجية النفطية الصينية – الأمريكية في المنطقة .

رابعا : أهمية الدراسة العلمية والعمليّة :

تبرز طبيعة الدراسة من خلال طبيعة الموضوع الذي تعالجه والمشكلة التي تطرحها والنتائج المتوصل إليها وأثر كل ذلك في الحقل المعرفي الذي طرحت ضمنه بشكل عام .

أ- **الأهمية العلمّية :**

تمكن أهمية هذا البحث في أنه يسعى إلى المساهمة في وضع دراسة حديثة تسلط الضوء على حقيقة التنافس الدولي الجديد على الموارد الإفريقية خاصة بعد أن أعادت الولايات المتحدة ترتيب مصالحها في هذه المنطقة، وفق ما تمليه عليها إستراتيجية أمنها القومي لسنة 2002 م وسنة2006 م

التي اكتسبت من خلالهما القارة الإفريقية أهمية جيو إستراتيجية متزايدة، مما أدى إلى التنافس بينها وبين الصين التي تنامى دورها ونفوذها في إفريقيا .

كما ترجع أهمية البحث كذلك إلى كونه يهدف إلى إبراز حجم وحدة التنافس الدائر بين هاتين الدولتين على تحقيق أمنهما الطاقوي، وما يمكن أن يفرزه هذا التنافس من آثار على المستوى الاقتصادي والتنموي والأمني في إفريقيا .

ب – الأهمية العمليّة :

يكتسب هذا البحث أهميته العملية من أهمية القارة في حد ذاتها، التي تمثل بعدا جيو إستراتيجيا نظرا للتفاعلات المختلفة التي تدور في محيطها بينها وبين القوى الدولية المختلفة، ونظرا لوجود عدد من الدول العربية في شمال وشرق القارة، وما تعانيه بعض هذه الدول من مخاطر وتهديدات أمنية وعقوبات اقتصادية يرجع السبب الأول فيها إلى النفط باعتباره محركا أساسيا للنزاعات الداخلية والدولية، ولعل أبرز مثال على ذلك هو ما حدث في السودان (أزمة دافور و انفصال الجنوب السوداني) .

كما أن الجزائر التي تنتمي إلى القارة الإفريقية وتتأثر بالأحداث التي فيها تربطها علاقات صداقة قديمة بينها وبين الصين تطورت إلى شراكات تنموية واقتصادية متبادلة، كما تربطها علاقات بالولايات المتحدة الأمريكية يغلب عليها التعاون في المجال الأمني بعد أن أصبحت الجزائر رائدة في مجال مكافحة الإرهاب .

خامسا : المناهج و الإقترابات وأسلوب جمع البيانات :

أ- المناهج والإقترابات :

تقتضي دراسة هذا الموضوع، الاستعانة بمجموعة من المناهج والإقترابات التي تتلاءم مع خطة البحث .

حيث تم الاعتماد على المنهج التاريخي Historical Method بهدف دراسة بعض الخلفيات التاريخية لهذا الموضوع، والتي يعد الرجوع إليها شرطا أساسيا من أجل إيجاد تفسير موضوعي للمواقف السياسية التي تنتهجها كل من الصين والولايات المتحدة في منطقة إفريقيا .

إذ يتم من خلال المنهج التاريخي تتبع العلاقات الصينية – الإفريقية ' والعلاقات الأمريكية – الإفريقية منذ نشأتها .

كما اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المقارن، من خلال المقارنة بين مختلف الإستراتيجيات والسياسات التي تتبعها كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في إطار التنافس بينهما على القارة الإفريقية . وكذلك المقارنة بين نظرة القادة الأفارقة لسياسة المساعدات الأمريكية المشروطة وسياسة المساعدات والمعونات الصينية غير المشروطة ومبدأ الصين المتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الإفريقية .بالإضافة إلى المنهج الإحصائي والذي يمكن من خلاله الوصول إلى نتائج أكثر دقة وعلمية بخصوص الظاهرة المدروسة من خلال قراءة الجداول والأشكال ومعرفة الإمكانات للقوى المتنافسة وإحصائيات الدول الإفريقية من الموارد الطاقوية(النفط والغاز)

أما فيما يخص الاقترابات، فقد اعتمدت هذه الدراسة أولا على مقاربة نظرية الألعاب، وذلك لطبيعة الموضوع الذي يتعلق بالمنافسة الصينية الأمريكية على النفط الإفريقي .

حيث تعتبر نظرية الألعاب جزءا من التأثير السلوكي على دراسة العلاقات الدولية وهي تساعد على توضيح الخيارات البديلة أمام صانع القرار، إذ أن هدف اللاعبين هنا هو السيطرة على النفط الإفريقي، وفي هذا الصدد يرى بعض الإستراتيجيين أن كل مكسب تحققه الصين في إفريقيا يعد خسارة للولايات المتحدة الأمريكية سواء فيما يخص النفط أو الأسواق الإفريقية. فاللعبة هنا صفرية بمعني أن الصراع دائم وغير قابل للتوفيق، حيث تسعى كل دولة لتحقيق أقصى حد من الأرباح، ويرى " كارل دويتش " Karl w .Deutsh أن المباريات الصفرية Zero-SumGam تستند إلى أن دوافع اللاعبين أو مصلحتهم لا يمكن أن تتغير وأنهم تبعا لذلك لابد وأن يظلوا أعداء إلى الأبد.[1]

1- عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ ، **النظرية السياسية المعاصرة** (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 1997) ، ص. 266 .

كما يمكن أن يكون السلوك التعاوني هو السمة المميزة لهذه المباراة، من خلال وجود الدبلوماسية المفتوحة بين أطراف اللعبة، ووجود خطوط الاتصال والتنسيق وتغليب الخيار العقلاني، وفي معظم الأحيان نجد أن التنافس والصراع بين الدول هو من قبيل الألعاب غير الصفرية The Non Zero Game [1] .

كما تعتمد هذه الدراسة على المقاربة النسقية " لمايكل كلارك " Approachent The Systemati ، Michel Clark، ولتطبيق هذه المقاربة يمكن القول أن البيئة هي المحيط الداخلي والخارجي الذي يوفر المدخلات لعملية السياسة الخارجية أما المخرجات هي سلوك السياسة الخارجية، حيث توفر هذه المقاربة إطارا نظريا واسعا ومناسبا لتحليل أشمل لظاهرة هذه السياسة والعلاقات الدولية بكل تعقيداتها وتؤكد على أهمية القرارات الإستراتيجية الهامة التي تضع تفسير الإستراتيجية الأمريكية والصينية تجاه منطقة إفريقيا، وتأثير البيئة الداخلية (الاحتياجات النفطية) والبيئة الخارجية (النظام الدولي) لكل من الدولتين في رسم السياسة الخارجية لكل منهما .

ب-أسلوب جمع البيانات :

من أجل الإجابة عن المشكلة البحثية المطروحة، اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب التوثيق، في جميع البيانات والمراجع المختلفة، حيث تمثلت أنواع المصادر المعتمدة في الحصول على المعلومات في :

1- **المصادر الأولية المرتبطة بموضوع الدراسة :**

وتمثلت في التقارير والوثائق مثل تقرير "ديك تشيني " و وثيقة الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002 وسنة 2006، وثيقة منتدى التعاون الصيني –الإفريقي، قانون النمو والفرص الإفريقي (AGOA) .

2- المصادر الثانوية المكتبية :

والمتمثلة في الكتب والبحوث الجامعية والمقالات المنشورة بشأن موضوع الدراسة.

1- سعد حقي توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2000) ، ص. 192.

3- **المصادر الإلكترونية :**

والمتمثلة في مواقع الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) ذات الصلة بموضوع الدراسة.

سادسا : تحديد المفاهيم :

تتطلب الدراسة العلمية تحديد المفاهيم الأساسية الواردة في البحث:

- **التنافس الدولي :**

هو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر لتحقيق نفس الهدف، كما أنه حالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر تتميز بالطابع السلمي بعيدا عن مظاهر العنف و التوتر، من أجل تحقيق المصالح موضوع التنافس.

- **التعاون الدولي:**

يقصد به تكاثف الدول لحل المسائل الدولية حيث جاء هذا المبدأ في سياق أهداف و مبادئ الأمم المتحدة، كما يقصد به الارتباط والتنسيق في ميدان معين أو مجالات متعددة، وارتبط هذا المفهوم بنشوء علاقة بين الدول المتقدمة و الدول النامية وبذلك فهذا المفهوم متعلق بقضايا التضامن الدولي، وقد برز في السنوات الأخيرة مفهوم" التعاون جنوب جنوب "، وهذا المفهوم يفسر علاقة الصين بالدول الإفريقية.

- **السياسة النفطية:**

هي مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد النفطية المتاحة في منطقة معينة خلال فترة زمنية معينة،وهي أيضا الخطط و التوجهات التي ترسمها الدول من أجل المحافظة على هذه المادة الإستراتيجية.[1]

---

1 – حسين ظاهر، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**(بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2013، ص.209 .

- **الطاقة:**

تعرف الطاقة على أنها المقدرة على القيام بعمل ما، وهي احدي مقومات المجتمع المتحضر وتحتاج إليها كافة قطاعات المجتمع من خلال الحاجة الماسة إليها في تسيير الحياة اليومية في السلم والحرب(تسيير المصانع، وسائل النقل ...) . ويمثل النفط المصدر الأساسي للطاقة في العالم خلال القرن الحالي مع تزايد الطلب العالمي عليه مما جعل من الحصول عليه وبأسعار معقولة أمرا حيويا خاصة بالنسبة لكبار المستهلكين مثل الصين والولايات المتحدة .

- **الجيوبوليتيكا :**

هي علم علاقة الأرض بالعمليات السياسية، وموضوعها يقوم على قاعدة جغرافية عريضة، ولا سيما الجغرافيا السياسية التي هي علم الكائنات السياسية في مكانها وبيئتها.[1] وهي بذلك نظرية تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض، وهي كذلك العلم الذي يقوم على فن العمل السياسي للدولة في كفاحها من أجل حصولها على مجالها الحيوي .

سابعا: المداخل النظرية :

لدراسة أي ظاهرة دراسة علمية لابد لها من إطار نظري يستخدمه الباحث قصد الفهم والتفسير والتوقع وفي هذه الدراسة تم التركيز على الواقعية الكلاسيكية الجديدة واللبرالية الجديدة.

1- الواقعية الكلاسيكية الجديدة: Neo Classical Realism

وهي نظرية واقعية في السياسة الخارجية، بنيت على افتراضات والتز حول الفوضى، وقد حاولت تضييق الفجوة بين التنبؤات الواقعية التقليدية والواقع .حيث يعتقد دعاة هذه النظرية أن فهم الروابط بين القوة والسياسة يتطلب فحص دقيق للسياق الذي من خلاله يتم تشكيل السياسة الخارجية. وتكييفها ضمن إطاره. ويحاجج دعاة هذه النظرية أن أهداف وطموحات السياسة الخارجية تقاس في

1 - Gedeon rose ,Neoclassical Realism and the theories of foreign policy , **world politics** , Vol 51 , (coct 1998) , p.146 .

أغلب الحالات بمكانه الدولة في النظام الدولي، وبشكل أكثر تحديدا قدرات قوتها المادية. وينزع الواقعيون الجدد نحو رؤية العالم أكثر تنافسا وصراعية وبذلك فهذه النظرية تفسر صعود الصين الاقتصادي وتنامي دورها في إفريقيا' مما أثر في العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة بسبب المصالح المتضاربة لكل من الطرفين في القارة الإفريقية .

2- **اللبرالية الجديدة : Neoliberalism**

يتم تعريف هذه النظرية في إطار الترويج للرأسمالية والقيم اللبرالية والمؤسسات الديمقراطية الغربية، وقد تشكلت أساسا في ثمانينيات القرن العشرين، واستقطبت أبرز وجوه البرادايم التعددي، أمثال " روبرت كيوهين " Robert Keohan و" جوزيف ناي " Joseph Nye، وهي تمثل مصدر التحدي الأساس للواقعية، وتتقاسم معها الهيمنة على دراسات العلاقات الدولية المعاصرة، وترتكز هذه النظرية على افتراضات أهمها:

❖ أن الدول فواعل عقلانية Rational أو مسؤولة تسعى دوما لتعزيز مصالحها في كل المسائل والحقول، وفي هذا المحيط التنافسي تسعى الدول لمضاعفة مكاسبها المطلقة من خلال التعاون .ويرى اللبراليون الجدد أن فرض التنافس في مواضع المصالح المشتركة بإمكانها تضييق تأثيرات الفوضى وتحصيل مكاسب جماعية.[1]وهذا ما يفسر كيفية تعاطي الولايات المتحدة مع الصين، على أساس أنها منافس وقد تكون شريك تجاري يرغب في التعاون في الحقول التي تنطوي عليها مصالحهما.

ثامنا :أدبيات الدراسة :

تعددت الدراسات حول إفريقيا والتوجهات الإستراتيجية للدول الكبرى والقوى الصاعدة نحوها، من أجل الإستحواذ على ثرواتها وكذلك الدراسات المتعلقة بالنفط وما يدور حوله من تنافس، ومن بين هذه الدراسات :

1- كتاب La politique africaine des etats Unis، (Mécanismes et conduites)

1 - Joseph Greco، china and America in the new world polaricty , incarolyn w . Pumphrey , **the rise of china in asia, strategic studies institute (SSI)** ?2002. p. 36.

للكاتب Marc Aicardi De sant paul، الذي أشار فيه لأول مرة إلى أساليب اتخاذ القار الأمريكي بشأن القارة الإفريقية، وأهم الأجهزة المكلفة بذلك .

2- حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية –الإفريقية، شراكة أم هيمنة ؟ كراسات إستراتيجية القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 172، فيفري 2007.

3- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوارة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، للطالب عبد الحليم غازلي بعنوان " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء بعد نهاية الحرب الباردة "، عالج فيها طبيعة الاهتمام الذي تبديه الولايات المتحدة تجاه منطقة إفريقيا.

الفصل الأول
مكانة النفط الإفريقي في العلاقات الدولية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل أهمية النفط الإفريقي وموقعه في إستراتيجيات أمن الطاقة لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارهما من أكبر مستهلكي النفط في العالم، بعد إعادة الاعتبار للقارة الإفريقية، نظرا لما تتمتع به من موقع إستراتيجي هام، وما يحتويه باطنها من ثروات طبيعية وموارد طاقوية.

كما يبين هذا الفصل تطور العلاقات الصينية – الإفريقية التي كانت تكتسي طابعا إيديولوجيا وسياسيا أثناء الحرب الباردة، وكيف تحولت هذه العلاقات إلى علاقات اقتصادية، وشراكات تنموية فرضها واقع الاقتصاد الصيني المتنامي والطلب المتزايد على مصادر الطاقة.

كما يتطرق هذا الفصل إلى أسباب الإهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية، والمكانة التي أصبحت تحتلها ضمن إستراتيجية أمنها الطاقوي، وسياستها الخارجية التي تخضع بالدرجة الأولى إلى متطلبات المصالح الاقتصادية.

المبحث الأول : الأهمية الجيواستراتيجية للقارة الإفريقية.

يتم في هذا المبحث معالجة موضوع الأمن الطاقوي، الذي يشكل الإطار المرجعي للتنافس الدولي الجديد على القارة الإفريقية، نظرا لما لها من أهمية بالغة من خلال ما تحتويه من احتياطات نفطية وما تملكه من موارد طبيعية إضافة إلى موقعها الإستراتيجي.

المطلب الأول : الأمن الجيوطاقوي في السياسة العالمية :مقاربة ايتمولوجية.

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، وبعد انتهاء الحرب الباردة لم يعد الأمن يقتصر على المفهوم الكلاسيكي الذي لا يتعدى حماية الحدود الإقليمية، والسيادة الوطنية أو بمعناه العسكري، وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك، تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن مصالحه، فلقد جاء في نص إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في العام 2000 "

لنحمي ونطور رفاه الأمريكيين في أمة واحدة حرة "، إن ارتباط عنصر الرفاه بالأمن يعكس أهمية القوة الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.[1]

فلقد تغيرت المعالم المحددة للقوة والنفوذ منذ زوال الحرب الباردة ففي حين كان يعتقد أن القوة القومية تمكن في امتلاك ترسانة جبارة، والحفاظ على منظومات تحالفات موسعة، فإنها في الوقت الحالي ترتبط بالدينامية الاقتصادية.

ويؤدي اعتماد سياسات أمنية ترتكز على الاقتصاد بشكل شبه دائم إلى تشديد زائد على الموارد على الأقل بالنسبة لتلك الدول التي تعتمد على الواردات الخام لأجل قوتها الصناعية.

إن الاختفاء شبه الكامل للصراعات الإيديولوجية في عالم ما بعد الحرب الباردة، قد ساهم أيضا في مركزية قضايا الموارد، بوصفها إحدى القضايا الأمنية الأولية للدولة، فلقد ظهر الأمن الطاقوي كمفهوم بعد أن أصبحت الموارد الطاقوية، وطرق إمداداتها تشكل هاجسا كبيرا في سياسات الدول الصناعية، وهذا ما يفسر قول " جون سي غانون" John c gannon نائب مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية سنة 1996" علينا أن نعترف أن أمتنا لن تكون آمنة إذا لم تكن إمدادات الطاقة العالمية آمنة.

لقد أصبح الأمن القومي للدول الصناعية خاصة، مرهون بمادة النفط، باعتباره أهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم، وكذلك لكونه سلعة حيوية واستراتيجية يرتكز عليها الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعسكري للدول الصناعية،[2] فالطاقة هي الممون الأساسي للحروب العسكرية.

1- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية,2005) ص. 71.

2- محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**،(بيروت : دار النفائس، 2010)، ص. 169.

1-الطلب العالمي على النفط :

في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهر مصدر جديد للطاقة وهو البترول وكما كانت الحالة مع الفحم، من حيث الدور الكبير في تشكيل الحياة الاقتصادية والسياسية كان للبترول الدور ذاته في القرن العشرين.(أنظر الملحق رقم 3).

ظهر البترول مع عمليات الحفر لأول بئر بترول تجاري على يد الكولونيل Edwin Darke شمالي غرب بنسيلا فانيا pennsylvania في العام 1856 م، ومع تكريره إلى كيروسين كوقود للمصابيح قبل اكتشاف فوائده الأخرى، حيث خضعت صناعة البترول لتحولات هامة مع ظهور الشركات النفطية مثل "رويال دانش " عام 1902، وأدت هذه التطورات إلى سيطرة ما يعرف ب" الشقيقات السبع " وهي (Mobil، Gulf، Arco، Shell، Tewaco) ، [1] ومع التطور الذي عرفته وسائل النقل والصناعة والزراعة والحياة المدنية ، ازداد الطلب العالمي على النفط الذي ارتبط بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في حجم واتجاه الطلب. ويأتي بعد النشاط الاقتصادي كمتغير مستقل في معادلة الطلب على الطاقة عدد من العوامل من أهمها : أسعار الطاقة معدل نمو السكان درجة التصنيع، وكذلك معدل كفاءة استخدام الطاقة.

2-جيواستراتيجية النفط:

إن الأهمية المزايدة للنفط قد جعلت وفرته أمرا حتميا لما له من مصلحة استراتيجية وفائدة مالية وبذلك فالصراع من أجل هذه المادة الطاقوية الحيوية، صار أمرا حتميا.[2]

ومما لاشك فيه أن النفط قد تمتع بوضع مميز في الماضي فمنذ إدخال السفن الحربية التي تشتغل بالنفط في بداية القرن العشرين، أعتبر النفط ضروريا للتفوق في الحروب، أما في يخص السلم

---

1 – هاينبرغ ريتشارد، **سراب النفط (النفط والحرب ومصير المجتمعات النفطية)**، تر.انطوان عبد الله،(بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم, 2005)، ص.106.

2- ختاوي، **مرجع سابق**، ص.204.

فالكثير من الشركات النفطية أنشئت أساسا في القرن 19 لإنتاج وتسويق الكيروسين إلى سكان المدن في أوروبا وأمريكا الشمالية.[1]

أما الآن فقد أصبح النفط المحرك الأساسي لأكثر من سبعة آلاف صناعة بالإضافة إلى الأنشطة التجارية العديدة القائمة على حركة تداول المنتجات البترولية، و أصبح أمن الطاقة مسألة لا غنى عنها.

بالنسبة للدول الكبرى الصناعية خاصة مع التأكد من أن النضوب قادم لا محالة.[2] رغم ما أكده الخبراء من وجود احتياطي نفط يكفي لعدة عقود.

3-احتياطي العالم من النفط : يعتقد معظم الخبراء أن النفط سيبقى مصدر العالم الرئيسي للطاقة، أثناء العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين، من الكمية المقدرة بـــ: 6.2 كوادرليون (وحدة حرارية بريطانية) BTUS من الطاقة التي سيتم استهلاكها على النطاق العالمي في غضون العام2020 م، فإن 37% يؤمنها النفط.[3]

ومن المهم القول أنه مهما كانت الدراسات الحالية والتنبؤات المستقبلية بشأن الاحتياطي العالمي للنفط، فإنه من الصعب رصد احصائيات دقيقة 'كونها بعيدة عن الواقع نظرا لضخامة احتياطي النفط المؤكد من جهة ومن جهة أخرى ما قد يتم اكتشافه بفضل التطور التكنولوجي والوسائل الجيوفيزيائية في التنقيب. ويبقى النفط أضخم صناعة في العالم فقد ضخ في العام 2009م من باطن الأرض ما قيمته 2.3 تريليون دولار أمريكي، كما تشكل مشتقاته 14.6 % من تجارة السلع في العالم.[4]

وما من شك في أن الطلب العالمي على النفط سيستمر بالارتفاع مع استمرا البحث والتنقيب من طرف الشركات النفطية. ومن أجل مواجهة الأزمات النفطية تبنت وكالة الطاقة الدولية عام 1974

1-مايكل كلير، **الحرب على الموارد،الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، تر: عدنان حسين،(بيروت: دار الكتاب العربي،2002)ص.37.

2 - أحمد حلمي، **عقود الامتياز البترولية وأسلوب حل منازعاتها**، (الاسكندرية: دار الفتح للطباعة والنشر، 2013) ص.709.

3 - كلير،**المرجع نفسه**، ص. 44.

4- ولدن روس، **نقمة النفط (كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم)**، تر. محمد هيثم نشوائي،(قطر : منتدى العلاقات الدولية،2014) ص.30.

نظام المخزون العالمي الاستراتيجي من النفط (Emergency Reserve).

4-الأمن الطاقوي كمحدد لسياسات الدول:

مع تزايد النمو الاقتصادي و اعتماد الدول الكبرى على الامدادات المستوردة من الموارد الحيوية الطاقوية، فإن حماية التدفقات العالمية أصبحت سمة بارزة في سياسات الدول الصناعية، ففي حين كانت تكنولوجيا الأسلحة وسياسات التحالف تهيمن فيما مضى على المنظومة الأمنية، فإن الاستراتيجية الجديدة لتلك الدول أصبحت تركز على حماية حقول النفط والدفاع عن خطوط تجارته البحرية.[1]

لقد أوضح " جيمي كارتر " سنة 1980 " أن محاولة أي قوة خارجية السيطرة على منطقة الخليج سوف يعتبر بمثابة اعتداء على المصالح الحيوية الأمريكية، وسوف تردع بأي وسيلة بما في ذلك القوة العسكرية، ولذلك وضعت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها وأساطيلها في الخليج العربي لمتابعة تأمين تدفق امدادات النفط ، وحراستها والسيطرة على مضيق هرمز وباب المندب، وكل المنافذ البحرية التي تسلكها ناقلات النفط،[2]وهذا ما يبرر تواجد الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط ، اذن فقد عادت عقيدة كارتر من جديد.

وليست أمريكا هي الدولة الوحيدة التي أولت أهمية استراتيجية للطاقة وشؤون الموارد، بل أصبح ذلك شأن كل الحكومات الكبرى تقريبا بعد اضفاء الطابع الاقتصادي على الأمن الدولي، فقد أضفت روسيا أهمية كبرى على أمن امداداتها النفطية، وعدلت الصين واليابان سياستيهما الأمنيتين وفقا للأولويات الاقتصادية الجديدة، وبذلك فإن حماية مكامن النفط هي التي تحكم التخطيط الاستراتيجي لكل الدول الصناعية.[3]

لقد أصبح أمن الطاقة والمنافسة على الموارد من أهم أسباب النزاع في القرن الحادي والعشرين فعندما تشرف الحقول النفطية القديمة على النفاذ فإن المنافسة العالمية ترتكز على تلك المناطق التي لا

1- كلير، **مرجع سابق**، ص.12.

2 - عبد الكاضم العبودي، "انعكاسات الأمن الحيوي للطاقة قوميا وعالميا"، في :**.net/ar.aricleswww.albasrah** (تم تصفحه يوم2015/03/15)

3- كلير، **المرجع نفسه**، ص.18.

تزال تحتوي مخزونات هامة من النفط، فتكتسب بذلك هذه المناطق وبشكل تلقائي أهمية إستراتيجية زائدة وهذا ما سوف تتعرض له المباحث اللاحقة بشأن التنافس الأمريكي الصيني على موارد القارة الإفريقية.

المطلب الثاني: المكانة الإفريقية على خريطة الطاقة العالمية.

تعتبر القارة لإفريقية ثاني أكبر القارات مساحة، إذ تغطي أكثر من 30 مليون كلم،[2] وتحتل موقعا جيوبوليتيكيا يمتد من المحيط الهندي الذي تطل عليه القوى الآسيوية وعلى رأسها الصين إلى المحيط الأطلسي الذي تطل عيه القوى العالمية التقليدية سواء كانت في أوروبا أو أمريكا، وهي تمتد إلى الشمال حتى البحر المتوسط الذي يربط إفريقيا بالقارة الأوروبية من جنوبها، ويشكل الامتداد الحضاري التاريخي للعالم القديم، عالم النهضة الأوروبية حتى الحرب العالمية الثانية لتظهر قوتان رئيسيتان هما : الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكي اللتان عرفت القارة الإفريقية صراعهما المتواصل على أرضها في إطار الحرب الباردة.[1]

ولقد شهدت إفريقيا اهتمام القوى الاستعمارية التي تنافست في أواخر القرن التاسع عشر على ثرواتها، التي كانت بداية استغلالها مع الكشوفات الجغرافية، ثم جاء تقسيمها مع مؤتمر برلين 1884م – 1885 م عندما أجمعت 14 دولة على رأسها فرنسا وبريطانيا والبرتغال والدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية دون حضور أي دولة إفريقية' حيث تم توزيع القارة الإفريقية على الدول الإستعمارية ووصلت نسبة المناطق المستعمرة بعد 20 سنة من انعقاد المؤتمر، إلى حوالي 90% من مساحتها ولم تبق دولة مستقلة سوى ليبيريا وإثيوبيا.[2]

وبعد حصول الدول الإفريقية على استقلالها تباعا، اتخذ التكالب الأوروبي على موارد القارة شكلا آخر يتفق مع طبيعة النظام الدولي السائد، وبعد انتهاء الحرب الباردة ازداد التنافس بين القوى

1 – كاظم هاشم نعمة، **افريقيا في السياسة الدولية**،(طرابلس، أكادمية الدراسات العليا، 2005)، ص.133 .

2 – الحسناوي الحسن،" التنافس الدولي في إفريقيا.. الأهداف والوسائل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**،ع : 29 (جانفي 2011)، ص ص. 25 – 40.

الكبرى مرة أخرى على مناطق الثروة والطاقة في إفريقيا بعد تراجع الأهمية السياسية والعسكرية لها، مع دخول قوى أخرى جديدة كالصين وأمريكا.[1]

فقد أخذت القارة تكتسب بعدا إستراتيجيا متزايدا في السنوات القليلة الماضية بعد أن عانت من التهميش والابعاد في العقود السابقة في منتصف وأواخر القرن الماضي، ولأن أهمية القارة الإفريقية منوطة بما تحتويه من احتياطات طاقوية سيتم تفصيل ذلك كما يلي:

1-انتاج واكتشاف النفط في إفريقيا :

كان اهتمام الشركات العالمية بالنفط الإفريقي حتى عام 1956 محدودا حيث انحصر في مصر والجزائر، وبعد حرب السويس ارتفعت وتيرة الاستكشاف لتشمل مناطق جديدة، وتقدر احتياطات القارة من النفط الخام بما يصل إلى 75 مليار برميل أي ما يعادل 10% من الاحتياطي العالمي، ويتركز معظمه بنسبة 60% في ثلاث دول رئيسية منتجة وهي : نيجيريا – الجزائر –وليبيا، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، وينتج السودان 361.000 برميل في اليوم حسب تقديرات 2005.[2]

كما أن المخزون النفطي الإفريقي قد ارتفع بشكل كبير إلى أكثر من النصف خلال العقود الثلاثة الأخيرة وذلك من 53.4 مليار برميل عام 1980 إلى 125.6 مليار برميل عام 2008 وهذا يدل على تزايد الاستثمار في مجال الاستكشاف والانتاج، وبالتحديد في المناطق الواعدة شمال وغرب إفريقيا. وتعتبر ليبيا أكثر الدول الإفريقية احتواءا على المخزون النفطي حيث يمثل 35% من إجمالي احتياطي القارة الإفريقية أما نيجيريا فقد ارتفع انتاج النفط بها بشكل ملحوظ، ففي بداية 2006، وطبقا لتصريحات وزير النفط النيجيري" ادموندو كورو " فإن انتاج النفط ارتفع من حوالي 2.5 مليون برميل يوميا إلى 3 ملايين بحلول عام 2006.[3]

---

1 – حمدي عبد الرحمن، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**، (القاهرة: سلسلة الكتب الدراسية بجامعة القاهرة 2002)، ص ص. 57 – 58.

2 – حمدي عبد الرحمن، **إفريقيا وتحديات عصر الهينمة، أي مستقبل؟**(القاهرة : مكتبة مدبولي، 2007)، ص. 104.

3- **المكان نفسه.**

أما المناطق النفطية الرئيسية في إفريقيا جنوب الصحراء، فهي تعتبر واعدة وذات منافع سياسية أكيدة، فمن جهة لأن جميع الدول الإفريقية باستثناء نيجيريا لا تنتمي إلى " منظمة الدول المصدرة للنفط " ومن جهة أخرى فإن هذه الاحتياطات النفطية هي في شكل أساسي من نوع "عمليات الحفر البحرية" (off-shore)، وتبقى في منأى عن الاضطرابات السياسية المحتملة.[1]

- **النفط في نيجيريا:** تعتبر نيجيريا أول منتج للنفط في إفريقيا، فهي تنتج نحو 2 مليون برميل يوميا، وهي خامس الدول المصدرة للنفط إلى الولايات المتحدة، ويشكل احتياط النفط النيجيري 36.2% من احتياطي النفط الإفريقي، وتمارس الولايات المتحدة ضغوطات على نيجيريا للإنسحاب من (OPEC).

- **النفط في أنغولا :** تحتل أنغولا المرتبة الثانية إفريقيا في إنتاج النفط بـــ750 ألف برميل يوميا كما يمثل النفط 80 % من صادراتها، فهو الداعم الرئيسي للاقتصاد الأنغولي، وقد وصلت الاكتشافات الأخيرة النفطية أمام سواحل أنغولا لأكثر من 20 حقلا عملاقا، وهو ما سيحول هذه الدولة إلى واحد من اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط العالمي،2 فحسب احصائيات 208 ارتفع الانتاج من 900.000 برميل إلى 1.3 مليون ما بين سنتي 2006م، 2007 م، وهذا التقدم السريع جاء نتيجة استثمار بلايين الدولارات في المياه العميقة.[3]

كما تسيطر شركة شيفرون الأمريكية على 75% من انتاج النفط، وبذلك أصبحت أنغولا ميدانا لتصارع شركات النفط العالمية والأمريكية.

- **النفط في غينيا الإستوائية :**

تمتلك غينيا الاستوائية احتياطيا نفطيا يقدر بملياري برميل، وهي ثالث منتج للنفط في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بدأ الانتاج بها سنة 1992، وتستحوذ شركة (توتال) الفرنسية على كافة

1- ختاوي، **مرجع سابق**، ص. 214.

2- **المرجع نفسه**، ص.216.

3- عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص.105.

عمليات التنقيب في غينيا الاستوائية[1]. وهي من أصغر البلدان المنتجة للنفط وهي بذلك تسمى " الكويت الإفريقية "، ولقد زاد انتاجها الخام بنسبة 70% عام 2001، اضافة إلى حقولها النفطية خارج الحدود في المياه الإقليمية (OFF SHORE).

- **النفط في الغابون :**

يعتبر الغابون من المنتجين القدامى، وتستورد أمريكا من هذه الدولة 44% كما تتلقى الدعم من الشركات الأمريكية خاصة شركة " **أميرا داهيس** "، إضافة إلى الشركات الصغرى مثل " **سانتافي** " **santa-fe** و" **أوناكال** " (ONACAL)، وبالنظر إلى ما تملكه الغابون من بترول، وضعت فرنسا قاعدة عسكرية بها لتنسيق التدخل الفرنسي العسكري في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى.[2]

- كما يتمركز النفط الإفريقي في منطقتي غرب افريقيا، والبحيرات العظمى بالإضافة إلى شمال افريقيا .[3] وسيتم يتم توضح ذلك في المباحث اللاحقة.

- فالاحتياطي الإفريقي من النفط والذي يقدر عمره الافتراضي بـــ 33.4 سنة حسب معدلات الانتاج العالمي، فرض حالة من المنافسة الدولية خاصة بين الولايات المتحدة والصين، ومما جعل هذه المنافسة تشتد هو امتلاك النفط الإفريقي لميزات تجعله محط أنظار القوى الكبرى باعتباره الأفضل من ناحية الجودة والنوعية حيث يتميز بالخفة وقلة الحموضة. كما أثبتت الدراسات النفطية أن الاحتياطي النفطي الإفريقي يفوق ما تحتويه منطقة " بحر قزوين " مما يؤهل الدول الإفريقية النفطية إلى لعب أدوارا هامة على الصعيد العالمي (أنظر الملحق رقم:1).

- وما يزيد من حظوظ منطقة إفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بمنطقة "بحر قزوين" هو اطلالها على أكبر سوق نفطية في العالم (الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية) بحيث يسهل تصدير منتوجها وبتكاليف أقل في الوقت التي تظل فيه منطقة قزوين مغلقة وصعبة المسالك.

1- أحمد حلمي خليل هندي، **عقود الامتياز البترولية، وأسلوب حل منازعاتها** (الاسكندرية : الفتح للطباعة والنشر 2013)، ص.708.

2- **المكان نفسه.**

3- خالد حنفي " النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي". «**مجلة السياسة الدولية**، م.6،ع.164،(أفريل 2006) ص ص.75-86.

كما أن قرب القارة الإفريقية من الطرق النفطية التجارية جذب الشركات النفطية من أجل الاستثمار والانتاج، حيث شهدت صناعة تكرير البترول في السودان تطورا ملموسا وقد ظهر ذلك جليا في إنشاء عدة مصافي من طرف الشركات البترولية الكبرى، حيث بلغ الانتاج 120 ألف برميل يوميا أما الاحتياطي المؤكد فقد بلغ عام 2001 م 261 مليون برميل. وتشير المصادر الحكومية إلى أنه لم يتم اكتشاف سوى أقل من 20% من المساحة المحتمل وجود النفط فيها.[1]

ومن خلال ما سبق يتضح أن النفط الإفريقي أصبح من خلال الاحتياطات الضخمة المكتشفة مؤخرا أحد أهم مصادر النفط في العالم 'بل أن النفط الإفريقي قد يستمر طويلا في الوقت الذي تبدأ فيه احتياطات مناطق أخرى من العالم في النضوب. (أنظر الملحق رقم:2).

1 – سيف الدين حسن صالح، **البترول السوداني: قصة كفاح أمة** (السودان: مطابع السودان للعملة المحدودة، 2004) ص.99.

المبحث الثاني: أهمية النفط الإفريقي والحاجة الأمريكية إليه.

يعالج هذا المبحث الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا، وموقع النفط الإفريقي من صياغة استراتيجية أمن الطاقة الأمريكية على اعتبار أن النفط الإفريقي يشكل مصلحة قومية للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: الاستثمار الأمريكي في إفريقيا.

تعد المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية على النحو المحدد من قبل واضعي السياسة الخارجية الأمريكية من حيث مفهومهم للأمن القومي، المحدد الرئيسي للسياسة الخارجية تجاه جميع مناطق العالم بما في ذلك إفريقيا، على الرغم من أن الأمن القومي هو ثابت في صياغة السياسة الأمريكية. ولقد كانت المعطيات الجيوسياسية هي أول ما أثر في سياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا وانطلاقا من العقد الأول بعد نهاية الحرب الباردة تحددت مكانة إفريقيا على جدول أعمال السياسة الخارجية الأمريكية، فقد كان الاهتمام بالقارة يتزايد وينحصر بالتوازي مع التحول في ادراك التأثيرات المحتملة للأحداث الإفريقية على المصالح العالمية للولايات المتحدة الأمريكية.

ففي أثناء الحرب الباردة كانت العلاقات الأمريكية – السوفيتية محددا أساسا لعلاقات الولايات المتحدة تجاه إفريقيا.[1]

وبعد زوال الخطر الشيوعي ازدادت أهمية القضايا الاقتصادية في أجندة الشؤون الدولية، فقد شرعت الولايات المتحدة في إحداث تغيرات اقتصادية وهيكلية في الدول الإفريقية، بما يخدم مصالحها وبذلك توسعت قواعد نفوذها الإقتصادية في إفريقيا، فكان أول اهتمام للولايات المتحدة بإفريقيا من الجانب الاقتصادي ما بين سنتي 1992– 1993 مع " رومان براون " Reman Brown سكرتير الدولة في وزارة التجارة والذي زار خمس دول إفريقية والتقى بمسؤولين وخواص لحوالي 40 دولة إفريقية حيث تم إنشاء مجلس التعاون الإفريقي Corporde Counciel of Africa.

1 – هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص. 105.

ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) تعتبر الولايات المتحدة مصدرا لأكثر من 37% من مجموع تدفقات البلدان المتقدمة نحو إفريقيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1996 ونهاية 2000، تليها فرنسا بـــ 18% وبريطانيا بـــ : 13%.[1]

حيث بلغ رصيد الاستثمار المباشر في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في نهاية عام 2005 نحو 15.4 مليار دولار، وقد شكلت ستة دول إفريقية نحو 87.8 % من الاستثمار الأمريكي المباشر في إفريقيا، عام 2007.[2]

وتتجه الاستثمارات الأمريكية بشكل كبير نحو استغلال الموارد الطبيعية، حيث أن 10% من إجمالي الاستثمارات الأمريكية في العالم في قطاع التعدين (بما في ذلك النفط) تستثمر في إفريقيا جنوب الصحراء، وأكثر من نصف الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا تدخل في مجال الصناعة النفطية ومشتقاتها.

أما المساعدات الاقتصادية فقد ربطتها الولايات المتحدة بشروط إذ طالبت حوالي 41 دولة إفريقية بضرورة تحسين أجواء التجارة فأصدرت الإدارة الأمريكية (قانون النمو والفرص الإفريقي) AGAO <<AFRICAIN GROWTH OPPOR TUNITY>> من أجل فتح الباب أمام الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا ومدد هذا القانون من جويلية 2004م إلى 2015 م، ويعتبر هذا القانون الجديد حجر الزاوية في السياسة التجارية والاستثمارية التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه إفريقيا[3]، حيث تهدف الادارة الأمريكية من وراء هذا القانون إلى تعزيز حرية الأسواق الإفريقية، وتسهيل اندماج الدول الإفريقية في الإقتصاد العلمي وتشجيع زيادة الاستثمار بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية، وتعتبر هذه المبادرة تحول

1- عبد الحليم غازلي، "**سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بعد نهاية الحرب الباردة** " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية، 2013/2012)، ص. 374.

2- **المرجع نفسه**، ص.375.

3-**المكان نفسه.**

جوهري في علاقات الولايات المتحدة بإفريقيا وانتقال هذه العلاقة من الاعتماد على المعونات إلى الاعتماد على التجارة Trade not aide.[1]

ويشكل قانون النمو والفرص الإفريقي جزءا أساسيا من سياسة الولايات المتحدة الاستثمارية وقد بني على أساس" نظام الأفضليات المعمم GSP، الذي يتيح لسلع البلدان النامية المعفاة من الرسوم الجمركية ولوج الأسواق الأمريكية مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من معايير القبول منها:

- اعتماد سياسات حكومية تعمل على رفع القيود أمام التجارة والاستثمارات الأمريكية.
- خلق قطاع خاص بدعم "اقتصاد السوق الحرة".
- محاربة الفساد.
- حماية حقوق العمال وحقوق الإنسان.[2]

وبالمقابل توسع الولايات الأمريكية المزايا التجارية للمواد الخام الإفريقية في إطار قانون يسمح للدول الإفريقية بتصدير المنتجات غير المصنعة إلى الولايات المتحدة' مع معدلات تعريفة جمركية ميسرة وعقد اجتماعات سنوية بين المسولين الحكوميين رفيعي المستوى.

غير أن هذا القانون يسمح للحكومة الأمريكية بالتراجع عن جميع المزايا المقدمة للطرف الإفريقي إذا كان هذا الاتفاق قد يسبب أضرار للسوق الأمريكية، وبالتالي يمكن القول أن هذا القانون ما هو إلا استراتيجية أمريكية اقتصادية تسعى إلى تحقيق المصالح الأمريكية.[3]

كما أن هذا القانون جاء ليضمن سوقا واعدة للإستثمارات الأمريكية ومصدرا دائما للطاقة وسيتم توضيح ذلك في المباحث اللاحقة.

---

1 – مركز البحوث الإفريقية، **التقرير الإستراتيجي**،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001–2002)، ص.10.

2 - http:/WWW.AGOA.AGV/AGOA LEGISLATION.(2015/03/28 تم تصفح الموقع يوم)

3 – غازلي، **مرجع سابق**، ص. 365.

ومن خلال النظر إلى أهم واردات الولايات المتحدة من الدول المؤهلة في إطار AGOA سجلت المحروقات ما يفوق 90% من مجموع الواردات الأمريكية (أنظر الملحق رقم:4).

ويأتي الحرص الأمريكي على زيادة معدلات الاستثمار في القارة الإفريقية في إطار الحيلولة دون استئثار قوى دولية أخرى بالاستثمار والنفوذ خاصة الصين، في ظل التسهيلات التي تقدمها الدول الإفريقية للشركات الأجنبية، وفي ظل انشغال عدد ليس بالقليل من دول القارة بمواجهة الصراعات والاضطرابات الأمنية وانتشار الأوبئة والأمراض.[1]

وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على افريقيا في تأمين 17% من احتياجاتها البترولية ويتوقع الخبراء أن تصل هذه النسبة إلى 25% خلال العام 2015م، فلقد حرصت الولايات المتحدة على الدفع بشركاتها للإستثمار في التنقيب واستخراج النفط في ظل المميزات التي يتمتع بها النفط الإفريقي، ومع تزايد التهديدات الإرهابية في المناطق التي تضم الأهداف والمصالح الأمريكية تحفزت أمريكا للبحث عن وسائل جديدة للترابط مع الدول الإفريقية وتنمية العلاقات معها، وتسهيل دور الشركات الأمريكية وبالمقابل تحاول الدول الإفريقية استثمار هذا التقارب في تحقيق بعض الأهداف مثل رفع واردات الولايات المتحدة من إفريقيا، إذ زاد حجم التبادل التجاري بين الدول الإفريقية الموقعة على اتفاقية AGOA، منذ إنشائها سنة 2000 م مع واشنطن من 6.7 مليار دولار إلى 24 مليار دولار.[2]

ويبدو من خلال القمة الأمريكية الإفريقية التي حضرها ما يقرب من خمسين (50) رئيسا إفريقيا ،أن الولايات المتحدة تسعى إلى دعم الشراكة بينها وبين إفريقيا وتسعى إلى زيادة التنمية والتبادل التجاري والاستثمارات والاصلاح السياسي في إطار تخوفها من ثالث أكبر شريك تجاري مع إفريقيا والمستورد الرئيسي للنفط الإفريقي وهو الصين، فلقد بات لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية أن تهيئ الظروف المواتية من أجل تشجيع الاستثمارات وضمان موطئ قدم لها في السوق التي طالما أهملتها أثناء الحرب الباردة.

---

1 – أميرة محمد عبد الحليم، "ماالذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية – الافريقية ؟"، **السياسة الدولية**،ع.198(أكتوبر2014)، ص ص.35-41.

2 – **المرجع نفسه**، ص ص.35-41.

إن السيطرة على مناطق توفر الطاقة (البترول والغاز) هو المحرك الأساسي لسياسات القوى الكبرى خاصة في العقدين الأخيرين، حيث يرى السياسيون ورجال الاقتصاد الأمريكيون أن البترول واليورانيوم والأراضي الزراعية البكر، ومصادر المياه الضخمة في وسط إفريقيا لم يتم استغلالها بعد السياسة الأمريكية.[1]

لأنها لا تشكل احتياطي هام لمصادر الطاقة فحسب بل ستكون الاحتياطي الإستراتيجي المضمون للمواد الطبيعية التي تحتاجها الأجيال الأمريكية القادمة في ظل تراجع الايديولوجيات أمام المصالح الاقتصادية.

المطلب الثاني : حاجة أمريكا للنفط وضمان مصادر الطاقة في إفريقيا.

لقد عرفت خريطة النفط العالمية تغيرات وتطورات شهدت فيها احتياطات النفط والغاز تضاعفا لم يسبق له مثيل، وتعد القارة الإفريقية من أول المستفيدين من هذا التطور، فقد لفتت أنظار كبار المستثمرين في هذا القطاع من الشركات العالمية النفطية.

ويتضح من خلال الأرقام الرسمية المتعلقة بإنتاج واحتياطي النفط في إفريقيا، مدى الأهمية التي تعلقها الولايات المتحدة الأمريكية على القارة الإفريقية، حيث أصبحت حاجة الاقتصاد الأمريكي ملحة على النفط بإعتباره مادة إستراتيجية بإمتياز في نظر صاحب القرار والاقتصاديين الأمريكيين، من أجل سد العجز الأمريكي فيما يخص هذه المادة، فقد قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام 2001 حجم احتياطي البترول في إفريقيا بثمانين مليار برميل أي ما نسبته 8% من الاحتياط العالمي الخام.[2]

وبات متوقع أن تنتج القارة ما يتراوح بين أربع إلى ستة ملايين برميل يوميا في عشرة إلى خمسة عشرة سنة القادمة، مما أدى ببعض المسؤولين الأمريكيين على اختلاف توجهاتهم السياسية، أو

---

1 – أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **دارفور الواقع الجيوسياسي، الصراع والمستقبل** (عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص.209 –210.

2 – غازلي، **مرجع سابق**، ص. 15.

مراكزهم في إدارتي الرئيسن " بيل كلينتون " و" جورج ولكر بوش " إلى القول بأنه بإمكان الولايات المتحدة أن تستورد حتى عام 2015 ما نسبته 25% من احتياجاتها من النفط من إفريقيا .[1]

ويعتبر النفط مصدرا ذو أهمية كبرى في دفع الاقتصاد الأمريكي وتنميته، كما أنه صار يتعدى نسبة 40% من إجمالي إمدادات الطاقة في الولايات المتحدة، بأكثر من مصدر آخر من مصادر الطاقة (الغاز الطبيعي يمثل 24% والفحم 23% والطاقة النووية 8%، وباقي عناصر الطاقة الأخرى 5%

كما يؤدي النفط كثيرا من الوظائف مثل إمداد الصناعة بالطاقة إضافة إلى دوره الرئيسي في الأمن القومي الأمريكي،[2] فالآلة العسكرية الأمريكية تعتمد بدرجة اكبر من أية دولة أخرى على السفن الحربية التي تستمد قوة دفعها من النفط. وكذلك الطائرات، والمركبات المدرعة، هذه الأدوات التي تشكل العمود الفقري للجيش الأمريكي، كما أن النقل يستهلك ثلثي الاستخدامات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية، فالقدر المخصص للنقل وحده لعام 2001م سوف يقفز إلى ما يقدر بنحو 20.7 مليون برميل يوميا عام 2025 وهو ما يزيد على سدس ما يستهلكه العالم اجمع،[3] ولقد ظلت الولايات المتحدة دولة رائدة في إنتاج النفط مما سمح لها بتغطية معظم احتياجاتها النفطية من إنتاجها المحلي،ولكن ومنذ عام 1972م بدأ إنتاجها يتراجع فتحولت إلى الاستيراد في الوقت الذي استمر فيه الاستهلاك في الارتفاع، مما أدى إلى زيادة الطلب على النفط المستورد، ففي عام 1998 م تجاوزت عتبة 50% من الاعتماد على الواردات للمرة الأولى في تاريخها، وبحلول عام 2006 م شكلت الواردات حوالي ثلثي إجمالي إمدادات الولايات المتحدة من هذه المادة.

ودون تدفق مستقر وآمن للنفط لا يمكن للاقتصاد الأمريكي أن يتوسع، بل أن هذا الاقتصاد سوف يتعرض للانهيار ما لم تحافظ الولايات المتحدة على حرية وصولها إلى إمدادات وراء البحار

1-Josef Bram،(Can The United States Shed Sisoil Addiction، **The Washington Quarterlu.Vol.30 N°4.2007 .**

2- فوزي دويش، **التنافس الدولي على الطاقة في قزوين**،(مصر : مطابع غباشي بطنطا، 2005)، ص.121.

3 - **المرجع نفسه**، ص. 123.

وهذا ما أشار إليه " كلينتون" عام 1999 م بقوله " فان الازدهار في الداخل، يعتمد على الاستقرار في المناطق الرئيسية التي نتاجر معها، أو نستورد منها السلع الحيوية مثل النفط والغاز الطبيعي".[1]

إن عودة الشركات النفطية الأمريكية إلى الاستثمار في إفريقيا يرجع إلى تغيير نظرة القوى الكبرى في العالم نحو هذه القارة، وبالأخص نحو أهمية النفط الإفريقي إذ لم تعد القارة مجرد ممون عند الضرورة، يستنجد بها كلما شهدت منطقة الخليج أو المناطق الأخرى المنتجة للنفط تذبذبا في إنتاجها كما حدث أثناء حرب 1973م، أو حرب الخليج الثانية – حيث كانت الصادرات الإفريقية تغطي العجز الذي تشهده السوق العالمية من النفط، وإنما أصبح النفط الإفريقي ومن خلال الاحتياطات الضخمة المكتشفة مؤخرا، أحد أهم مصادر النفط في العالم. ولقد كانت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002 م ترمي إلى تحسين تنويع مصادر التزويد بالطاقة و البحث عن مناطق جديدة، من خلال الإشارة إلى انه على الولايات المتحدة " تقوية أمنها الطاقوي ، وتوسيع مصادرها وأشكال التزود بالطاقة وبالأخص في إفريقيا وآسيا الوسطي، وبحر قزوين".[2] فبعد أحداث 11 سبتمبر أصبح من الضروري التعامل مع النفط الإفريقي كأولوية ملحة بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي، وهذا ما أكدته زيارة كبار المسؤولين إلى الدول الإفريقية المنتجة للنفط، مثل نيجيريا التي تعتبر الدولة الإفريقية الأولى في تصدير النفط الخام وكذلك أنغولا، وغينيا الإستوائية.[3] كما تشير الاكتشافات الجديدة في السودان إلى أن لديه احتياطي نفط ينافس ذلك الذي لدى المملكة العربية السعودية.

إن السيطرة على نفط العالم هو جزء من سياسة الهيمنة الأمريكية وهذا جوهر المقولة " إذا أردت أن تحكم العالم، فعليك بالسيطرة على النفط، كل النفط وفي كل مكان".[4]

ولذلك فالوصول إلى أعلى المراتب الحكومية أو البقاء على سدتها في الولايات المتحدة، يتطلب استرضاء شركات البترول، التي لها باع طويل في ترشيح من يخدم مصالحها لأعلى منصب، فالرئيس

1- كلير، **مرجع سابق**، ص. 15.

2 - <<September 2002>> **The National Security Strategy Of The United States Of America .**

3- غازلي، **مرجع سابق**، ص.90.

4- محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية (تركة قرن مضى، وحمولة قرن آتي)** (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع 2007)، ص.203.

السابق "جورج ولكربوش " كان يعمل في المجال التنقيب عن النفط في تكساس، وضمت إدارته الأولى ستة أعضاء يعملون في شركات نفطية كبيرة، وكذلك " ديك تشيني " من أبرز الشخصيات التي جاءت من القطاع النفطي حيث كان رئيسا لشركة " هاليبرتون للطاقة"،[1] وهو الذي قدم تقرير "الاستراتيجية الوطنية للطاقة " national energy policy للرئيس السابق "بوش "سنة 2001 م وعرفت باسم " تقرير تشيني ". ويهدف هذا التقرير إلى رسم السياسة النفطية الأمريكية، وقد قامت هذه السياسة على مفهوم الأمن الطاقوي نظرا لتزايد الحاجة إلى النفط خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة.

وكانت إفريقيا على رأس المناطق التي حددها هذا التقرير مما شجع تواجد الشركات النفطية الكبرى الأمريكية في القارة ومنافسة الشركات التقليدية الأوروبية حتى لو أدى ذلك إلى التدخل العسكري. وعلى حد تعبير وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة " مادلين أولبرايت " "يوجد في نيجيريا الكثير الذي يقاتل عليه بما في ذلك النفط".[2] فلقد فاقت نسبة استيراد أمريكا للنفط من إفريقيا 15% من مجمل حاجيات اقتصادها من هذه المادة، كما استثمرت شركاتها ما بين 30 مليار دولار إلى 40 مليار دولار أمريكي في حقول النفط الإفريقية في السنوات الماضية، وقد برزت قضية أمن الطاقة كقضية مركزية منذ تولي "بوش الابن" قيادة البيت الأبيض حيث أكد أنه " يجب أن نحصل من أمن الطاقة أولوية في سيادتنا الخارجية، أهداف هذه الاستراتيجية واضحة، ضمان وجود امدادات ثابتة من الطاقة وبأسعار معقولة".[3]

وبذلك أصبح النفط الإفريقي بحاجة إلى الحماية، فمثلما أعقب المساعدات العسكرية الأمريكية من قبل في دول بحر قزوين، وجود أمريكي عسكري دائم في المنطقة، تسعى الإدارة الأمريكية لإيجاد مثل هذا التواجد العسكري في إفريقيا، وهذا ما يفسر تواجد قوات أمريكية بحرية بشكل متواصل على طول الساحل الغربي لإفريقيا، ولقد أكد الجينرال " تشارلز وارد " charles wald القائد الأعلى

---

1 – شاهر اسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر** (دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب،)2009، ص. 82.

2 – خيري عبد الرزاق جاسم، " قيادة أمريكية عسكرية جديدة لإفريقيا، فرصة أمريكية ومحنة إفريقية " **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.21(شتاء 2009)، ص ص.97-104.

3 – غازلي، **مرجع سابق**.ص.107.

للقوات الأمريكية في أوروبا أن " المهمة الرئيسية للقوات الأمريكية في إفريقيا هي ضمان جعل حقول النفط في نيجيريا آمنة، وهي التي يمكن أن تمثل لوحدها في المستقبل القريب ما يقدر بـــ 25% من واردات الولايات المتحدة من النفط".[1]

وبالتالي فلا عجب أنه في الوقت الذي تعد فيه محاربة الإرهاب في إفريقيا السبب الرئيسي لإنشاء القيادة الإفريقية (AFRICOM)، يبدو أن النفط هو الدافع الأكثر إلحاحا كما أن حماية مصادر الطاقة وتدفقها الآمن أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إعداد مجموعة من برامج التعاون الأمني مع دول القارة .[2]

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى عبر السيطرة على النفط الإفريقي إلى إحكام سيطرتها على مخزونات النفط العالمية، ممل يسهل عليها التحكم في اقتصاديات الدول الكبرى المنافسة.

1 – غازلي، **مرجع سابق**.ص107.

2 – البشير محمد أحمد، " الصراع على الموارد: أبعاده العالمية والإقليمية والمحلية " **مجلة دراسات إفريقية**، ع.24 (ديسمبر 2005)، ص. 16 – 17.

المبحث الثالث : التطور التاريخي للعلاقات الصينية الإفريقية.

يعالج هذا المبحث استراتيجيات الصين السياسية تجاه إفريقيا والتحول الكبير الذي عرفته فمن التركيز على الجهود السياسية والإيديولجية ودعم حركات التحرر إبان الحرب الباردة، إلى التركيز على العلاقات الاقتصادية والشراكة التنموية التي فرضها الواقع الدولي الجديد، حيث أصبحت الصين فاعل دولي قوي بحاجة إلى المزيد من مصادر الطاقة وأسواق واعدة تكون متنفسا لإقتصادها.

المطلب الأول : استراتيجيات السياسة الصينية في إفريقيا.

ارتبطت العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية ودول القارة الإفريقية، بالنضال الذي كانت تخوضه بعض حركات التحرر الإفريقية من أجل التخلص من الاستعمار، وتزامنت مع مؤتمر باندونغ (1955 م) حيث أدركت الصين أهمية العالم الثالث في سعيها لكسب الدعم والاعتراف الدولي كدولة مستقلة وفاعلة على الساحة الدولية، وأهمية الصوت الإفريقي سواء في مساندة السياسة الخارجية الصينية أو أحقية شغل مقعد في الأمم المتحدة حين احتدم الصراع بينها وبين تايوان سنة 1963على كسب التأييد الإفريقي.[1]

وتستمد العلاقات الصينية الإفريقية شرعيتها من التاريخ المشترك للطرفين وقد أشار الرئيس الصيني "هو جين تاو " HU JINTAO إلى ذلك بقوله " الصداقة الصينية الإفريقية متجذرة في أعماق التاريخ، ولا تنفك تتعمق مع مر السنين".*

فهذه الشرعية التاريخية تمثل وسيلة مثالية لتأسيس شرعية ايديولوجية تعتبرها الصين ثمرة التواجد الدائم لها إلى جانب القارة الإفريقية في طليعة دول عدم الإنحياز أثناء الحرب الباردة.

1- حمدي عبد الرحمن،" العلاقات الصينية الإفريقية : شراكة أم هيمنة ؟ " **كراسات إستراتيجية** (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ع.172، (فيفري 2007)، ص ص .1- 95.

*- مقطع من كلمة الرئيس الصيني، عند افتتاح منتدى التعاون الصيني الإفريقي في 04 نوفمبر 2006 م.

كما أن صناع القرار الصيني يعتقدون أن منظومة العالم الثالث هي الأقدر على مساعدة الصين على الوصول إلى تحقيق أهدافها في شتى المجالات، خاصة وأن الصين وإفريقيا تحملان ماضيا محملا بالقهر الاستعماري الذي مارسه الغرب ضدهما.[1]

ولقد نظمت الصين سياستها تجاه إفريقيا على الاحترام المتبادل طيلة الفترة الممتدة من استقلال الدول الإفريقية إلى غاية اليوم، من خلال مبادئ السياسة الخارجية الصينية التي وضعها " شوان لاي" والمتمثلة في :

1- الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي
2- عدم الاعتداء المتبادل
3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية
4- المساواة والمنفعة المتبادلة
5- التعايش السلمي

و ظلت هذه المبادئ طوال الحكومات المتعاقبة أساس العلاقات الصينية الإفريقية.[2] فلقد تميزت فترة الستينات من القرن الماضي بالتأييد السياسي المتبادل حيث سارعت الصين إلى الاعتراف بالدول الإفريقية المستقلة وتقديم الدعم الكامل لحركات التحرر في مقابل تأييد الدول الإفريقية لجمهورية الصين الشعبية وعدم الاعتراف بتايوان.

كما أكدت الصين في هذه الفترة على ضرورة الالتزام بمبادئ الكفاح الثوري، وكذلك وحدة وتضامن العالم الثالث والتي هي شرط للتخلص من الهيمنة والتبعية، حيث كانت الصين تهدف إلى تكوين وتأسيس قوة دولية ثالثة لمواجهة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

أما فترة السبعينات من القرن الماضي فقد تميزت بتكثيف العلاقات الدبلوماسية الصينية – الإفريقية في الوقت الذي عرفت فيه العلاقات الصينية – السوفيتية توترا بعد التصعيد العسكري على الحدود السوفيتية –الصينية سنة 1969 م.[3]

---

1 – غازلي، **مرجع سابق**، ص. 447.

2 – حمدي عبد الرحمن حسن، **العرب وإفريقيا في زمن متحول** (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2009)، ص.186.

3– عبد الرحمن ،**المرجع نفسه**، ص ص. 87 – 88.

مما أدى بالصين إلى البحث عن الدعم السياسي في إطار منظومة العالم الثالث والترويج لنظرية العوالم الثلاثة التي طرحها " دينغ زيا وينغ " في الأمم المتحدة سنة 1974م.

لقد كان التحرك نحو الدول الإفريقية خيارا إستراتيجيا من أجل منافسة الاتحاد السوفيتي على زعامة المعسكر الشيوعي والدول النامية. وبفضل دعم 26 دولة إفريقية حصلت الصين على مقعد دائم في مجلس الأمن عام 1971 م.[1]

أما مرحلة ما بعد" ماو تسي تونغ " فقد تميزت بتركيز السياسة الصينية على الاستثمار في القطاع الاقتصادي وزيادة وتيرة التحديث والتنمية في الصين، في الوقت الذي بقيت فيه إفريقيا عاملا محوريا في التوجه الصيني الخارجي ويتضح ذلك خلال قيام رئيس الوزراء الصيني " زهاو زيانغ " بزيارة 11 دولة إفريقية في الفترة الممتدة ما بين 20 ديسمبر 1982 م و17 جانفي 1983 م.[2]

وقد ميز هذه الفترة مبدأ المساعدات الخارجية للصين التي أصبحت تعتمد على المصالح الاقتصادية المتبادلة.

وبعد نهاية الحرب الباردة، وجدت الصين سهولة في إعادة تموقعها في القارة الإفريقية نظرا لقدرتها الدبلوماسية على استثمار الجذور التاريخية، وإعادة تثمين مبادئها وتكييفها لتتناسب مع المهمات الجديدة فبعد أحداث " تيان آن مين " عام 1989 م، تعرضت الصين لانتقادات كبيرة من جانب الدول الغربية في حين لم تتأثر علاقتها مع دول العالم الثالث والدول الإفريقية على وجه الخصوص، بل كانت جل مواقف النخب الحاكمة في إفريقيا متضامنة مع الحكومة الصينية، مما زاد من أهمية هذه الدول في نظر صاحب القرار الصيني.[3]

كما كان هذا الأمر دافعا لرفع شعار التعاون جنوب جنوب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

---

1 – هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص .325.

2– عبد الرحمن حسن، **العرب وافريقيا في زمن متحول**, مرجع سابق، ص. 189.

3 – **المرجع نفسه، ص.181.**

خاصة فيما يتعلق بحقوق الانسان، فهذا الملف يعد أحد القضايا الشائكة التي تستعملها الولايات المتحدة للضغط على بيكين، داخل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.[1]

فقد نجحت الصين في حشد الدول الإفريقية لإجهاض عدة محاولات إدانة ضدها، واعتمدت في ذلك على عدة آليات منها الأداة الدبلوماسية من خلال الزيارات المتعددة لكبار المسؤولين الصينيين إلى إفريقيا مما أسفر ذلك عن زيادة عدد الدول الإفريقية المؤيدة للصين من 14 دولة عام 1963 م إلى 49 دولة حاليا.[2]

وبذلك تضل الاعتبارات السياسية أساس العلاقات الصينية – الإفريقية رغم سياسة الصين الجديدة التي يغلب عليها المصالح الاقتصادية من خلال إستراتيجيتها المتعلقة بالنفط في إفريقيا، كما أن المقاطعة والحصار الذي تفرضه الدول الغربية على بعض الأنظمة الإفريقية كان فرصة استغلتها الصين فاتبعت بذلك إستراتيجية ملأ الفراغ، وعملت على تسويق سياستها في القارة التي لن تجد حليفا لها أفضل من الصين التي لم يسبق وأن فرضت شروطا أو معايير مسبقة مقابل المساعدات والإعانات مما جعل زعماء القارة يميلون أكثر للتعامل مع الصين، كما أن هذه الأخيرة استغلت هذا التقارب لمواجهة الضغط الدولي المسلط عليها، إلى جانب استغلال ثروات القارة وأسواقها لدعم الموقف الصيني الهادف إلى لعب أدوار أكثر أهمية على الصعيد العالمي.[3]

إن هذه القدرات السياسية جعلت الصين تنطلق في عملية البحث عن موارد وأسواق جديدة وشركاء دبلوماسيين موثوقين، تحتل إفريقيا بينهم مكانة بارزة. وفي الوقت الذي تبدو فيه الموارد الإفريقية حيوية لصحة الاقتصاد الصيني، فإن القارة تحتل مكانة هامة في طموحات الصين العالمية أيضا، فبروز الصين كلاعب رئيسي في إفريقيا، وتأثير تواجدها وتحدياتها للتفوق الغربي التقليدي في إفريقيا يشكلان معا مكونين حاسمين لهذه العلاقة الدينامية المتجذرة المتجددة.

---

1 – بدر حسن شافعي، "الاهتمام الصيني بإفريقيا : الأسباب – الآليات والتحديات", مجلة آفاق إفريقية، ع.30، ص ص.50-58.

2 – **المرجع نفسه**، ص ص.50-58 .

3 – كريس ألدن، **الصين في إفريقيا شريك أم منافس** ؟ تر : عثمان جبالي المتلوثي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص. 20.

المطلب الثاني: المصالح السياسية والاقتصادية للصين في إفريقيا.

اتسمت العلاقات الصينية – الإفريقية في مرحلة " ماوتسي تونغ " برنين الخطاب السياسي والمنطق الاديولوجي، إذ كان رفضها لقواعد النظام الدولي رفضا إيديولوجيا أكثر مما هو ممارسة عملية، فلقد كانت العزلة خيارا بديلا، إضافة إلي أن الواقع الاقتصادي للصين جعلها لا تتخطي عتبة الدول الفقيرة التي نصف سكانها يعتمدون على الزراعة ،[1] من اجل ذلك عارضت الصين بشدة القوتين العظيمتين لكنها لم تكن قادرة على مواجهتهما، وبالتالي كان لزاما عليها أن تتجه نحو الدول الإفريقية.

و بمجئ الزعيم الصيني الجديد " دينغ سياوبينغ " Deng Xiaoping قام بوضع الصين على طريق التحول التدريجي باتجاه الاقتصاد الرأسمالي أو " الاشتراكية بخصائص صينية " طبقا لمقولته "لا يهم أن تكون القطة البيضاء أم سوداء، مادامت تصطاد الفئران فهي قطة جيدة " وظهرت بذلك تحديات تنموية ضخمة من خلال الوتيرة المتسارعة للنمو الاقتصادي.[2]

وكان لزاما على الحكومة الصينية أن تضمن استمرار هذا النمو قبل كل شيء كما تضمن استقرارها وتركز كل جهدها على حملة التحديث التي باشرتها، لذلك ظلت تنظر إلى الدول الإفريقية على أنها عنصر حاسم في تحقيق مصالحها الوطنية.

فلقد فتحت الصين منذ منتصف تسعينات القرن الماضي صفحة جديدة في علاقاتها مع القارة الإفريقية، زادت من خلالها أنشطتها في القارة وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية :

1- **الحصول على مصادر جديدة للطاقة :**

حيث تعد السياسة الإفريقية الجديدة للصين جزء من نهج متماسك يربط احتياجات التنمية الداخلية، وقدرة البلاد على تامين دائم للوسائل اللازمة لنموها فإلى غاية عام 1990 م كانت اندونيسيا و إيران وبعض دول الخليج من اكبر الممونين لها بهذه المادة.

---

1 – هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص. 324.

2 – ألدن، **مرجع سابق**، ص. 23.

ولكن بعد أن عززت الولايات المتحدة قبضتها على منطقة الخليج من جهة، وتراجعت التوقعات الايجابية حول احتياطي بحر قزوين من النفط من جهة أخرى، أصبح لزاما على الصين تنويع مصادر تموينها بتنويع مصادر التزويد بالنفط .[1]

فلقد كانت الصين قبل عملية نهوض اقتصادها السريع، تعتمد على حقول نفطها الواسعة في إقليم" واجنغ "ولكن مع انخفاض معدلات الإنتاج وارتفاع الطلب على الطاقة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية و الانفتاح على طراز الحياة الغربية، لم يعد النفط الصيني الوطني كافيا.[2] وكان لزاما عليها أن تتجه نحو الاستيراد. وتشير الاحصائيات الى أن واردات الصين النفطية من افريقيا

تمثل 25 % من مجمل وارداتها من العالم، وهذه النسبة في تزايد مستمر، فمنذ سنة 2004 م أصبحت الصين ثاني اكبر مستورد للنفط من إفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل اليابان.[3]

وتقترب الصين من الدول الإفريقية من خلال اتفاقيات التنقيب والتكرير، حيث تستورد الصين نفطها من عشر دول افريقية تحتل السودان صدارتها. حيث تمثل 12% من واردات الصين، إضافة إلى انغولا نيجيريا، و الغابون.

وتشير الإحصائيات إلى أن 31% من احتياجات الصين النفطية تأتي من مصادر افريقية، ففي سنة 1996 م قامت المؤسسة الوطنية للنفط في الصين بتحويل قطاع الطاقة في السودان إلى أهم قطاع تصدير في البلاد، بعد أن كان يعاني من أثار الحرب والعقوبات الغربية.[4]

كما أن أكبر شركة صينية نفطية عابرة أثبتت قدرتها على إدارة كل أوجه عمليات استخراج النفط وفقا للمواصفات الدولية المتفق عليها، وكل ذلك يأتي في طليعة مصالح الصين في إفريقيا.

---

1 – غازلي، **مرجع سابق**، ص. 456.

2– هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص.357.

3– **المرجع نفسه**، ص.358.

4– ألدن، **مرجع سابق**، ص. 24.

2- **المبادلات التجارية و الاستثمار:**

تنظر الصين إلى إفريقيا التي تضم 14% من سكان العالم على أنها سوقا لصادراتها ومقصدا مهما لاستثماراتها، خاصة بعد أن بدأت أسواق الصين الداخلية تعاني من الاختناق و العجز عن استيعاب الإنتاج الضخم الذي صاحب الطفرة الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الصيني.

فلقد تطور حجم المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا بشكل ملحوظ فمن 10.6 مليار دولار سنة 2000 إلى 18 مليار دولار سنة 2003، ثم إلى ما يقارب 30 مليار دولار سنة 2004 ثم 73 مليار دولار سنة 2007.[1]

حيث أصبحت الصين ثالث شريك تجاري لإفريقيا بعد كل من الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي.أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا القادمة من الصين، فقد تزايدت بمعدلات مماثلة لمعدلات المبادلات التجارية، إذ بلغت قيمة الاستثمارات 2.56 مليار دولار سنة 2006 م بعدما كانت لا تتجاوز 49.2 مليون دولار سنة 1990.

فلقد شجعت الحكومة الصينية الشركات الصينية على التوجه نحو إفريقيا باعتبارها منطقة تجارية واستثمارية واعدة .[2]

وبلغ عدد الشركات الصينية العاملة في إفريقيا أكثر من 800 شركة موزعة على تسعة وأربعين دولة افريقية، كما انتشرت المحلات الصينية لتجارة التجزئة في معظم أنحاء القارة.

3-**دعم الدور والمكانة الصينية على المستوى الدولي :**

تشمل سياسات الصين تجاه إفريقيا، أهدافا إستراتيجية ومصالح أخرى غير تأمين الطاقة والموارد الطبيعية أو الأسواق الواعدة للاستثمارات. فتزايد نشاط الصين في إفريقيا يهدف أيضا إلى تأكيد صورتها كقوة سلمية صاعدة.ان الاهتمام بإفريقيا في نظر المسؤولين الصينيين ضروري

1- غازلي، **مرجع سابق**، ص. 459.

2- ألدن، **مرجع سابق**، ص. 26.

لاستمرار النمو الاقتصادي في الصين وفي الوقت نفسه ساهم ذلك في تشكيل نفوذ وهيبة لها كقوة كبرى على المستوى العالمي .[1]

لذلك قامت الصين بتعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية من خلال تكثيف الزيارات الرسمية التي تزايدت في السنوات الأخيرة فمنذ مارس عام 2003 م عقد الزعماء الصينيون أكثر من مئة 100 لقاء مع زعماء أفارقة ومسؤولين كبار 3، فلقد أدركت الصين أن رغبتها في لعب دور مستقل على الساحة الدولية بمعزل عن الدول الغربية لا يمكن أن يتسنى لها من دون حشد الدعم الإفريقي إلى صفها فالدول الإفريقية تشكل ما يزيد على ربع أعضاء الأمم المتحدة، مما يزيد في دعم قضايا الدول النامية وخاصة تلك المتعلقة بملف حقوق الإنسان في المحافل الدولية.

فالدول الإفريقية تمثل تجمعا إقليميا و"تكتلا في التصويت" ثابت على توجهاته الداعمة للمواقف الصينية في كل المناسبات، كلما واجهت الصين مواقف منتقدة لسياستها في أ طر متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة ووكالاتها.[2]

ولن تنسى الصين دور الصوت الإفريقي في دعم سياسة الصين الواحدة على مستوى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

وحسب تعبير رئيس الوزراء الصيني" ون جياباو " فان" الصين على استعداد لتنسيق مواقفها مع الدول الإفريقية، في عملية صياغة القواعد الاقتصادية الدولية و المفاوضات التجارية متعددة الأطراف".[3]

فهذه العلاقة الإستراتيجية مع إفريقيا، ستمنح الصين وبتكلفة منخفضة نسبيا الوسائل لتامين موقفها في منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات.

وبذلك فان كل هذه المعطيات، تدل على أبعاد الاهتمام الصيني بإفريقيا من جهة، و الحركية الجديدة التي تشهدها العلاقات الصينية – الإفريقية في الألفية الجديدة من جهة أخرى، وبالتالي تسعى من خلالها إلى افتكاك مركز دولي يجعل منها قوة كبرى.

1- غازلي، **مرجع سابق**، ص. 461.

2- ألدن، **مرجع سابق**، ص. 36.

3- **المرجع نفسه**، ص. 37.

فالصين إذن تنفق ما أمكن من جهد ومال ونفوذ من اجل تطوير العلاقات التي تجمعها بدول القارة الإفريقية لتامين حصولها على الطاقة والموارد الطبيعية، وتوسيع نشاطها الاقتصادي ونفوذها السياسي.

الفصل الثاني

تصاعد المنافسة الصينية- الأمريكية على النفط في القارة الإفريقية

تمهيـــد:

يتناول هذا الفصل مصالح كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية في إفريقيا، من خلال تزايد حاجتهما للنفط الإفريقي، والسياسة المتبعة لكل منهما من أجل السيطرة على مناطق الطاقة من جهة والأسواق الإفريقية الواعدة من جهة أخرى.

حيث استعملت الصين آليات إقتصادية تتمثل أساسا في المساعدات والمعونات المالية غير المشروطة والمشاريع التنموية التي تحتاجها الدول الإفريقية والمتمثلة خاصة في البنى التحتية بالإضافة إلى الآليات الدبلوماسية من خلال التأييد المتبادل في مجلس الأمن والمحافل الدولية.

في حين استغلت الولايات المتحدة، موضوع حربها العالمية على الإرهاب في وضع قواعدها العسكرية في إفريقيا، خاصة في مناطق تواجد النفط بها، لحماية إمداداتها الطاقوية وحراسة طرق تجارتها البحرية.

المبحث الأول : السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية (بين المصالح والتحديات).

يتناول هذا المبحث، السياسة الأمريكية التي تنظر إلى مصالحها الإقتصادية والأمنية على أنها مترابطة فالتوقف المستمر والآمن لإمدادات الموارد الحيوية، التي تعتبر شريان الاقتصاد الأمريكي لا بد له – حسب السياسة الأمريكية – من حماية، وذلك عن طريق التواجد العسكري، والترتيبات الأمنية مع الدول الإفريقية.

المطلب الأول : المصالح الطاقوية والتجارية الأمريكية في القارة الإفريقية.

تتعدى السياسة الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية، حدود رغبتها في تأمين مصادر مستقرة ودائمة لها إلى بناء إستراتيجية أكبر بكثير، تقوم على رغبة فئات مهمة بين النخب السياسية الأمريكية في بسط هيمنة أمريكا على العالم، وقد ساعدها في ذلك استغلالها لنتائج الحرب الباردة، والتي جعلت منها القوة المهيمنة الوحيدة على مجرى العلاقات الدولية، هذه الهيمنة التي لا يمكن أن تدوم إلا من خلال التحكم في عصب الإقتصاد العالمي الذي هو النفط[1]. ولأن النفط هو عماد الإقتصاد الأمريكي،و قديما قال (جورج كليمنصو) "ن النفط ضروري كالدم " أما منذ 2001 فقد أصبح النفط في نظر صانع القرار الأمريكي أهم من الدم.

فلقد كانت أولوية الرئيس " جورج ولكر بوش " الأولى في البيت الأبيض، هي تحقيق أمن الطاقة. ففي الأسبوع الثاني من تولي منصبه قام بإنشاء مجموعة أطلق عليها " مجموعة تنمية سياسة الطاقة القومية" (NATIONAL ENERGY Policy Dévalement Group).[2]

وكلفها بإعداد سياسة قومية للطاقة تحت رئاسة "ديك تشيني "، وأصبح الاستحواذ على مصادر الطاقة أمر حيوي في أجندة السياسة الأمريكية، وهذه الصياغة للمصالح الحيوية هي التي حكمت التخطيط الاستراتيجي الأمريكي، حيث تأكد بما لاشك فيه لدى صناع القرار الأمريكي أن الأمن

---

1 – غازلي، **مرجع سابق**، ص. 377 .

2 – دويش، **مرجع سابق**، ص.185.

القومي للولايات المتحدة الأمريكية سوف يواجه تهديدات حقيقية في ضوء تراجع وعدم كفاية مستويات الإنتاج المحلي، الأمر الذي أدى بإدارة بوش إلى التركيز على تنويع مصادر البترول وتوجيه الاهتمام إلى مناطق أخرى غير الشرق الأوسط، وعلى رأس هذه المناطق القارة الإفريقية، بعد أن لفتت مؤسسة الدراسات الإستراتيجية والسياسات المتقدمة (The Institute for advanced strategic and political studies).[1]

الانتباه إلى إمكانيات القارة الإفريقية الهائلة في ميدان الطاقة، ويتبنى أطروحات هذه المؤسسة القائمون على شؤون الطاقة، مما أسفر عن تشكيل مجموعة المبادرة لسياسة النفط الإفريقي (AOPIG)التي تضم ممثلين عن الادارة الأمريكية وعن الشركات العملاقة المعنية بقطاع النفط.

وبالتالي أصبح النفط الإفريقي أولوية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي خاصة وأنها تستهلك نحو19 مليون برميل يوميا أي ما يعادل ربع إجمالي استهلاك العالم من النفط الخام، ويقدر الخبراء أن هذه النسبة سترتفع إلى نحو 26 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020م وهي تستورد ما يعادل4% من مجمل استهلاكها من النفط.[2]

أما القارة الإفريقية، فقد زاد إنتاجها خلال السنوات 1992م – 2002م بنسبة 36% مقابل 16% لباقي القارات.[3]

وتتضح هذه الزيادة بشكل كبير في بعض دول غرب إفريقيا (نجيريا، أنغولا، الغابون الكونغوبرازافيل، وغينيا الاستوائية). وتشير الأرقام إلى أن نيجيريا هي الدولة الأولى في تصدير النفط الإفريقي، من أجل ذلك أصبحت القارة الإفريقية متجها لشركات النفط الأمريكية خاصة بعد أن حدد "تقرير تشيني " إفريقيا على رأس الدول النفطية الواعدة، مطالبا الإدارة الأمريكية بتأمين المناطق الإستراتيجية فيها.

---

1 -غازلي، **مرجع سابق**، ص.395.

2 -ختاوي، **مرجع سابق**، ص.254.

3- غازلي، **المرجع نفسه**، ص.393.

وأكد الخبراء أن نسبة الكبريت في النفط الإفريقي منخفضة مما يقلل من تكلفة عملية التكرير، كما أن وجود معظمه في البحر يقلل من احتمالات حدوث احتكاكات ما بين شركات النفط والسكان المحليين ويوفر بيئة أكثر أمنا لعمليات التنقيب والشحن، إضافة إلى بعدها عن أي اضطرابات.[1]

وإلى جانب أن نسبة نجاح حفر الآبار الاستكشافية في المياه العميقة تمثل 50% في خليج غينيا وغرب إفريقيا مقابل 10% في بقية العالم، فإن وقوع مناطق الإنتاج في عرض البحر ترى فيه الوكالة الدولية للطاقة عامل أساسي في تنا قص الخطر السياسي، والذي يعتبر مقياسا لنجاح استمارات الشركات النفطية بالإضافة إلى قربه الجغرافي من الأسواق العالمية مقارنة بمنطقة الخليج العربي_الفارسي حيث تستغرق ناقلة النفط القادمة من الخليج ستة أسابيع من أجل الوصول الى الموانئ الأمريكية بينما تتقلص هذه المدة إلى أسبوعين فقط عندما تكون الناقلة قادمة من إفريقيا.[2]

وانطلاقا من أن كلفة النقل هي متغير هام في تحديد سعر برميل النفط، فإن ذلك يجعل من النفط الوارد من غرب إفريقيا أقل تكلفة من ذلك الذي يتم استيراده من الشرق الأوسط مثلا.

وفي الوقت الذي يزداد فيه الاقتصاد الأمريكي طلبا للطاقة، نظرا لتزايد الاستهلاك حيث تستهلك أمريكا يوميا أكثر من ضعف انتاجها من النفط، مما يجعلها من أقوى الدول المستوردة لهذه المادة بنحو 26%، وفي ظل التطور التكنولوجي من المتوقع ارتفاع درجة الاعتماد على النفط المستورد لتصل إلى 74% بحلول سنة 2030 م .[3]

أصبح البترول إذن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م أولوية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي حسب تصريح WALTER KINSRIGER مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية.كما صرح كذلك

---

1 – ختاوي, **مرجع سابق** , ص.212.

2 - **RUPPERT. MICHAEL.‹‹ SAUDIARABIA , WESTAFRICANEST STOPON THE SUFINITE WAR FOR OIL .**(2015/04/01) تم تصفح الموقع في

3 – خليل هندي ،**مرجع سابق** , ص.107.

"جان كريستوف سرفان"في قوله" إن الولايات المتحدة الأمريكية تخوض معركة أخرى على الأهمية الإستراتيجية للحرب التي تخوضها في العراق عبر استهدافها النفط الإفريقي جنوب الصحراء".

فلم يبق هناك إقليم إفريقي لا يسلط عليه الإهتمام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء التوزيع الجغرافي للنفط والمعادن، فضلا على سوق لأكثر من 700 مليون نسمة لا يمكن أن تغفله المصالح الأمريكية من حيث الاستثمار في التجارة فمثل هذا السوق يخلق 100.000 فرصة عمل في الولايات المتحدة.[1]

فالمصالح الأمريكية التجارية، لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع الأسواق المربحة ولقد أثبتت السنوات الأخيرة أن السوق الإفريقية رغم كثرة مشاكلها أصبحت تلقى الإهتمام الأمريكي على مختلف مستوياته، حيث صرح "بيل كلينتون " في مارس عام 1999 م قائلا: "حان الوقت لترك المجال واسعا أمام المنافسة والشفافية، التي تجعل من مصلحة إفريقيا أن تتحالف مع الإقتصاد الأقوى في العالم، إفريقيا لم تعد حكرا على القوى الإستعمارية " . وبالتالي فالمصلحة التجارية تحتل هي أيضا مكانة كبيرة في العلاقات الأمريكية – الإفريقية إلى جانب المصالح الطاقوية ، وبغية تأمين مصالحها اعتمدت الاستراتيجية الأمريكية " الضربة الاستباقية " وعمدت بعد 11 سبتمبر 2001م إلى جعل حجة محاربة الإرهاب ذريعة سياسية لتسويق أفكارها الإستراتيجية.[2]

على الرغم من أن إفريقيا ليس فيها دولة مرشحة لتصبح ذات حيازة لأسلحة الدمار الشامل، أو لتصدير الإرهاب كما سنرى في المطلب اللاحق.

المطلب الثاني: المصالح الأمنية الأمريكية في إفريقيا من محاربة الإرهاب إلى العسكرة.

لم تكن المبادئ في يوم من الأيام قاعدة لسلوك الدولة، بل إن المصالح هي التي تحدد سياسات الدول. ولذلك وتحت عنوان الحرب على الإرهاب نفذت إدارة بوش أعظم إعادة لانتشار القوات

1 – مقطع من خطاب " بيل كلينتون " أمام المنتدى الوزاري إفريقيا – الولايات المتحدة، مارس 1999 م.
2 – هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص ص. 142 –143.

الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، فمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية منها والاقتصادية تستدعي أن تكون قريبة من " قوس الأزمات " أو مناطق عدم الاستقرار التي تمتد من إفريقيا إلى جنوب أمريكا الجنوبية عبر الشرق الأوسط وآسيا.[1]

قبل هجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 م كان يعتقد أن القارة الإفريقية تشكل آخر اهتمامات الاستراتيجية الأمريكية، خاصة بعد أن صرح " جورج ولكر بوش " عندما كان مرشحا للحزب الجمهوري " أن القارة الإفريقية لا تمثل مصحة استراتيجية بالنسبة له".[2]

ولكن هذه النظرة تغيرت بعد أحداث 11 سبتمبر حيث عاد بوش ليتبنى القارة بشكل كامل في منظومة الدفاع الأمريكية، ويمنحها على غرار مناطق أخرى من العالم قيادة عسكرية خاصة بها فأصبحت بذلك محطة حاسمة في إطار إستراتيجية الحرب على الإرهاب بعد أن أعتبرت أن هذه الدول التي صنفتها من قبل، على أنها دول فاشلة هي ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية التي تستهدف المصالح الأمنية والعسكرية مع الدول الإفريقية. ففي جويلية 2003 م أعلن الرئيس بوش عن مبادرة أمريكية قيمتها 100 مليون دولار لزيادة قدرة دول شرق إفريقيا على محاربة الإرهاب.

وفي 23-24 مارس 2004 م التقى رؤساء هيئة أركان (تشاد ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر والسنغال وتونس) للمرة الأولى في إجتماع معلن إلى حد ما، في مقر قيادة الجيش الأمريكي في "شتوتغارد "، وقد وصف الإجتماع بأنه الأول من نوعه وتمثلت القضية المحورية له في التعاون العسكري لمواجهة الإرهاب مع التركيز على الساحل الإفريقي، وخلق منطقة عازلة بين دول المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء.[3]

---

1 - هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص.142.

2 - غازلي، **مرجع سابق**، ص.403.

3 - عبد الرحمن، **افريقيا وتحولات عصر الهيمنة أي مستقبل؟،مرجع سابق**، ص. 98.

لقد اكتسبت إفريقيا أهمية استرتيجية متزايدة بالنسبة للولايات المتحدة في عالم الفرص الإقتصادية والتهديدات الأمنية.

وزادت هذه النظرة رسوخا في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2006 م، التي مهدت إلى ما بعد إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا.

وفي هذا الصدد أكد المسؤولون الأمريكيون سنة 2004 م، أن الهدف الرئيسي لإدارة بوش كان الحصول على حق إقامة قواعد في المغرب والجزائر.[1]

إن مبدأ " بوش " في الضربة الإستباقية، يستدعي أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة عقيدة إستراتيجية تتعامل بها مع جميع المناطق المرشحة لتهديدها، والتهديد هنا لا يعني فقط الأعمال العسكرية ضد الأراضي الأمريكية وإنما المصالح الأمريكية في شتى المجالات.

ولذلك فمهمة هذه القواعد العسكرية هي شن هجوما على الجبهات التي تتوجس منها واشنطن تهديدا لمصالحها، ولكن هذه القواعد لا تطوق إلا المناطق الجيوبوليتيكية للنفط في العالم. فمن المثير أن خريطة الإرهاب والدول المارقة، هي ذاتها الخريطة الرئيسية للمناطق الحيوية الغنية بالنفط والغاز سواء في الشرق الأوسط أو آسيا أو القرن الإفريقي.

إن العقلية الأمريكية تسعى وراء البترول أو كما تقول المقولة البريطانية " الذهاب حيث يكمن النفط" فالرئيس "بوش الابن" له خبرته الواسعة في مجال النفط و" ديك تشيني " كان مديرا لأهم شركات النفط العالمية، كما أن "كوندوليزا رايز" كانت مستشارة إدارية لشركة " شفرون " البترولية.[2]

---

1 – هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص.143.

2– عوض الهزايمة، **مرجع سابق**، ص.201 .

وبالتالي فثوابت السياسة الخارجية الأمريكية قائمة على كل ما يتعلق بإستراتيجيتي الدفاع والإقتصاد بغض النظر عمن يتسلم الحكم من الجمهوريين أو الديمقراطيين، هذه الإستراتيجية التي كان هدفها إعادة صياغة خريطة جيوسياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود والتوازنات العالمية.

ولقد حضيت إفريقيا بأهمية خاصة عقب هجمات 11 سبتمبر2001م بإعتبارها ميدانا من ميادين الحرب على الإرهاب التي شنتها أمريكا (Global War On Terrorism (GWOT، فبعد مرور أقل من شهرين على تلك الهجمات إعتبرت الحكومة الأمريكية رسميا القارة الإفريقية منطقة ذات أولوية خاصة، وقد ذكرت مستشارة الأمن القومي " كوندوليزارايس " أمام أعضاء اللجنة الفرعية للشؤون الإفريقية في مجلس النواب في 30 أكتوبر 2001 أن" تاريخ إفريقيا وموقعها الجغرافي يسمحان لها بلعب دور محوري في الحرب على الإرهاب 'دور إفريقيا أمر بالغ الأهمية لحربنا على الإرهاب".[1]

ونتيجة لذلك فقد اندمجت إفريقيا بكاملها في دائرة الحرب الأمريكية على الإرهاب من خلال ربطها بمجموعة من مبادرات التعاون الأمني والعسكري، والقيام بدوريات بحرية على سواحل القرن الإفريقي وغرب إفريقيا إلى جانب التعاون الوثيق مع بعض دول القارة مثل (إثيوبيا ونيجيريا وكينيا) والاستعانة بها في القيام بإستهداف الجماعات الإرهابية بالنيابة عنها، وكذلك فتح قاعدة عسكرية في جيبوتي وصولا إلى إنشاء قيادة عسكرية أمريكية خاصة بإفريقيا، على غرار القيادات الثمانية الأخرى المنتشرة في مختلف القارات.[2]

لقد أدركت أمريكا أن هذه الدول الهشة والفاشلة – كما أشارت تقاريرها في القرن الماضي – من الممكن أن تصبح ميدانا خصبا للشبكات الإرهابية كما أكدت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي " إن من بين الأهداف الحاسمة للسياسة الأمريكية في إفريقيا هي تقوية الدول الإفريقية الهشة

1- غازلي، **مرجع سابق**، ص.411.

2 - **المرجع نفسه**، ص.412.

ومساعدتها في بناء القدرات المحلية لتأمين الحدود التي يسهل اختراقها، وكل هذا بهدف حرمان المجموعة الإرهابية من إيجاد ملاذ آمن لها في المنطقة".[1]

ومن ثم أصبح توظيف الخبراء بالشأن الإفريقي أو المسؤولين والنخب الفاعلة والمؤثرة في وزارة الخارجية الأمريكية موضوع الإرهاب العابر للحدود واستغلاله للدول الفاشلة كمناطق عبور أو قواعد انطلاق، كمبرر للدعوة إلى ضرورة تدخل الحكومة الأمريكية في إفريقيا على حسب قول "سوزان رايس" مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية في عهد " كلينتون ""لقد أصبحت الكثير من الدول الإفريقية حاضنة حقيقية لجنود الإرهاب، ذلك أن الشباب الفقراء، الساخطين ضعيفي التكوين الذين لا أمل لهم في الحكومة ولا يثقون في المستقبل... هذه هي المستنقعات التي يجب علينا تطهيرها ويجب أن نفعل ذلك لسبب واحد، هو أننا إذا فعلنا خلاف ذلك سنضع أمننا القومي في خطر" دائم.[2]

ولكن الملاحظ أن هناك تناقض واضح في وجهات النظر الإفريقية والأمريكية بشأن الإرهاب، ففي حين تركز هذه الأخيرة على الإرهاب الدولي كمصدر قلق أساسي وذريعة لإقامة القواعد العسكرية في إفريقيا. نجد أن معظم الحكومات الإفريقية تذهب إلى التعبير عن قلقها من الإرهاب المحلي الذي يعتبر أحد أشكال العنف المستوطن في إفريقيا، ومع ذلك تنظر إليه أمريكا على أنه يرتبط بمتغيرات داخلية والقضاء عليه مرهون بتسوية النزاعات الداخلية.[3]

فالعمليات الإرهابية التي تهدد المصالح الأمريكية تترك محاربتها للجهود الداخلية، أو من خلال ما يعرف بـــ : "حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية " أي أنها أعطت للأفارقة دولا أو منظمات دورا مهما ومتزايدا في حفظ السلام والاستقرار في المنطقة.

---

1 – **وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي** (سبتمبر 2002).

2 – غازلي، **مرجع سابق**، ص.414.

3 – أحمد ابراهيم محمود، " الإرهاب الدولي في القارة الإفريقية بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة " **كراسات استراتيجية**، ع.183.(السنة 18، 2008)، ص ص.3– 20.

إن هاجس الولايات المتحدة هو تهديد العمليات الإرهابية لمصالحها في القارة الإفريقية مما يستدعي تدخلها تحت ذرائع مختلفة كالدفاع عن حقوق الإنسان ونشر قيم الديمقراطية. ويمكن تتبع التحركات الأمريكية ضد الإرهاب في القارة الإفريقية وتوقع ردة فعلها، على ضوء المصالح النفطية الأمريكية في المنطقة، ومن بين نشاطاتها في ما تسميه الحرب على الإرهاب مشاركتها في تخطيط عملية قامت بها أربع دول من الساحل (مالي، والتشاد، والنيجر والجزائر) في مارس عام 2004 م ضد الجماعة السلفية للدعوة والجهاد.لذلك أصبح من الصعب الفصل بين حماية مصادر النفط من جهة والحرب على الارهاب من جهة أخرى في السياسة الأمريكية.

المبحث الثاني : دوافع الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية.

بدأت بيكين منذ سنة 2000 م بتعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية من خلال زيادة حجم التجارة البينية والاستثمارات وفق مبدأين هما، التعاون الإقتصادي غير المشروط ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وذلك بهدف ضمان تدفق الموارد الأولية وعلى رأسها البترول وكذلك ضمان الأسواق الإفريقية من أجل استيعاب صادرات إنتاجها المزدهر.

المطلب الأول : تزايد احتياجات الإقتصاد الصيني للطاقة.

ثمة موارد كثيرة مطلوبة لإدامة المجتمع الصناعي الحديث، ولكن الموارد الطاقوية التي تعتبر حيوية للأمن القومي هي وحدها التي تدفع بالدولة إلى تبني إستراتيجية طاقوية ضمن استمرار امدادات هذه الموارد والتي على رأسها النفط. خاصة إذا كانت هذه الدولة ذات إقتصاد متنامي مثل الصين التي تحولت إلى لاعب نشيط في الإقتصاد العالمي.

لقد حققت الصين إكتفاءها الذاتي من الطاقة عام 1963م حيث وصل إنتاجها الى 6.48 ملايين طن من النفط الخام بعد اكتشافها لحقول النفط في أحواض بشمال شرقي وشمال غربي البلاد، حيث استمر تسلسل اكتشاف المزيد من الحقول النفطية حتى وصل انتاجها السنوي سنة 1978م إلى 100 مليون طن.

وفي ثمانيات القرن الماضي عندما تبنت الصين خططا تنموية بعد سياسة الإصلاح والإنفتاح مع تولي "دينغ سياو بنغ" الحكم سنة 1978 م حيث حققت الصين أعلى معدل للنمو الاقتصادي بين القوى الكبرى في العالم.[1]

1 – هدى ميتيكس،"الصعود الصيني... التجليات والمعاذير"، **السياسة الدولية**، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ع.167، (يناير 2007)، ص ص. 84-87.

فحسب الخبراء الاقتصاديين لم يشهد العقد الأخير في القرن العشرين عافية لإقتصاد مثل تلك التي حضي بها الإقتصاد الصيني.[1]

ونتيجة لتزايد نسبة الإنتاج الصناعي تزايدت نسبة الإستهلاك للنفط، خاصة من تللك الحقول المتواجدة في الشمال والتي كانت توفر 80% من الانتاج الوطني، إضافة إلى أن تكلفة استخراج النفط من هذه الحقول باهضة الثمن وللتعرف أكثر على حقول النفط الصينية نجد أنها تتواجد في أربعة مناطق رئيسية:

1- **مقاطعة** Heilongiang : التي تمثل منطقة أساسية لإنتاج النفط وتساهم بـــ 34.4% من الإنتاج الوطني ثم يأتي حقل Daging الأكبر في العالم، والذي يمثل لوحده ما يقارب 1.3 أي ثلث كمية استخراج النفط الوطني، وإن كانت هذه النسبة محدودة الإرتفاع.

2- **منطقة كسينياج** Xingiang: تمثل 20% من الإنتاج الوطني للنفط.

3- **مقاطعة شاندونغ** Shandong: تمثل 16.6% من الإنتاج الوطني، وكذلك الحقول البحرية (of shore) في بحر الصين التي تمثل أقل من 10% من الإنتاج الوطني.

إن امتلاك الدولة للنفط يحافظ على استقلالها الإقتصادي كما يتحكم النفط أيضا في السياسة الأمنية للدول الأخرى، مما أدى بالصين إلى تعزيز قدرتها على حماية امدادات النفط الحيوية، وبالتالي تشديد قبضتها على زينجيانغ (مصدر محتمل للنفط، وموقع لتمرد أعضاء جماعة " أويغور " الاثنية المسلمة" اضافة الى جزر بحر الصين الجنوبي.[2]

1 – هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص. 333.

2 – فوزي حسن حسين,**الصين، اليابان ومقومات القطبية العالمية** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)،ص. 149.

لكن ومن أجل أن تحافظ الصين على وتيرة عمل اقتصادها، أصبحت بحاجة إلى مصادر آمنة للطاقة إلى جانب موارد ومصادر أساسية أخرى خاصة بعد أن تحولت الصين من مصدر للنفط إلى مستورد له عام 1993 م.

ونتيجة لإدراكها لمخاطر عدم الإستقرار السياسي المرتبطة بمصادر الشرق الأوسط واستلهاما من التدخل العسكري في العراق واحتلال أمريكا له عام 2003 م، اكتسبت إفريقيا تدريجيا أهمية كبرى في حسابات الصين و إستراتيجياتها الطاقوية.

وبالتالي أصبحت موارد الطاقة بؤرة التركيز الأهم بالنسبة إلى تغلغل الصين في إفريقيا وأصبحت بذلك تحتل الجزء الأكبر من نظم استثماراتها وجهودها الدبلوماسية.[1]

رغم أن التقديرات تشير إلى أن الصين تمتلك احتياطات نفطية مؤكدة تبلغ 21.3 مليار طن إضافة إلى أن أكثر من نصف الكمية تم استخراجها بالفعل، 3.5 مليار طن في حين أن النسبة الباقية المقدرة بـــ 2.45 مليار طن تشكل نسبة لا تتجاوز 2% من الإحتياطي النفطي العالمي، ذلك في وقت تمثل فيه الصين أكثر من 22% من إجمالي سكان العالم وتشير فيه التقديرات إلى أن استهلاك الصين للنفط في تزايد مستمر.[2]

الأمر الذي يجعل من تأمين احتياطات النفط الخارجي مطلبا مهما لمواجهة احتياجات النهضة الصناعية الصينية.

ولذلك بنت الصين لنفسها نفوذا دبلوماسيا، واقتصاديا بين دول القارة الإفريقية، نظير مساعدتها غير المشروطة التي تقدمها لها، حيث أثار هذا الظهور غير المسبوق للنفوذ الصيني في القارة انشغال

---

1 – ألدن، **مرجع سابق**، ص. 25.

2 – خديجة محمد عرفة، "الصين وأمن الطاقة... رؤية مستقبلية" ،**السياسة الدولية**،م.6،ع.164، ع.164 (أفريل 2006)، ص ص. 56-58.

الدول الغربية وخاصة القوى الكبرى التقليدية، التي كانت تنعم بثروات إفريقيا عندما كانت دولها مستعمرات لها.

وهذا ما يفسر قول " ساركوزي " رئيس فرنسا السابق " إن الصين قد تحول جشعها نحو الموارد الأولية إلى إستراتيجية للسيطرة، وبخاصة في إفريقيا".[1]

غير أن سيطرة الصين تختلف عن سيطرة الدول الغربية، فالصين تعتمد في إدارة علاقاتها مع إفريقيا على إستراتيجية " القوة الناعمة " Soft power التي تتم عن طريق تقديم المساعدات والمعونات في المجالات الإجتماعية المختلفة كالصحة والتعليم دون فرض شروط سياسية، أو إصلاحات إقتصادية.

ومن أبرز الدول الإفريقية التي اعتمدت عليها الصين في تأمين مواردها الطاقوية نجد السودان، حيث يمكن القول إجمالا أن الصين هي التي تسيطر على صناعة النفط في السودان حاليا، بعد انسحاب شركات النفط الغربية على إثر خلافها مع الحكومة المركزية وأصبح أكبر حقل وهو حقل " هجلج " Heglig يشتغل من طرف الشركات الصينية " كونسورسيوم " Consortium .[2]

كما تمكنت شركات النفط الصينية من شراء 40% من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان GNPOC والتي تضخ 300 ألأف برميل يوميا، كما قامت شركة(Simopec) الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول 1500 كلم لنقل النفط إلى ميناء " بورسودان " على البحر الأحمر، ومنه إلى ناقلات النفط المتجهة للصين.

أما أنغولا فقد تحولت إلى أكبر مزود أجنبي للنفط إلى الصين متفوقة في ذلك على المملكة العربية السعودية عام 2006.[3]

---

1 – غازلي، **مرجع سابق**، ص.464.

2 – ختاوي، **مرجع سابق**، ص. 39.

3 – ألدن، **مرجع سابق**، ص.19.

كما أن شركة بترول الصين في نيجيريا، قامت بتوقيع اتفاق بقيمة 800 مليون دولار مع شركة البترول النيجيرية مقابل الحصول على 300 ألف برميل يوميا لمدة عام.

إن الطلب المرتفع على الطاقة يبدو واضحا بشكل خاص ففي ما بين عامي 1990 و1996 توسع الإقتصاد الصيني بنسبة استثنائية تبلغ 93%، وهذا الأمر أحدث طلبا انفجاريا على السيارات والتجهيزات المنزلية والمنتجات الاستهلاكية الأخرى، ويعتقد معظم الخبراء أن الإقتصاد الصيني سوف يتابع توسعه السريع في العقود القادمة مؤديا إلى تعزيز حاجته من الموارد وفقا لآخر توقعات وزارة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية " إن استهلاك الطاقة من قبل الصين سوف يرتفع أربعة أضعاف المعدل في أوروبا والولايات المتحدة، مما يستدعي ازدياد في استهلاك النفط بقيمة 150%.[1]

ويبدو جليا أن أهم واردات الصين من إفريقيا هي المواد الطاقوية، وخاصة البترول إضافة إلى المواد الأساسية للإقتصاد الصيني فحوالي 60% من واردات الصين من إفريقيا هي النفط، وهذا ما أدى ببعض الأوساط الغربية إلى القول بأن الصين تسعى إلى إمتصاص الثروات الطاقوية والمعدنية الإفريقية لتلبية حاجيات إقتصادها المتنامي على حساب الشعوب الإفريقية التي تتخبط في المجاعة والفقر.

أما وكالة المعلومات الأمريكية حول الطاقة فقد قدرت الاستهلاك النفطي الصيني بـــ 8 مليون برميل يوميا خلال سنة 2006 م، وتعتبر أن الطلب الصيني المتزايد على النفط هو أحد الأسباب الرئيسية في الإرتفاع الحاصل في أسعار النفط.

إن هذا الإرتفاع في الاستهلاك أدى بوكالة الطاقة إلى القول في تقريرها الذي يصدر من باريس "أنها تتوقع بحلول عام 2030 أن تستورد الصين ما يعادل 85% من النفط الذي تستهلكه".[2]

---

1 – كلير، **مرجع سابق**، ص. 23.

2– فوزي نزعي، حاجة الصين الملحة للنفط تقلق صناع القرار الأمريكي، أنظر على الرابط التالي:
WWW.Abriyadh.com/.../conmy /oul (2015/04/06) تم تصفح الموقع يوم .

لقد أصبحت الشركات والمؤسسات الصناعية الصينية بعد 20 سنة من الإنفتاح على الإقتصاد الحر قوية من حيث التكنولوجيا ورؤوس الأموال، وهي مستمرة في تحقيق مزيدا من التطور تمثل تحديا كبيرا ليس للصين فقط ولكن للإقتصاد العالمي أيضا، من خلال المنافسة بين الدول الكبرى للحصول على هذه المادة الحيوية.

المطلب الثاني: التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا.

بعد التحول الذي عرفه هرم السلطة في الصين بمجيء " دينغ هيساوينغ " Deng xiaoling إلى الحكم عرفت السياسة الخارجية الصينية تحولا كبيرا في توجهاتها العامة متأثرة ببرنامجه للتحديث الإقتصادي وفقا لمقولته الشهيرة " لا يهم أن تكون القطة بيضاء أم سوداء، مادامت تصطاد الفئران فهي قطة جيدة" حيث أبقى على النظام الإشتراكي في الجانب السياسي أما في الجانب الإقتصادي فقد انفتح على الإقتصاد الحر. وعلى الرغم من بقاء العلاقات الودية قائمة مع إفريقيا، إلا أن النظام الحاكم في الصين بدأ يولي اهتماما وانشغالا كبيرا للمسائل الإقتصادية مما أدى إلى تغيير نظرته إلى القارة الإفريقية والمصالح الصينية فيها، وطبيعة الإستراتيجية التي يجب اتباعها وقد ترجمت هذه السياسة سريعا في شكل علاقة جديدة تحكمها ثنائية الاستثمارات الصينية – خاصة في البنية التحتية– والتجارة، مقابل الموارد الطبيعية والطاقوية.[1]

ويمكن اعتبار إقدام الحكومة الصينية على نشر كتاب أبيض حول إفريقيا في جانفي 2006 م تحت عنوان " السياسة الإفريقية للصين "، ذروة علاقات الصين مع إفريقيا، وخطوة أساسية تسمح لها برسم سياسات طويلة الأجل، حيث يؤكد هذا الكتاب على المميزات المشتركة بين الصين والدول الإفريقية ويؤكد على أنها شريك موثوق به بالنسبة للدول النامية في كل المجالات.[2]

1 – غازلي، **مرجع سابق**، ص.442.

2 – **المرجع نفسه**، ص. 416.

ومع وضع الموارد الطاقوية في صميم النهج الذي تتبعه الصين للتغلغل في القارة الإفريقية فإن دور الشركات الصينية متعددة الجنسيات وخاصة تلك التي تعمل في صناعة البترول والغاز، فضلا عن تطوير البنية التحتية ذات الصلة، قد أصبح سمة هامة في المشهد الإفريقي للتنمية والإستثمار.

والمعضلة بالنسبة لبيكين تتمثل في هذا الوضع كدولة دخلت متأخرة إلى قطاع الإستثمار في إفريقيا وبحسب تعبير " هي جون " المستشار في شؤون الطاقة المتواجد في بيكين، فإن " الصين ليس لديها أفضلية تنافسية على نظيراتها الغربية في سوق مفتوحة ولكن في سوق مغلقة مثل السوق الإفريقية، فإن الشركات الصينية قادرة على الإستفادة من تأثير الحكومة".[1]

وتتميز الشركات الصينية في إفريقيا بتشييدها لإستراتيجية حول السمات التالية:

1- الميزة السياسية التنافسية :

إستنادا إلى مبادئ السياسية الخارجية الصينية المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فإن الصين قادرة على الإستثمار حتى في الدول ذات الأنظمة المنبوذة التي حظر على الشركات الغربية ممارسة الأعمال التجارية فيها. وبذلك فهي قادرة على الإستثمار في أي دولة.

2- الميزة التفاضلية الإقتصادية :

تمتاز الشركات الصينية، بإستخدام إستراتيجية العطاءات ذات التكلفة المنخفضة، والتي تركز على العمالة الصينية الماهرة وشبه الماهرة فضلا عن تكاليف إدارية أقل، وهذا ما يميزها عن الشركات الغربية التقليدية.

1 – ألدن، **مرجع سابق**، ص.61.

3- المساعدات الدبلوماسية الإنمائية :

إن إغداق الإهتمام الدبلوماسي إضافة إلى تقديم الدعم للمشاريع العظيمة " لفائدة الحكومات" والمساعدة الإنمائية من طرف الحكومة الصينية للبدان المتلقية المحتملة، هو سمة بارزة من سمات مجمل العطاءات التي تقدمها الشركات الصينية.[1]

وفي الوقت الذي تقوم فيه الشركات الصينية المتعددة الجنسيات العاملة في إفريقيا بإجتذاب اهتمام وسائل الإعلام الدولية، هنالك توغل معادل من قبل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في القارة فلهذه الشركات تأثير أكبر من تأثير الشركات الكبرى، وتأتي الكثير من الشركات المتوسطة بين صفوة المؤسسات التابعة للدولة والتي تم تأهيلها، أما بالنسبة للشركات الصغرى فإن الدافع هو الإستفادة من الميزة التفاضلية الصينة بالنسبة إلى الشركات الإفريقية من حيث إنتاج السلع الأساسية المصنعة مثل المنسوجات والملابس والأحذية والدرجات الهوائية والأدوات الكهربائية البسيطة.[2]

وطبقا لما أعلنته وزارة التجارة الصينية في نهاية عام 2003 م، أنشأت الصين 116 شركة في 49 دولة إفريقية وفق نظام الإستثمار التعاقدي المشترك بما قيمته 1.2 مليار دولار، وكان نصيب الإستثمارات الصينية منها 850 مليون دولار والملاحظ أن الاستثمار الصيني في إفريقيا زاد منذ عقد منتدى التعاون الصيني- الإفريقي عام2000.[3]

وإجمالا يمكن القول أن الصين شاركت في نحو 800 مشروع في إفريقيا خلال السنوات (2000م- 2007 م)، منها 137 مشروعا زراعيا و333 مشروع يتعلق بالبنية التحتية الأساسية، كما أن الشركات الصينية منذ عام 2000 م وحتى عام 2006 م عملت على بناء طرق عامة في إفريقيا

---

1 - ألدن ،**مرجع سابق**، ص. 62.

2 - **المرجع نفسه**، ص ص.68-69.

3 - عادل عبد الرزاق،" البعد الإقتصادي للتعاون الصيني الإفريقي في ظل الأزمة المالية العالمية "، **مجلة آفاق إفريقية**، ع.30، ص. 90 .

طولها أكثر من ستة آلاف كلم، وخطوط سكك حديدية طولها أكثر من ثلاثة آلاف كلم وكذلك محطات للطاقة، وما يميز الاستثمارات الصينية في إفريقيا، هو قلة التكاليف مقارنة بالشركات الغربية.[1]

إن توسيع هذه الشركات الصينية الصغرى والمتوسطة، إلى داخل قطاعات وأسواق كانت تخضع لسيطرة الأفارقة في السابق يحمل في طياته مضامين هامة للشركات الإفريقية فبإستخدام شبكات مرتبطة بالدولة الأم، باتت هذه الشركات الصغرى الصينية قادرة على تقديم منتجات استهلاكية منخفضة التكلفة تخلصها من المزودين التقليدين.[2]

كما انتشرت المحلات الصينية، بأعداد كبيرة في مناطق معينة بالدول الإفريقية ففي" هوامبو" huambo وأنغولا على سبيل المثال، كان هناك اثنان من محلات الصين عام 2000 م. وبحلول عام 2004 م أصبحت سبعة ثم ما يزيد عن عشرين محلا بحلول عام 2006. وفي ناميبيا بلغ عدد المحلات التجارية الصينية سنة 2006 ما يزيد عن خمسة وسبعين محلا بعد أن كان بها محلا واحدا سنة 1999.[3]

وهكذا أصبح تواجد الشركات الصينية والمحلات التجارية الصينية في إفريقيا، من السمات الدائمة للساحة الاقتصادية الإفريقية التي أصبحت واحدة من الأماكن الطبيعية للتوسع الاقتصادي الصيني، وبالمقابل فهذه الدول الغنية بالنفط في إفريقيا هي دول نامية تستورد المواد المصنعة. وطبقا للإحصائيات الصينية فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا خلال النصف الأول من عام 2004م نحو 20.5 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها 50% مقارنة بالفترة نفسها في عام 2003.[4]

---

1 -kemen antiine, les stratégies chinoise on afrique , de petrole aus bassines en plastique , **politique africain** n 105 mars 2007 k pp 170-180 p 72.

2 – ألدن ، **مرجع سابق**، ص.70.

3 – **المكان نفسه.**

4 – عبد الرحمن حسن، **افريقيا وتحولات عصر الهيمنة أي مستقبل؟** مرجع سابق، ص. 151.

وتعد كل من جنوب إفريقيا والسودان ونيجيريا ومصر، أكبر أربعة شركاء تجاريين للصين في إفريقيا وذلك على الترتيب.

وقد قامت 41 دولة إفريقية بتوقيع اتفاقيات للتجارة الحرة مع الصين، حيث تعمل الصين جاهدة على تعزيز التبادل التجاري بينها وبين إفريقيا[1].

ورغم أن المنتجات الصينية تغزو الأسواق الإفريقية إلا أنها ترتكز أساسا على منطقة جنوب الصحراء بحيث أن نصيب إفريقيا 3% من التجارة الخارجية الصينية نجد منها 2.5 يرتكز في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وبالتالي أصبحت الصين حاليا أكبر شريك تجاري آسيوي بمفرد لهذه المنطقة.

أما ما يلاحظ على التجارة البينية بين الصين وإفريقيا، هو أن الصين تستورد عددا محدودا من المنتجات غالبا ما تكون نفطية ومواد خام وفي المقابل تصدر منتجات مصنعة رخيصة الثمن تذهب للمستهلك الإفريقي مباشرة.

وبذلك فالصين ووفقا لإستراتيجيتها الإقتصادية وجدت أسواقا واسعة تستوعب نمو إقتصادها وتجارتها وفي نفس الوقت ضمنت استمرارية تدفق الموارد الطاقوية الإفريقية التي يحتاجها اقتصادها المزدهر.

1 – عبد الرحمن حسن،**إفريقيا وتحولات عصر الهيمنة أي مستقبل؟، مرجع سابق** ، ص .152.

المبحث الثالث: آليات التواجد الصيني الأمريكي في القارة الإفريقية

اعتمدت كل من الصين والولايا المتحدة على آليات تساعدهما على تحقيق مصالحهما المختلفة في القارة وسيتناول هذا المبحث كيف ساعدت هذه الآليات المختلفة على توطيد العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الصين وإفريقيا في الوقت الذي تفوقت فيه الولايات المتحدة في الجانب العسكري من خلال نشر قواعدها العسكرية في القارة.

المطلب الأول: الآليات السياسية والعسكرية.

تطورت العلاقات الصينية الإفريقية بعد الحرب الباردة انطلاقا من المصالح الأساسية لهما حيث اكتسبت هذه العلاقة نمطا جديدا من الشراكة الإستراتيجية المبنية على الثقة المتبادلة والمساواة السياسية، والمنفعة الاقتصادية وتوطدت العلاقات الدبلوماسية من خلال تبادل الزيارات الرسمية من جهة والتأييد المتبادل في المحافل الدولية من جهة أخرى معتمدة في ذلك على بعص الآليات أهمها: [1]

1- الآليات الدبلوماسية:

قام الرئيس الصيني السابق " بيانغ زيمين " بتوطيد العلاقة بين الصين وإفريقيا من خلال الزيارة التي قام بها وطرحه لخطة الاقتراحات الخمسة، حيث عملت هذه الأخيرة على التأكيد على ضرورة إقامة علاقات صداقة بين الطرفين من خلال :

- ✓ إقامة علاقة صداقة متباينة.
- ✓ تحقيق المساواة بين الطرفين في التجارة البينية.
- ✓ تدعيم الوحدة والتعاون والتنمية المشتركة.
- ✓ النظرة الواعدة للمستقبل.

1 – هلال محمد رضا، الوجود الاقتصادي للصين في إفريقيا، الفرص والتحديات" **السياسية الدولية**، م.6، ع.163 (جانفي 2006)، ص ص. 143 –147.

إن البعد الرئيسي في التغلغل الصيني في إفريقيا هو الغزو الدبلوماسي فلقد وجد ارتباط الصين بإفريقيا المتجذر والمتجدد في صعودها الملحوظ كقوة اقتصادية، طريقه إلى التعبير عنه من خلال سياسة خارجية، تعتمد بعناية فائقة على استخدام الأدوات الدبلوماسية إضافة إلى الحوافز المادية التي تأتي في شكل مساعدات ومشاريع تنموية، وكذلك مشاركتها في عمليات حفظ السلام والتعاون العسكري المحدود.[1]

إن هذه الدبلوماسية الصينية هي التي أدت إلى إعادة إكتشاف الروابط بين الصين وإفريقيا، كما أن لموقف الصين من قضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد الدور الكبير في تدعيم وجودها السياسي والدبلوماسي في القارة، ذلك أن هذه القضايا لطالما طرحت على الساحة الإفريقية من طرف القوى الغربية، فالموقف الصيني من هذه القضايا هو عدم التدخل و كما قال أحد الدبلوماسيين الصينيين " عدم التدخل هو علامتنا التجارية مثل ما هو التدخل العلامة التجارية لدى الأمريكيين...".[2]

ومن جهة أخرى قابلت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحضور الدبلوماسي الصيني في إفريقيا بحضور دبلوماسي أمريكي، عندما أدركت أن الوجود الاقتصادي والعسكري لها يتوقف على القوة الناعمة فكانت هناك عدة زيارات رسمية منها زيارة " كلينتون " سنة 1998 م إلى ستة دول إفريقية. [3]

كما استطاعت الولايات المتحدة تدعيم وجودها الدبلوماسي بعد تأييدها " لكوفي أنان " الغاني الذي أصبح أمينا عاما للأمم المتحدة. كذلك بتبادل الزيارات بين الطرفيين مثل زيارة "جورج ولكربوش" سنة 2003م لخمس دول إفريقية، ثم زيارة " باراك أوباما " لغانا مطلع عام 2009 والتأكيد على أهمية التعاون بين القارة الإفريقية والولايات المتحدة الأمريكية.

---

1 – ألدن، **مرجع سابق**، ص. 53.

2 – **المرجع نفسه**، ص. 86.

3 – هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص. 164.

2- عمليات حفظ السلام:

شاركت الصين في عمليات حفظ السلام التي أمرت بها الأمم المتحدة في العديد من بلدان إفريقيا التي كانت ولا تزال تظم بؤر توتر مهددة للسلم والأمن الدوليين، وقد توسعت عمليات حفظ السلام الصيني في القارة الإفريقية بدءا من فرقة كبيرة تمثلها ضمن قوات مشتركة في ليبيريا، وفرقا أصغر في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وإجمالا شارك أكثر من ثلاثة آلاف من قوات حفظ السلام الصينية في بعثات تابعة للأمم المتحدة في القارة الإفريقية في الفترة الممتدة من سنة 2000 م إلى سنة 2002 م.

كما أن الصين تعتبر أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام في إفريقيا من بين جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.[1]

وفي سنة 2006 م أعلنت الصين أنها ستقوم بتوفير 3.5 مليون دولار أمريكي، لدعم عمليات حفظ السلام التابعة للإتحاد الإفريقي في المناطق التي مزقتها الصراعات، كما قد وسعت بيكين مساعدتها في إفريقيا لتشمل فيلق الشباب الصينيين المتطوعين محاكاة لفيلق متطوعي السلام الأمريكيين. [2]

أما الولايات المتحدة فقد شاركت في قوات حفظ السلام في السنغال وفي مهمة الأمم المتحدة في الكونغو، كما أن مبادرة الإستجابة للأزمة الإفريقية التي أسسها " كلينتون " سنة 1997 م قامت بتمارين في السنغال ومالي وغانا وبنين وساحل العاج، وخصصت الولايات المتحدة 15 مليون دولار للمبادرة ثم 20 مليون دولار سنة 2000م، واعتمدت هذه المبادرة تجهيز قوات حفظ السلام لعدد من الدول الإفريقية .[3]

---

1 – ألدن، **مرجع سابق**، ص.42.

2 – المكان نفسه.

3 – هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص.136.

3- المساندة في مجلس الأمن:

تقوم الصين بإعتبارها عضو دائم في مجلس الأمن بدعم القضايا الإفريقية، مقابل ذلك تقوم الدول الإفريقية بمساندة مطالب الصين وتطلعاتها في مواجهة تايوان، ولذلك تسارع الجهات الرسمية الصينية دائما للتأكيد على دور الصين في دعم المطالب المشروعة لدول القارة الإفريقية.

فقد قامت الصين بدعم " روبرت هو غابي " رئيس زيمبابوي وكذلك دعم " عمر البشير "رئيس السودان، حيث شدد الرئيس الصيني "هو جين تاو " على أن "... بيكين ستتبع دائما سياسة ودية تجاه السودان، أيا كان التغيير في الوضع الدولي أو الداخلي بالسودان فإن هذه السياسة لن تتغير"، هذا التأييد الصيني جاء في الوقت الذي ضيقت فيه واشنطن على السودان وعزلته سياسيا واقتصاديا ودوليا واستعملت دبلوماسيتها في اصدار إدانات دولية متكررة ضده.

واعتمد الخطاب السياسي الأمريكي على تقديم صورة نمطية عن نظام الإنقاذ في السودان يستند على ثلاثة مزاعم:

1 – انتهاك حقوق الإنسان.

2 – اعتبار السودان دولة راعية للإرهاب وممولة له.

3 – حرمان أبناء الجنوب من حقوقهم في تقرير مصيرهم.[1]

كما سارعت الإدارة الأمريكية إلى إدانة ما يحدث في درافور على أنه إبادة جماعية واستصدرت قرارا من مجلس الأمن بفرض عقوبات إقتصادية على السودان في جويلية 2004 م، في الوقت الذي عارضت فيه الصين وبشدة محاولة الولايات المتحدة فرض عقوبات على السودان.

4- إنشاء قواعد عسكرية : (أفريكوم، UNITED STATE AFRICA COMMOND)

تمثل القواعد العسكرية مبدأ أساسيا في التوجه الأمريكي نحو إفريقيا، هذا التوجه الذي يقع في إطار إستراتيجية عامة تتكيف مع الإعتبارات الأمنية والاقتصادية والسياسية في إفريقيا.

---

1 – عبد الرحمن حسن، **افريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟** مرجع سابق، ص. 141.

فبعد أحداث 11 سبتمبر دعت الولايات المتحدة السفراء الأفارقة وطلبت من دولهم الدخول في تحالف " لمحاربة الإرهاب " بالتعاون مع وكالات الاستخبارات الأمريكية، وجاء بعده اجتماع ثاني يوم 18 سبتمبر 2001م، فتجاوبت معه الدول الإفريقية بتحفظ وفي السادس من فيفري 2007 م، أعلن وزير الدفاع الأمريكي "روبرت جيمس " أمام لجنة التسلح في مجلس الشيوخ الأمريكي، أن الرئيس "بوش " اعتمد قرارا بإنشاء قاعد عسكرية أمريكية جديدة للقارة الإفريقية وهي قيادة AFRCOM، معتبرا أنها ستجعل القوة العسكرية الأمريكية أكثر فاعلية في ممارسة نشاطها عبر القارة الإفريقية، إن هذه القواعد حسب زعم " رامسفيلد " وسيلة لترشيد القوات المسلحة الأمريكية.[1]

ولكن الحقيقة أن هذه القواعد تقوم بسحب بعض القوات الأمريكية من ساحات أمنية لم تعد مهددة إلى مناطق أخرى تتصف بالإستعدادية للإشتعال، بسبب النزاعات الداخلية التي تهدد المصالح الأمريكية.

وتدعي الولايات المتحدة أن " أفريكوم " هي قيادة من نوع جديد، لأنها لا تقتصر على الجانب العسكري بل تدمج في إطارها هياكل وموظفين مدنيين من الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي ومؤسسات الإغاثة والعمل الإنساني، والمنظمات غير الحكومية لخلق مناخ مناسب لتطوير الإقتصاد والحكم الرشيد ومحاربة الأمراض والأوبئة والآفات.

5- البرامج والتدريبات العسكرية:

في مناخ الحرب على الإرهاب والتهديدات التي تواجه المصالح الأمريكية ترجمت الإدارة الأمريكية سياستها العسكرية في إفريقيا.[2]

بزيادة الدعم العسكري، والإشراف على التدريب من خلال عدة برامج منها:

- ✓ **برنامج المساعدة والتدريب على عملية الطوارئ الإفريقية :** وقد بدأ العمل بها في سنة 2002 م ليحل محل مبادرة التدخل في الأزمات الأفريقية (**ACRI**).

1- هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص. 142.

2 - **المرجع نفسه**، ص. 156.

- ✓ **برنامج التدريب والمناورات العسكرية المشتركة :** يتم فيها تقديم التدريبات اللازمة للعسكريين الأفارقة عبر برامج تعليمية وتدريبية متنوعة.

- ✓ **برنامج التعليم والتدريب الدولي العسكري :** حيث يتم احضار العسكريين الأفارقة إلى الأكاديميات والمؤسسات التعليمية داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

- ✓ **برنامج المبيعات العسكرية الخارجية :** يتولى هذا البرنامج مهمة بيع المعدات العسكرية للدول الإفريقية.[1]

وبذلك فكل هذه الآليات العسكرية، وكذلك الدبلوماسية كان لها عظيم الأثر في تثبيت تواجد كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية، وذلك من أجل المحافظة على مصالحها الحيوية، أما بالنسبة للصين فالتعاون العسكري ونمو المبيعات العسكرية (الأسلحة) يعتبران جانبين هامين من العلاقات مع بعض الحكومات الإفريقية لاسيما تلك التي تعيش في ظل التهديدات بسبب الحرب الأهلية أو التمرد أو المعارضة المحلية، ولكنها منعت من الحصول على الأسلحة من المصادر الغربية، ففي عام 2003 م بلغت مبيعات الصين من الأسلحة إلى إفريقيا 1.3 مليار دولار أمريكي وقد أثبتت الأسلحة الصينية أهميتها الكبيرة في بعض أكثر الصراعات دموية في إفريقيا خاصة في القرن الإفريقي، وقد استهدف مصنعوا الأسلحة الصينيون خاصة الأنظمة << المارقه >> وزودتهم بالأسلحة والمعدات الثقيلة مثل الطوافات والطائرات من نوع شنيانغ النفاثة المقاتلة.[2]

كما لعبت الأسلحة الصينية دورا مهما في الصراع في دارفور. ولقد كان اقتناء نيجيريا لاثنتي عشرة طائرة نفاثة مقاتلة من طراز << شنيانغ >> وصواريخ وحصولها على التزام الصين بتدريب فنيين نيجيريين على تتبع عمليات الأقمار الصناعية، حدثا متزامنا مع منح الصين عقودا نفطية عامي

1 – هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص. 156.

2 – ألدن، **مرجع سابق**، ص. 40.

2005، 2006، كما سعت بكين إلى تعزيز علاقاتها العسكرية من خلال زيارة وفود عسكرية صينية وتمتين روابط التفاهم.

وترى الصين أن مساعداتها العسكرية لدول العالم الثالث، من أجل تعزيز قابليتها للدفاع عن النفس وهو حق شرعي يكلفه القانون الدولي.[1]

كما أن هذه المساعدات من أجل خلق أوضاع تساعد على إقامة السلم والأمن الدوليين، وهي في ذات الوقت ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.

وبمثل هذا التعاون تحقق الصين في مجال المساعدات العسكرية حصولها على الربح وكذلك التزود بالطاقة.

المطلب الثاني : الآليات الإقتصادية: (المساعدات المالية و المشاريع الإقتصادية).

كان العنصر الحاسم في توسيع التواجد الصيني في إفريقيا دوما هو استخدام المساعدات الخارجية لتوطيد الروابط مع الحكومات كوسيلة لتأمين موارد جديدة وكسب الحلفاء الدبلوماسيين. فإفريقيا حضيت بأكبر نسبة من المساعدات الإنمائية المقدمة من طرف الصين، وتقدر نحو 44% أو ما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي .[2]

ويعتبر التركيز على التعاون والمساعدات سياسة رسمية لدى الصينيين، وإن كان الغرب بالمقابل يجعل من المساعدات وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية وبالتالي التأثير على سيادة الدول الإفريقية.

1 – كاظم نعمة، **افريقيا في السياسة الدولية**، مرجع سابق، ص .347.

2– ألدن، **مرجع سابق**، ص. 37.

فالمساعدات الصينية تأتي كما قال " كابوروكو " وزير مالية روندا " تأتي المساعدات الصينية بطريقة مختلفة عن تلك التي تمدها واشنطن وباريس ولندن... من دون رسائل حول الديمقراطية وحقوق الإنسان"[1].

وفي هذا الصدد تتفق بيكين مع التوجهات الإفريقية، فعلى سبيل المثال إن توجه دولة إفريقية مثل السودان إلى الصين كان نتيجة تخلي الدول الغربية عن معوناتها لهذه الدولة، فالسودان كلفته معداته للولايات المتحدة الأمريكية منذ أن سحب امتياز شركة " شفرون " البترولية لصالح شركات صينية وماليزية، عواقب صعبة أبرزها الحصار الإقتصادي والعقوبات[2]...إن هذا الأمر يتكرر مع نيجيريا وأنغولا والكونغو الديمقراطية والنيجر وزامبيا وغيرها... بل إن دولا كانت أكثر قربا من الولايات المتحدة مثل كينيا وإثيوبيا تتجه حاليا إلى الصين.

فقد تضاعفت قيمة المساعدات الصينية لإفريقيا في السنوات القليلة الماضية، إذ بلغت قيمتها نحو 107 مليون دولار عام 1988 م لتتضاعف عام 2004 م وتصل إلى 2.7 مليار دولار... أي ما يعادل 26 % من إجمالي المساعدات الخارجية في العالم.

ويحتل مصرف الصين للتصدير والاستيراد EXIM، إلى جانب مصارف أخرى أقل شأنا، دورا مركزيا في تواصل بيكين المعاصر مع الحكومات الإفريقية حيث تقوم بمنحها قروضا لأعمال البناء والاستثمار في البنية التحتية. [3]

وفي قطاع البنية الأساسية، ساهمت الصين في تمويل العديد من مشروعات البنية التحتية في إفريقيا وهي المشاريع التي توقف المانحون والبنك الدولي عن تمويلها، ويعتبر خط سكة الحديد"تانزام"

1 – ألدن ،**مرجع سابق**، ص. 356.

2– بشير مصيطفي، **رائحة النفط (مقالات في الاقتصاد العربي**، الجزائر : جسور للنشر والتوزيع، 2012)ص. 175.

3 – ألدن، **مرجع سابق**، ص. 39.

بطول 1800 كلم، الذي يربط بين تنزانيا وزامبيا من أضخم المشاريع التي ساهمت الصين في إنشائها بتكلفة 450 مليون دولار.

وفي عام 2006 م قدمت الصين قروضا ميسرة لتمويل عمليات اصلاح وإعادة تشغيل شبكة المواصلات في عدد من الدول الإفريقية منها:[1]

- ✓ تقديم قروض بقيمة مليار دولار لإصلاح بعض خطوط المواصلات.
- ✓ تقديم قرض بقيمة 500 مليون دولار لإصلاح خط السكة الحديدية بأنغولا.
- ✓ إعادة تهيئة وتشغيل ما يقارب نصف شبكة الطرق السريعة بأنغولا.

وهذا الدور المتزايد للشركات الصينية في إفريقيا في قطاع البنية الأساسية يعكس قدرتها التنافسية العالية نظرا لقلة تكلفة مشروعاتها مقارنة مع الشركات الغربية المنافسة وبنفس المواصفات.[2]

كما تتجلى المساعدات الصينية لإفريقيا في المجال الصحي من خلال برنامج "الدبلوماسية الصحية " وهو برنامج يمتد إلى وقت بعيد، منذ 1964 عندما أوفدت الصين فرقها الطبية إلى الجزائر بطلب من الحكومة الجزائرية.

وتقوم الصين منذ 2002م بتنظيم دورات تدريب دولية في أساليب الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة التي يعاني منها شعوب الدول الإفريقية.[3]

---

1 – عبد الرحمن حسن، **العرب وإفريقيا في زمن متحول**، مرجع سابق, ص. 127.

2 –**المكان نفسه.**

3 – محمد صابر عنتر، "التنافس الدولي على إفريقيا ودور الصين"، **مجلة آفاق إفريقية**، ع30، ص ص.31 –36.

منتدى التعاون الصيني – الإفريقي : The China –Africa coopération forum

في أكتوبر 2000م انطلق مؤتمر في بيكين من أجل الحوار والتشاور الجماعي بين الدول الإفريقية والصين في مسائل من الأهمية بمكان، للدول النامية وكانت الصين أشد حرصا على قيام مثل هذا المنتدى بعدما أصبحت لاعبا جديدا ويحسب له حساب في السياسة الدولية.[1]

يهدف هذا المنتدى إلى التشاور الثنائي وتعميق التفاهم وزيادة التوافق وتشجيع التعاون المشترك وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية وتم في هذا المنتدى الاتفاق على عقد مؤتمر وزاري لأعضاء المنتدى كل ثلاث سنوات.

وكان الإجتماع الوزاري الأول قد عقد في أكتوبر 2002 م بتمثيل 45 دولة إفريقية ضافة إلى 17 ممثلا عن المنظمات الدولية والإقليمية، وأعلنت الصين في هذا المنتدى على علاقتها بإفريقيا خالية من الشروط السياسية.[2]

وكي تبرهن الصين عن رغبتها وعزمها على الانفتاح والتعاون والتبادل التجاري بينها وبين الدول الإفريقية، أقدمت على خطوة هامة، إذ ألغت في ندوة المنتدى جميع ديون الدول الإفريقية بقيمة 10.5 مليار ين صيني أي 1.27 مليار دولار أمريكي، وبهذه الخطوة تكون الصين قد تبنت فعلا سياسة إطفاء الديون دون شروط.[3]

وهكذا جاء المنتدى ليزيد من متانة العلاقة الصينية الإفريقية، بما أن العامل الأكثر أهمية هو الحاجة الأساسية لإدامة الحياة في اقتصاد يتعملق سنة بعد سنة وتغذيته بالنفط والموارد الخام.

---

1 – هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص. 359.

2 – نهروت فهمي جورج، العلاقات البينية الأفريقية،" شراكة اقتصادية دون شروط سياسية"، **السياسة الدولية**،م.7، ع.167، (جانفي 2007)، ص.36-40.

3 هاشم نعمة، **المرجع نفسه**, ص.360.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت المشروطية السياسية للمساعدات الأمريكية هي أداة لتحقيق الإصلاحات السياسية ولذلك طبقت بعض النظم الإفريقية إصلاحات شكلية من أجل الحصول على هذه المساعدات، كما تعمل الولايات المتحدة على دعم النظم التي تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطي وفقا للتصور الأمريكي، ولاسيما في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية.[1]

كما رفعت الولايات المتحدة شعار التجارة بدل المساعدات (Trade not aide)بالشكل الذي يساهم في عملية التطور الإقتصادي للدول الإفريقية، ولذلك جاءت مبادرة :

قانون النمو والفرص الإفريقي : the africain growth opportunuty act (AGOA)

وقد وضعت هذه المبادرة بعض الشروط الإصلاحية للدول الإفريقية، ومن بين أهدافها:[2]

- ✓ تعزيز كثافة المبادلات التجارية بين إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا.
- ✓ تقديم الخبرة الفنية الأمريكية لدول إفريقيا جنوب الصحراء من أجل تفعيل التجارة الأمريكية في إفريقيا.

ومن الملاحظ أن هذه المبادرة تستهدف دول ذات موقع استراتيجي يقلل من تكلفة نقل الموارد عبر أسطول أمريكا البحري غرب إفريقيا، ولأن سياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا قائمة على مبادئ أهمها احترام حقوق الإنسان و واتباع النهج الديمقراطي، كشروط مسبة للحصول على المساعدات فقد أكد الكونغرس الأمريكي أكثر من مرة في لوائح المساعدات الخارجية على حرمان الأنظمة التي تمارس انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان من هذه المساعدات.[3]

وبالتالي فقد تمحورت العلاقات الاقتصادية الأمريكية الإفريقية حول التجارة والإستثمار، والديون والمساعدات وارتبطت بهذه المعطيات أبعادا إضافية مثل الحكم الرشيد والديمقراطية مما أدى بالدول

---

1 – حمدي عبد الرحمن حسن، أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة في إفريقيا، تم تصفح الموقع يوم(2015/04/06)
WWW.ONISLAM.NET/…AFRICA

2– **التقرير الإستراتيجي (2001 – 2002)**، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،

3 – هاشم نعمة، **افريقيا في السياسة الدولية**، مرجع سابق، ص. 164.

الافريقية الى التوجه شرقا نحو توطيد علاقاتها مع الصين نظرا لسياسة عدم التدخل وعدم ربط المساعدات والقروض المقدمة بشروط سياسية، مما أضاف بعدا جديدا للتنافس بين الطرفين (الولايات المتحدة والصين)على القارة الإفريقية، وقد أكد ذلك" مايكل واتس " بقوله : "إن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في إفريقيا لا تمثل فقط الحصول على واردات النفط الرخيصة الموثوق بها ولكن أيضا محاصرة قوى صاعدة كالصين".[1]

يمكن القول إذن أن مبادرة النمو والفرص الإفريقية، تفتقر إلى الإستراتيجية فقد اعتنت بشكل ضيق بالتجارة ولم يكن هدفها تحسين التنمية في إفريقيا ولم تشمل قضايا الديون والمساعدات كما هو الحال في منتدى التعاون الصيني الإفريقي، فقد كبلت القروض المشروطة الحكومات الإفريقية، حيث يرى البنك الدولي أن الدول النامية تدفع مليارا باليوم خدمة لديونها، في الوقت الذي تدفع فيه الدول الإفريقية المدينة 13 دولار مقابل دولارا واحدا من المساعدات التي تستلمها، وهي بذلك تنفق 70% من صادراتها على الديون.[2]

وبما أن الولايات المتحدة هي دائن أساسي للعديد من الدول الإفريقية وفي الوقت نفسه أكبر مساهم في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإنه يقع عليها أن تقدم على خطوة جريئة لإلغاء ديون الدول الأكثر فقرا، كمؤشر لإستراتيجية حقيقية للتعاون الاقتصادي بينها وبين إفريقيا وإلا فإن الحديث عن النمو والفرص لن يترجم إلى واقع في بيئة دول فقيرة لكنها تمتلك من الموارد ما يجعلها محل منافسة من طرف الدول العظمى.

1 – عبد الرحمن حسن،**افريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟**، مرجع سابق، ص.173.

2 – هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص. 168.

الفصل الثالث

الاستراتيجية التنافسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في افريقيا (الأفاق والتحديات)

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الرؤية الأمريكية للمنافسة الصينية في إفريقيا، من خلال السياسة المتبعة من طرف صناع القرار الأمريكي لمواجهة التحدي الصيني، سواء بالنسبة للرئيس وإدارته التي تقوم برسم السياسة الإفريقية حسب ما تمليه إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في المجالين الأمني والإقتصادي واللوبي النفطي الذي يسعى لتحقيق مصالحه، وما تقوم به جماعات المصالح الأمريكية – الإفريقية التي تحاول الضغط على الإدارة الأمريكية للإهتمام أكثر بالقضايا الإفريقية، وإن كانت هذه الجماعات لا ترقى إلى مستوى المسؤولية المنوطة بها.

ثم يخلص هذا الفصل الى دراسة السيناريوهات المستقبلية، للتواجد الصيني- الأمريكي في إفريقيا وآفاق هذه المنافسة على القارة الإفريقية ومواردها.

المبحث الأول: دور صناع القرار في رسم السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية.

يتناول هذا المبحث دور الفواعل التي تتحكم في رسم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، بغية فهم تأثيرها فيما يتعلق بإتخاذ القرار المتعلق بالشأن الإفريقي، وطبيعة الإهتمام الذي توليه له، ومدى فاعلية مؤسسات الدولة الرسمية، وجماعات المصالح الأمريكية – الإفريقية بهذا الشأن.

المطلب الأول : اهتمام الرئيس والإدارة الأمريكية بالشأن الإفريقي بعد 11 سبتمبر.

إن تحليل السياسة الخارجية للولايات المتحدة يتطلب رصدا دقيقا للجهات الفاعلة، في رسم هذه السياسة والمسارات المختلفة المتبعة إلى جانب مؤسسات صنع القرار، التي تتمثل في رئاسة الجمهورية والوزارات المختلفة وأجهزة الإستخبارات، ومجلس الأمن القومي ويتطلب الفهم الصحيح لطريقة اعداد السياسة الإفريقية للولايات المتحدة، التساؤل عن الأسس التي تقوم عليها نظرة صناع

القرار الأمريكي لأهمية المصالح التي تستقطب اهتمامه في القارة، وحسب المقاربة العقلانية التي تقوم على تعظيم المنافع (Maximiztution).[1]

فحسب هذه المقاربة فإن على صانع القرار الأمريكي أن يبحث عن البدائل المتصورة مع تحديد النتائج المحتمل ترتيبها على كل بديل، واحتمال حدوث كل من تلك النتائج، واختيار البديل الذي يحقق أعظم المنافع.

لقد كان من عادة الرؤساء الأمريكيين خلال فترة الحرب الباردة تخصيص قدر قليل من الإهتمام بالقارة الإفريقية، ولم يختلف الأمر كثيرا في فترة ما بعد الحرب الباردة، ذلك أن إفريقيا ليس ذلت أولوية بالنسبة للغالبية العظمى من الناخبين الأمريكيين.[2]

فمن الطبيعي أن يجعل الرئيس الأمريكي من القارة الإفريقية، آخر اهتماماته لذلك يمكن اعتبار تصريح الرئيس السابق " جورج ولكر بوش " دليلا واضحا على المكانة المتدنية التي احتلتها القارة الإفريقية على مستوى البيت الأبيض، حيث قال ردا على سؤال حول أهمية إفريقيا في برنامج إدارته أثناء الحملة الانتخابية الأولى :" **إن القارة الإفريقية لا تنسجم مع المصالح الإستراتيجية الوطنية للولايات المتحدة، بالقدر الكافي** ". [3]

وزاد دعم توجهه بموقف آخر لا يقل أهمية عندما علق على عدم تدخل الولايات المتحدة في عهد "كلينتون" من أجل وضع حد للمجازر في روندا عام 1994 :" **إن إدارة بيل كلينتون قد تبنت الرأي الصائب عندما امتنعت عن التدخل**".[4]

---

1 – محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية، ط2،** (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص.449.

2 – غازلي، **مرجع سابق،** ص. 214.

3 - peter f. Shraeder , forget" the chetoric and boost the geopolitics : emerging trends in the push adminstration ‹s policy towards africa , 2001. **African affairs** , N1000 , p. 391.

4 - ibid, p , 388.

ولذلك لم يكن من المرجح أن يقبل البيت الأبيض على إتخاذ مبادرات على أعلى المستويات تخص الشأن الإفريقي، ولكن العكس هو الذي حدث، فقد جاءت أحداث 11 سبتمبر لتدفع بالرئيس الأمريكي وطاقم ادارته إلى إحداث انقلاب نوعي في السياسة التي كان من المتوقع أن يتبعها البيت الأبيض تجاه إفريقيا، من الواضح إذن أن هذه الإدارة قد تجلى لها بشكل لا يسمح بالشك، الأهمية الجيواستراتيجية للقارة الإفريقية.

1-تأثير شخصية الرئيس على السياسة الافريقية للولايات المتحدة الأمريكية:

إن الفاعل السياسي الأكثر أهمية، على رأس هرم السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية هو الرئيس الأمريكي، وتتضاعف هذه الأهمية خلال دوره في ميدان السياسة الخارجية، وذلك بسبب صلاحية الرئيس الدستورية، ولهذا فشخصية الرئيس، إلى جانب توجهاته السياسية والايدولوجية تعد جزءا من العناصر التي ينبغي أخذها بعين الإعتبار عند تحليل ودراسة قرارات السياسة الخارجية. والأمر نفسه بالنسبة لشخصية الأطراف المرافقة له، وأسلوب العمل المتبع من قبل إدارته فليس غريبا إذن أن يقود "بوش"حربا نفطية ضد العراق إذا كان هو نفسه رجل نفطي كانت له مشاريع نفطية في تكساس قبل أن يتولى الرئاسة في البيت الأبيض.

وبذلك فبعد أحداث 11 سبتمبر، استطاعت القارة الإفريقية أن تستقطب إليها أنظار القيادة الأمريكية من جهة لأن الرئيس ومن معه يرون فيها من الأهمية ما يستدعي وضعها في مقدمة أولوياتهم، ومن جهة أخرى لأن الظروف الدولية المتسارعة، أو المحلية المتعلقة بالسياسة الداخلية، وبالحسابات الشخصية والمصلحية هي التي دفعت الرئيس إلى ذلك.[1]

ولأن رؤية " بوش " للعلاقات الدولية هي من نوع الرؤية الواقعية التي لا ترى في طبيعة العلاقات بين الدول إلا علاقات صراع ومنافسة، وأن الدول في حالة تهديد متبادل ومستمر فإن مجمل السياسة

1 – غازلي، **مرجع سابق**، ص.217.

الأمريكية الخارجية تلتزم أكثر بالمنظور الواقعي، وتنطلق منه في تحديد توجهاته على صعيد العلاقات الدولية.[1]

كما أن الإدارة الأمريكية في عهد "جورج ولكر بوش " تمثل إعادة بروز " المحافظون الجدد " تلك الحركة التي تعد نتاج تداخل الديني بالسياسي، والتي برزت كتيار سياسي مؤثر خلال إدارة "ريغان " لتعيد الظهور بشكل أقوى في الإدارة الأمريكية في عهد " بوش".[2]

فقد تغيرت حدود وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية، مثل ما هو موضح في الشكل التالي :

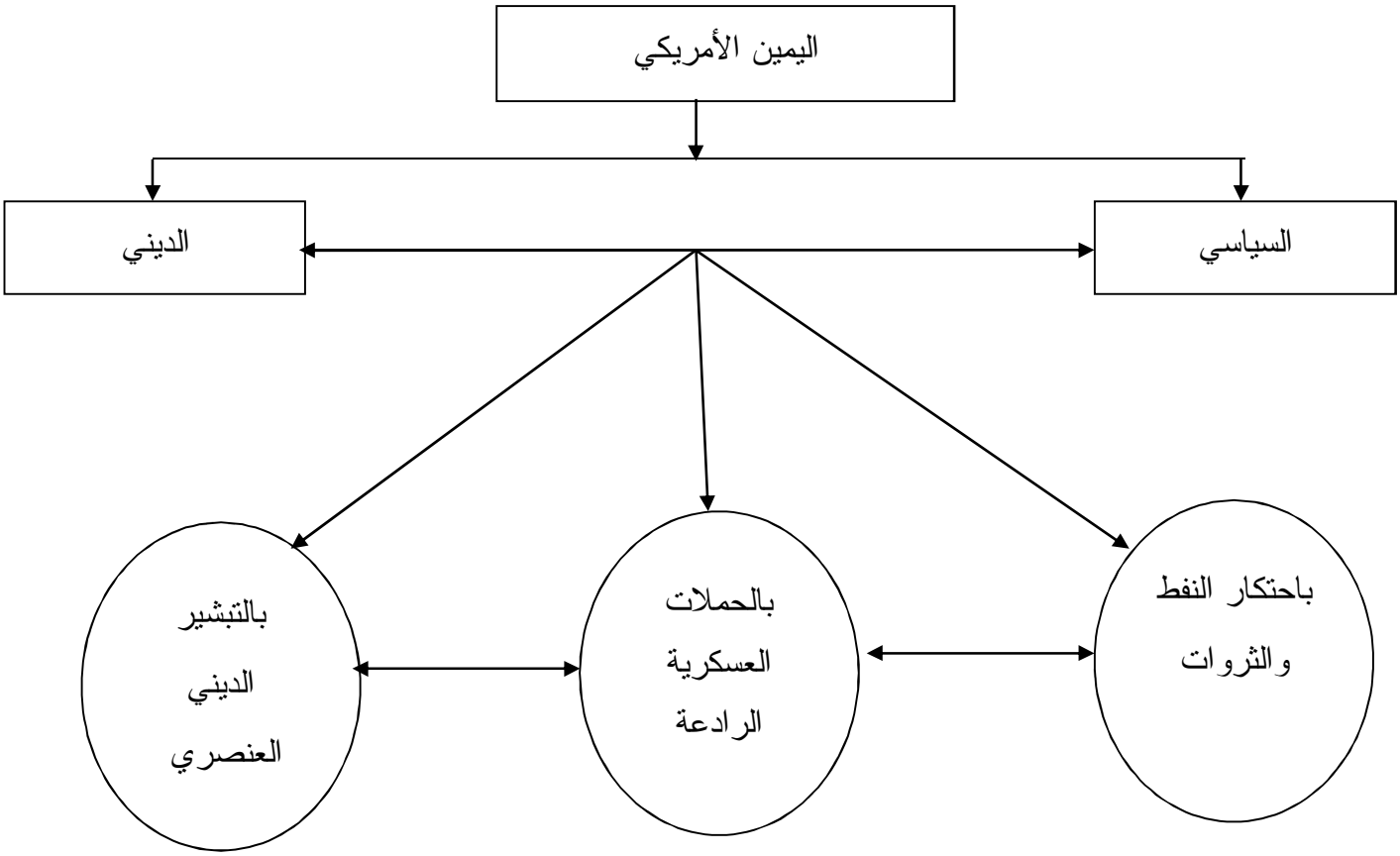

1 – شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** (دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009)، ص.102.

2 – منى زنودة ، **تأثير عامل شخصية الرئيس على السياسة الخارجية الأمريكية–دراسة مقارنة لعهدتي بيل كلينتون و جورج ولكربوش**–(الاسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية،2014)،ص.119.

2- تأثير اللوبي النفطي في القرار الأمريكي:

يعد اللوبي النفطي من أقوى الجماعات التي تمارس ضغطا مؤثرا في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، ذلك أنه يقوم على نسج شبكة متداخلة من العلاقات البينية التي تربط صانع القرار في البيت الأبيض بالمصالح التي يحققها لهذا اللوبي. وهذا ما ينطبق على الإدارة الأمريكية في عهد بوش الإبن حيث يقوم أعضاء هذا اللوبي، بتمويل العديد من الحملات الانتخابية لصالح الحزب الجمهوري في مختلف المستويات.[1] وهو ما بدى جليا إبان الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2000، فقد كان رئيس مجلس إدارة شركة " افرون للطاقة " " كين لاي " من أكبر الداعمين لحملة بوش الانتخابية، كما ترتبط شركة إكسون موبيل " بعلاقة وثيقة بدوائر صناع القرار الأمريكي، ولم يشهد التاريخ الأمريكي تدخلا في المصالح بين الإدارة والمجمع النفطي الأمريكي مثل ذلك الذي شهدته إدارة الرئيس" جورج ولكر بوش " وتعتبر " الإستراتيجية الوطنية للطاقة" National Energy policy هي التقرير الأهم الذي قدمه " ديك تشيني " للرئيس بوش عام 2001 بهدف رسم السياسة النفطية الأمريكية طوال عقدين – وقد تم التطرق لهذا الموضوع في الفصل الأول – حيث برز موضوع أمن الطاقة.ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر لتبرر كل أعمال " بوش " العسكرية في سبيل تأمين موارد الطاقة، فقد أدت هذه الأحداث إلى تحول مهم في الأمن الاقتصادي أعاد دور الدولة الأمريكية إلى إدارة الاقتصاد في العالم .

خاصة بعد أن أصبحت منطقة الخليج – موطن ثلثي احتياطي النفط في العالم – منطقة اضطرابات دائمة. فاتجهت الولايات المتحدة باسم الحرب العالمية على الإرهاب إلى الاهتمام بالشأن الإفريقي، وإن كانت مصلحتها في ذلك مصلحة ثانوية 2. أما المصلحة الكبرى فهي السيطرة على منابع النفط الإفريقي.

---

1 – كيم بوث و تيم ديون، **عوالم متصادمة الارهاب ومستقبل النظام العالمي**، تر. صلاح عبد الحق (أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص. 310.

2 – **المرجع نفسه**، ص. 303.

كما أنه وعقب أحداث 11 سبتمبر 2001، تمكن " معهد الدراسات الأمنية والإستراتيجية المتقدمة " من إقناع إدارة بوش بأهمية النفط الإفريقي، وفي جانفي 2002 عقدت ندوة عن الطاقة ضمن أعضاء من مجموعة الرئيس، والكونغرس وتم إنشاء " مجموعة المبادرة الأمنية للنفط الإفريقي " AOPIG، ولذلك فليس صدفة أن يضع ما يقرب من مائة شخص من المسؤولين في إدارة بوش، استثماراتهم التي بلغت 1414.6 مليون دولار في قطاع الطاقة [1]. وفي الذكرى الأولى لأحداث 11 سبتمبر، كتبت صحيفة نيويورك تايمز >> << إفريقيا ترتفع أهميتها الإستراتيجية بالنسبة للمخططين السياسيين في واشنطن وكلمة واحدة تلخص السبب. النفط >>.

وبعد سنة واحدة من حملة بوش الإنتخابية التي قلل فيها من الشأن الإفريقي عاد ليقول:" **إن الولايات المتحدة تهتم بمستقبل إفريقيا، إن مصالحنا القومية تقتضي بأن تصبح إفريقيا مكانا مزدهرا...** "وبذلك فاللعبة الإستراتيجية الأمريكية يتدخل فيها الإرهاب مع النفط، ومعادلة الأمن والطاق عند صناع القرار الأمريكي ضرورة للتفوق الأمريكي على الدول الأخرى كافة [2]. في الهيمنة على الطاقة، وعلى تدفق النفط ومعابره وطرق مواصلاته، من المنبع إلى وصوله إلى المستهلك النهائي.

المطلب الثاني : جماعات المصالح الأمريكية – الإفريقية، المناصرة للقضايا الإفريقية.

تنشأ جماعات المصالح بهدف التأثير في سياسة الحكومة، عبر الضغط على المسؤولين فيها أو التأثير في الرأي العام عبر وسائل الإعلام، إضافة إلى عمليات تقديم الدعم المالي للمرشحين إلى المناصب المهمة وكذلك عضوية مجلس النواب والشيوخ.

1 – اسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص. 84.

2 – **المرجع نفسه**، ص. 91.

ويعبر الفقهاء والسياسيون عامة عن جماعات المصالح في كثير من الأحيان باصطلاح " لوبي " loby • وفي النظم السياسية المعاصرة يعد وجود جماعات المصالح على تنوعها وتباين وجهاتها، من أهم خصائص تلك النظم كما تعتبر من أبرز مؤسسات المجتمع المدني. وتتزايد فرصتها في الوجود بفضل توافر مناخ ديمقراطي.

وعلى عكس معظم المجموعات العرقية الموجودة في الولايات المتحدة فإن السود الأمريكيين وحتى وقت قريب لم يكن لهم من القوة ما يكفي من الناحية السياسية ليكون لهم تأثير كبير، أو ملحوظ على سياسة بلادهم وعلاقاتها مع القارة الإفريقية، حيث يقول " ليند ساي lindsay ": في الولايات المتحدة السياسة العالمية هي السياسة المحلية، والسياسة المحلية هي في كثير من الأحيان سياسة إثنية".[1]

وظل الإهتمام والإنجذاب نحو القضايا المرتبطة بشؤون القارة الإفريقية يتفاوت بين الفينة والأخرى بالنسبة للأمريكيين المنحدرين من أصول إفريقية، حيث لم يكن بوسعهم لعب أي دور عملي يذكر في السياسة الخارجية الأمريكية إلى غاية خمسينيات وستينيات القرن الماضي، [2] حيث بدأت الكثير من الحواجز التي كانت موضوعة في طريق مشاركتهم في الحياة السياسية للبلاد تزول شيئا فشيئا، خاصة منذ أن منح قانون حق التصويت لعام 1965 السود في جنوب الولايات المتحدة الحق في الوصول إلى صناديق الاقتراع[3]. كما أظهرت حرب الفيتنام بوضوح للأمريكيين من أصول إفريقية حجم الدور الحقيقي الذي يمكنهم أن يمارسوه في ميدان السياسة الخارجية، والذي طالما حرمهم البيض من أدائه فقد استغلوا فرصة مشاركتهم في الحرب لإعطاء دفعة قوية لدعاة الإصلاح والمطالبة

---

* - lopy كلمة أنجليزية تعني ردهة أو دهليز، استخدمت هذه العبارة لأول مرة سنة 1830 في بريطانيا والولايات المتحدة، أين كان أصحاب المصالح ينتظرون رجل السياسة الوزير أو عضو البرلمان، لتقديم طلباتهم، ثم أصبح هذا المصطلح يعني كل نشاط يمارسه شخص لدى السلطات العامة بهدف الضغط عليها، ثم أصبح يطلق على الأشخاص أو الجماعات التي تمارس هذا النشاط.

1-patrick j. Haney . "Ethnic lobbying in foreign policy" http://citation-allacademic .com /meta/p mlaapa research citation.(22/04/2015)

2- غازلي، **مرجع سابق**، ص. 293.

3 - **المرجع نفسه**، ص. 294.

بالحقوق السياسية والمدنية فكان بروز "مارتن لوثر كينغ " martin luther king و مالكوم إكس " Malcom x في طليعة المطالبين بهذه الحقوق.

وكان أهم حدث هو تعيين الرئيس "جيمي كارتر " سنة 1977 " أنرو يونغ " Androw young سفيرا دائما للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وبالتالي بات للأمريكيين من أصول إفريقية صوت مسموع في مجال الشؤون الخارجية في دوائر صنع القرار الأمريكي.إن تحول القضايا الإفريقية إلى شأن أمريكي داخلي يعود بالدرجة الأولى إلى الدور الكبير الذي أصبحت تقوم به جماعات المصالح الأمريكية من أصل إفريقي africain American lobby والتي أخذت على عاتقها مهمة الدفاع وتحسين الأوضاع المعيشية للأمريكيين السود في مرحلة أولى' لتسلط كل اهتماماتها لاحقا على التأثير في صانع القرار الأمريكي من أجل إتباع سياسة خارجية تراعى فيها مصالح الشعوب الإفريقية من قبيل نشر الديمقراطية وتحرير المبادلات التجارية معها، وغير ذلك بعد أن كان اهتمامهم طوال القرن العشرين مرتبط بشكل كبير بنشاطهم المتعلق بالدفاع عن الحقوق المدنية والمساواة.

أنواع جماعات المصالح الأمريكية الإفريقية :

تتميز هذه الجماعات بالتنوع على مستوى الإمكانيات والاستراتيجيات المتبعة.

1- **الجماعات الناشطة في الميدان السياسي :**

نظرا للمشاكل الكبيرة التي عرفتها القارة الإفريقية مثل الفقر والمجاعة وانتهاك حقوق الإنسان تم إنشاء منظمات سياسية مهمتها الرئيسية تتمثل في الدفاع عن القضايا الإفريقية. مثل الجمعية الوطنية من أجدل ترقية المواطنين الملونين (NAACP) [1]. حيث كان لها دور في إدانة التمييز العنصري وقد أدت تعبئة المواطنين السود ضد نظام الميز العنصري إلى تغيير التسمية من Black – american "السود الأمريكيين " إلى "الأمريكيين الأفارقة" African – amirican وبعد صراع طويل خاضته هذه

1 - marc aicardi , **la politique african des etat- unis** (paris : Economica) p.83.

الجماعات، توحد نضالها بانتخاب" نيلسون مانديلا" رئيسا لجنوب إفريقيا بعد أن تم القضاء على نظام الأبارتيد.

2- الجماعات ذات الطابع الإنساني:

شكلت التحديات الإنسانية التي عرفتها إفريقيا مثل التقلبات المناخية وسوء التسيير الاقتصادي والأمراض و الأوبئة، فرصة لإظهار مدى التزام الأمريكيين من أصول إفريقية بمساعدة إخوانهم الأفارقة، ولذلك تم تأسيس " منظمة إغاثة من أجل الأفارقة المحتاجين في منطقة الساحل" RAISN، تضم في صفوفها أزيد من عشرين حركة تسعى إلى تقديم المساعدة للحد من خطر المجاعة وقد كان لها دور فعال في محاربة المجاعة التي ألمت بالصومال،[1] كما حضيت هذه المنظمة بدعم كبير من طرف منظمات أخرى تعمل في إطار المبادرات الإنسانية والخيرية.

3-كتلة النواب السود في الكونغرس : the congerssional blak CBC :

وهي جماعة تضم في صفوفهاالأعضاء السود في الكونغرس الأمريكي ،حيث تقتصر العضوية فيها على الأمريكيين السود فقط، وقد اعتبرت هذه الكتلة في نظر الكثير من الخبراء، واحدة من المنظمات الأكثر نفوذا في واشنطن[2]. فهذا التكتل لديه 41 عضوا، أي حوالي 10% من أعضاء مجلس النواب وعضو في مجلس الشيوخ، وتتمتع هذه الكتلة بنفوذ كبير في مسار التشريع داخل الكونغرس، من خلال قدرتها على التصويت ككتلة واحدة.

كما أنها كانت طرفا أساسيا في معارضتها لإنتهاك حقوق الإنسان في السودان، خاصة في إقليم دافور، من خلال مقابلة الأعضاء المؤثرين في الاتحاد الإفريقي وممثلين عن الصين، وقد نجحت هذه الكتلة منذ تأسيسها في تحقيق الكثير من الأهداف السياسية التي كانت تضغط من أجلها سواء فيما تعلق الأمر بفرض عقوبات على أنظمة معينة أو تخصيص المساعدات المختلفة لإفريقيا والوقوف إلى جانب مطالبها المتنامية.

1- غازلي، **مرجع سابق**، ص. 311.

2- un puissant groupe parlementaire afio – americain défnd les ninorites ،، jean – philipe omotund .ntt://www.africannt.com / un – puissant groupe – parlementaire (2015/04/17).

وظلت هذه الكتلة أكثر اهتماما وانشغالا بمصير القارة الإفريقية، وعلاقة الحكومة الأمريكية بها، حيث عرفت كيف تتكيف مع الضغوط الداخلية والتحولات الدولية المتلاحقة لتحافظ دائما على توجهاتها الأمريكية وتضغط في اتجاه زيادة الإهتمام الأمريكي بها، ويبرز دور هذه الكتلة خاصة أثناء الانتخابات، كما أوضح "جيمس كليبورن ": " من دوننا يستحيل التوصل إلى 218 صوت المطلوبة في تصويت الأغلبية البسيطة"[1] ' وهذا إشارة إلى إستراتيجية التأثير المتبعة من قبل كتلة النواب السود داخل الكونغرس، والتي تعتبر مزيجا متنوعا من الأساليب يتراوح ما بين المفاوضات والتنازلات، وإذا لزم الأمر بالمقاطعة النشطة، كما فعلوا ذلك مع الرئيس "نيكسون" من قبل، وما سمح لهم بذلك هو شغل بعضهم مناصب بارزة في هيئات الكونغرس الأمريكي منها على وجه الخصوص ترأس لجان مهمة في مجالات الأمن القومي والعدالة [2]. أما في ميدان السياسة الخارجية، وبالأخص الحيز الذي يوليه الكونغرس الأمريكي فيما يتعلق بشؤون القارة الإفريقية يمكن القول أن تأثيرها أصبح أقوى من أي وقت مضى، ومع ذلك يبقى ضعيفا مقارنة بتأثير جماعات المصالح الأخرى الإيطالية أو اليهودية وغيرها، فحتى وإن قبلت الإدارة الأمريكية ببعض مطالبهم، فلا يمكن اعتبار ذلك رضوخا للضغوط بتقدر ما هو توافق في المصالح ليس إلا، حيث أنه في الغالب تصب هذه الضغوط ضمن التوجهات السياسية للحكومة، مثل فرض العقوبات على بعض الأنظمة مثلا.[3]

أما الإهتمام المفاجئ الذي طرأ على موقف الرئيس " جورج ولكر بوش " فيما يتعلق بالشأن الإفريقي لم يكن نتيجة ضغوط مورست عليه، إنما كانت انعكاسا للظروف الدولية التي جعلت من إفريقيا في اعتقاد الكثير من المسؤولين الأمريكيين، قاعدة خلفية للإرهاب العالمي بقيادة القاعدة في المنطقة الممتدة من القرن الإفريقي إلى منطقة الساحل، يستوجب التواجد الفعلي للولايات المتحدة. وخلق ما يعرف بالقاعدة الأمريكية في إفريقيا (AFRICOM) وكذلك بسبب الرغبة في تنويع مصادر الطاقة حسب" تقرير تشيني " الذي اعتبر افريقيا منطقة واعدة في مجال النفط.

1-USA : coup de flash sur le lobby hlak aux Etats. Unis jeuneafique. Www.seuneafrique .com/ article/ART.تم تصفحه يوم(2015/04/16)

2 - غازلي، **مرجع سابق**، ص. 317.

3 - **المرجع نفسه**، ص.337.

ورغم ذلك يبقى لجماعة المصالح الأمريكية – الإفريقية دور كبير خاصة في الانتخابات الرئاسية إذ أصبح ثقلهم كبير منذ أن أصبحت أصواتهم ترجيحية، فلا يمكن تجاهل موقفهم من انتصار "بيل كلينتون " على الرئيس "بوش الأب " في انتخابات عام 1992، كما لا يمكن لأي أحد أن يشك لحظة في الدور الذي لعبته الجالية السوداء، والذي سمح لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة لمواطن أسود من الوصول إلى البيت الأبيض.

لقد عقدت الشعوب الإفريقية آمالا كثيرة على " باراك أوباما " عندما تولى الحكم كونه ينحدر من أصول إفريقية، ولكن الواقع أثبت أنه لم يقدر على أن يقدم للقارة أكثر مما قدمه سلفه " بوش " بل إن الظروف الدولية غير المواتية، مثل التركة الثقيلة التي خلفها " بوش " في ميادين مختلفة، وجبهات النزاع التي فتحها في العراق وأفغانستان، وعلاقاته المتوترة مع روسيا والصين إلى جانب الأزمة المالية العالمية، وتأثير كل ذلك على السياسة الخارجية الأمريكية .[1] جعلته يعجز على أن يفي بالعهود التي سبق للرئيس " بوش " أن قدمها للقارة، مثل المساعدات التنموية. بل إنه قام بتخفيض سقف المساعدات الموجهة للقارة الإفريقية في إطار ما يسمى "بتحدي الألفية" **Millenium challenge Accourt**، وبالتالي فالظروف الدولية، وما يتطلبه الأمن القومي الأمريكي هي المحدد الأساسي في رسم السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني : المواجهة الأمريكية للمنافسة الصينية الصاعدة في إفريقيا.

يتناول هذا المبحث أسلوب مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية للتواجد الصيني في إفريقيا، من خلال محاولة عرقلة مشاريعها الاقتصادية بحجة تعاونها مع الأنظمة المارقة، وخوف الولايات المتحدة من التوسع الصيني في إفريقيا والذي يعتبره الإستراتيجيون الأمريكيون يشكل اكبر تهديد على المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في إفريقيا.

1 - Lyman and Kathhryn A.،،Obama And Africa : Matching Expection with Reality،، journal of Sntemational affairs. Http s ://www.questia.com/…/ (2015/04/14 تم نصفح الموقع يوم.

المطلب الأول: نظرة الولايات المتحدة للتواجد الصيني في إفريقيا.

تعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية من الجهات الفاعلة الرئيسية في جولة التنافس والإهتمام العالمي الجديد بالقارة الإفريقية، وكلاهما تسعى إلى تأمين موارد الإمدادات الطاقوية، إضافة إلى الأهداف الأخرى فالمصالح الأمريكية في القارة الإفريقية لا تختلف كثيرا عن نظيرتها الصينية، حيث أكدت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2006 " **أن إفريقيا تحمل أهمية جيواستراتيجية متزايدة وأولوية عالمية بالنسبة للإدارة الأمريكية**".[1] فهذه المنطقة التي تمد الولايات المتحدة بما يزيد عن 16% من احتياجاتها النفطية والتي وفقا لتقرير مجلس الاستخبارات الوطني (NIC) National Intelligence Counil، ستقوم بتوفير أكثر من ربع وارداتها النفطية عام 2015، إضافة إلى نظرة الولايات المتحدة – مثلها مثل الصين– إلى إفريقيا كسوق واعدة لصادراتها.[2]

وبناءا على ذلك فإن النفوذ المتزايد لأي فاعل رئيسي في القارة يستدعي اهتماما بالغا من قبل صانعي القرار الأمريكي وغيرهم من الملاحظين الاستراتيجيين الذي يرون أن الصين آخذه في توسيع نشاطها ونفوذها في إفريقيا، ليس لتأمين إمدادات الموارد الطبيعية فقط ولكن لمواجهة النفوذ السياسي والاقتصادي الغربي مع توسيع النفوذ العالمي للصين، إلى جانب أن هذا التوسع يهدف إلى عرقلة الولايات المتحدة وإبعادها عن الموارد الإفريقية بشكل يعرض مصالحها للخطر، إضافة إلى تهديد المبادئ السياسية والقيم الأمريكية، مما يؤدي إلى تقويض الأهداف والرؤى الأمريكية لإفريقيا. فوقوف الصين إلى جانب بعض الأنظمة التي تصفها الولايات المتحدة " بالمارقة " مثل السودان، يزعزع المبادئ التي ساهمت الولايات المتحدة في نشرها في العالم.[3]

وبالتالي، فموضوع المنافسة التي تتعرض لها المصالح الأمريكية في إفريقيا من قبل الصين، ينظر إليها من خلال ثلاثة مخاوف:

---

1 -The National Security Strategy of the United States of america. Washington.2006. P.37 .

2 -غازلي، **مرجع سابق**، ص.460.

3 -Simon ROUGHNEED.،، influence Anxiété : china ،s role in africa ،، **ISN security** Watch 15 may 2006. Http://www.isn.ethz.chnew /details.cfm. P d = 15837 (تم تصفحه يوم 2015)/04/17

1- أن المصالح الصينية في إفريقيا، سوف تؤثر تأثيرا مباشرا وبشكل سلبي على مصالح الولايات المتحدة في ما يخص تأمين الوصول إلى النفط الإفريقي.

2- أن الطريقة التي توسع بها الصين نفوذها في إفريقيا يعوق المعايير والممارسات الديمقراطية فيها، ويهدد حقوق الإنسان وممارسات الحكم الرشيد، رغم أن الآراء المتباينة حول مسألة حقوق الإنسان بين الصين والولايات المتحدة تعد أصلا ظاهرة عادية جدا، لأن الدولتين توجد بينهما اختلافات في التقاليد الثقافية التاريخية، ومستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ووجهة النظر إلى القيم وغيرها من المجالات الأخرى. ولكن الولايات المتحدة تحاول إحلال ثقافة أحادية محل ثقافة متعددة، وتوسيع نطاق ما يطلق عليه "نظرية صراع الثقافات " لتمتد إلى المجال السياسي حيث أنه كل سنة تقدم الولايات المتحدة مشروع قرار ضد الصين إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولكنه يحضى بالفشل تباعا.[1] يعد توسع الصين في إفريقيا جزء امن إستراتيجية عالمية وضعتها هذه الأخيرة من أجل استهداف الريادة الأمريكية للعالم، وزعزعة هيمتها عليه.[2]

من أجل ذلك صدر عن مؤسسة " كارنيجي "ورقة تنبه إلى خطورة الاستهتار بالمنافسة الصينية في إفريقيا، ولم تتردد الورقة في تقديم توبيخ للإدارة الأمريكية، تتهمها فيه بالغفلة عن الدور الصيني في القارة الإفريقية. وأن الولايات المتحدة دفعت بإفريقيا دفعا إلى حضن الصين نتيجة إهمالها للأقطار الإفريقية، على مختلف الأصعدة وبالتالي تمكنت الصين من تقديم نفسها كبطل العالم النامي الحريص على مصالحه، مقارنة مع الولايات المتحدة التي يبدو كأنها لا تأبه كثيرا بطموحات الدول النامية.

كما أشار في هذا الصدد رئيس " لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية – الصينية " " لاري ورتزل " lary wartel، في 16 نوفمبر 2006 إلى قضية العلاقات الصينية – الإفريقية خاصة فيما يتعلق بالصراع القائم في السودان على أساس أن السودان، يعتبر أحد الأمثلة

---

1 - ليوشيه تشينغ ولي شينغ دونغ، **الولايات المتحدة والصين،خصمان أم شريكان**، تر.عبد العزيز حمدي عبد العزيز، (القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، 2003 ،) ص. 227.

2 - غازلي، **مرجع سابق**، ص.142.

البارزة لطبيعة المنهج الصيني في إفريقيا[1]. أما " كارولين بارثولوميو" calourin barthoromew نائبته، فقد أكدت" أن الصين **ترغب على ما يبدو في التعامل مع الدول المارقة للحصول على النفط وموازنة النفوذ الأمريكي**"وكذلك أنه " **لا توجد علاقات ثنائية هدامة في القارة الأمريكية، أكثر من العلاقات الصينية – السودانية، سواء بالنسبة للمصالح الأمريكية أو بالنسبة لمصالح الشعب السوداني**".[2]

وقد لعب الكونغرس نفسه دورا مستمرا وصريحا في إثارة المخاوف من دعم الصين للحكومة السودانية، وفي هذا الإتجاه المراقب للدور الصيني في السنوات القليلة الماضية، تشكلت مجموعتان من الردود في واشنطن.

المجموعة الأولى : تتبناها مؤسسة "فاونديشن هيريندج " foundation heritege، ومفادها أن دور الصين هو تقويض المصالح الأمريكية فصلا عن تدمير مساعي غرس مبادئ الديمقراطية في إفريقيا وبالتالي يجب التصدي له بشكل صارم.

المجموعة الثانية : ترى إمكانية التعاون الغربي مع الصين في إفريقيا حيث قام مجلس العلاقات الخارجية،ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ذو النفوذ الواسع، بالدعوة إلى الحوار حول إفريقيا في تقريرهما لعام 2005.[3]

ويبدو أن الاتجاه الثاني يغلب عليه الطابع التعاوني، وتغليب المصالح المشتركة مع الصين، فمنذ أواخر عام 2006 استبدلت لغة المواجهة الخارجية بحديث بين الولايات المتحدة والصين عن المصالح المشتركة ووجهات النظر بشأن القضايا الإفريقية الرئيسية، وقد تجلى ذلك من خلال سهولة صياغة قرار مجلس الأمن رقم 1725 بشأن الصومال، في جانفي 2007. وأيضا من خلال إعلان المبعوث الأمريكي الخاص إلى السودان " أندرو ناتيسون " عقب زيارته إلى بيكين وذلك على إثر زيارة الرئيس

---

1 - القلق الأمريكي من الصين ينتقل إلى إفريقيا : **تقرير واشنطن** ع.85،25 نوفمبر 2006)، تم تصفحه يوم 2015/04/17، http://www.taqur.org

2 **- المكان نفسه.**

3- ألدن، **مرجع سابق،** ص.144.

الصيني " هو جين تاو " إلى إفريقيا عام 2007 حيث قال :" **سياستنا وسياسة الصين بشأن دارفور متقاربة أكثر مما كنت أظن وأعتقد أن الصينيين سوف يلعبون دورا متزايد الأهمية في مساعدتنا على حل هذه الأزمة** ". [1]

ورغم ذلك وفي الوقت الذي يتصاعد فيه النفوذ الصيني في مختلف الأقاليم، ذهب بعض المحللين الغربيين من أمثال " روبيرت كاغان" robert kargan إلى إعتبار السياسة الخارجية الصينية سائرة في عملية "إنشاء رابطة غير رسمية للطغاة "من شأنها أن تكون بمثابة القوة المقابلة للمصالح اللبرالية التقليدية المرتبطة بالغرب ومنظماته الدولية [2]. ولهذا السبب أثارت المشاركة الصينية في إفريقيا ضجة في الغرب ولغطا فيما يخص " توافق آراء بيكين " بشأن القارة الإفريقية والذي يستند إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتعزيز سياستها وسلامة أراضيها، من حيث أنه يناهض مفاهيم "توافق آراء واشنطن " الذي يشمل فرض شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات المانحة التي تفرض التزامات بالشفافية وإجراء انتخابات ديمقراطية من طرف الحكومات الإفريقية.

وفي هذا الشأن أوضح رئيس لجنة النهوض بالإستثمار في نيجيريا " ان الولايات المتحدة سوف تحدثكم عن الحكم والكفاءة والأمن وعن البيئة، في حين أن الصينيين يسألونك فقط : كيف يمكننا شراء هذا الترخيص... ".[3]

إن التواجد المتسارع للشركات الصينية في إفريقيا تحول إلى سمات دائمة في المشهد الاقتصادي الإفريقي، مما سبب الذعر لدى الجهات الفاعلة في واشنطن، فقد اكتشفوا أن نفوذهم وهيمنتهم غير المتنازع عليها في إفريقيا يتعرضان للتحدي من قبل الشركات الصينية، وكما قال رئيس مجلس إفريقيا للشركات coporate conciel on africa وهي جماعة ضغط أمريكية "نتيجة لعدم اتخاذ الشركات الأمريكية مزيدا من المبادرات في إفريقيا فإننا سوف نفقد حصة هامة من السوق لصالح الصين".

---

1 - ألدن،**مرجع سابق**، ص. 145.

2 - **المرجع نفسه**، ص. 142.

3 - **المرجع نفسه**، ص.140.

مما سبق يتضح أن الولايات المتحدة تعتبر القارة الإفريقية حدودها الجديدة، التي لا يمكن تفاديها في إطار مسعاها الرامي إلى إستكمال بسط هيمنتها على العلاقات الدولية، في الوقت الذي تريد فيه الصين أن تستحدث ثغرة في جدار الهيمنة والتبعية المفروضة على المنطقة، من خلال استغلالها لموارد المنطقة وأسواقها التي جعلت منها قيمة مضافة لقوتها الاقتصادية، لخلق نظام متعدد الأقطاب تكون هي جزء فاعل فيه أما القارة الإفريقية فهي تعد سوقا واعدة بالنسبة للصين وأمريكا معا على اعتبار أنهما تتقاسمان نفس النظرة وتشتركان في نفس الأهداف والتي أهمها الحاجة الملحة إلى تنويع مصادر الطاقة.

المطلب الثاني: مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية لتنامي الدور الصيني في إفريقيا

– حرب المصالح النفطية في السودان –

منذ أن بدأت حكومة الخرطوم تظهر توجهاتها الإسلامية مع عام 1989، وتكتسب مكانة سياسية إقليمية باعتبارها تنتمي إلى القرن الإفريقي، كان اتجاه التدخل الأمريكي يركز على محاولة عزل النظام السوداني دوليا وإقليميا، و وفقا لهذا قامت الولايات المتحدة في فيفري 1996 بسحب طاقم سفارتها من السودان. وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة السودانية، وحتى عام 2000 لم يكن هناك عمليا أي تواصل مباشر، ودائم وقوي بين الطرفين.

ومقارنة مع الصين، فان العلاقات الصينية – السودانية تمتد إلي عام 1958، حينما قدمت الصين الدعم السياسي لحركات التحرر في إفريقيا، وعندما استقل السودان، أقامت الحكومة السودانية علاقة دبلوماسية معها واعترفت بجمهورية الصين الشعبية في فيفري 1959، حينها بدأت الصداقة بين هذين البلدين علي أساس التضامن المشترك والاحترام المتبادل' وعززت هذه العلاقة الزيارات الرسمية المتبادلة. وبعد أن أصبح الاقتصاد الصيني في حاجة متزايدة للموارد الأولية، ازدادت أهمية السودان بالنسبة للصين حيث أصبحت المستورد الأول للنفط السوداني بنسبة 25% من حاجتها النفطية

من إفريقيا،[1] ومنذ عام م1999، استثمرت الصين 15 مليار دولار- على الأقل – في السودان وامتلكت بذلك 50% من مصفاة النفط السودانية بالخرطوم، مشاركة مع الحكومة السودانية، بعد أن حصلت على حق الاستكشاف النفطي في عدة مناطق هامة في السودان عام 1995م، وبالمقابل كانت هناك في هذا الوقت حملة إعلامية دبلوماسية، تقوم بها الولايات المتحدة ضد صناعة النفط السودانية حيث مارست ضغوط على شركات النفط العاملة في السودان للخروج منه، بحجة أن عائدات النفط السوداني تذهب لشراء الأسلحة.

وشهد عام 2000 م ضغوطا أمريكية مباشرة على الشركات الصينية مثل شركة NPC، حيث اعتبرت نشاطها تعاونا مع دولة ترعى الإرهاب، مما دعى الصين إلى إنشاء شركة petro china والتي أعلنت على عدم امتلاكها لأصول غير صينية[2]، مما أدي بالصين سنة 2001 إلى الإعلان في أنبائها على أن احد الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا، هو الحصول على النفط، وان اهتمامها بجنوب السودان لا يخرج عن تلك الاستراتيجية.[3]

ولم تنقطع مهاجمة الإدارة الأمريكية للصين، لاسيما عندما حازت الشركات الصينية على 40% من مؤسسة "النيل الأعظم" التابعة للحكومة السودانية، حيث اعتبرت الولايات المتحدة أن الشراكة السودانية الصينية في مجال الطاقة، من شانها ان تصعد الوضع الأمني في المنطقة. ويأتي هذا ضمن محاولة الولايات المتحدة منع الشركات غير الأمريكية من استغلال النفط السوداني.[4]

ويحمل اهتمام الولايات المتحدة بالسودان – بعد أن غابت عنه- رغبتها في عودة الشركات الأمريكية للاستثمار في السودان، بعد أن أكدت الأبحاث الجيولوجية ان الجزء الشمالي الغربي من

---

1 -jean Christophe servant ," la chine a l‹assaut du marché Africain". **Le monde diplomatique** , mars 2005, p. 05.

2- حنفي خالد علي،" الشركات العالمية... لعبة الصراع والموارد في إفريقيا "، **السياسة الدولية**، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ع.169،(جانفي 2007)، ص ص. 84-86.

3- **المكان نفسه.**

4 – عبد الرحمن : **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟**، مرجع سابق، ص. 109.

السودان يحمل في طياته واحدة من أفضل المناطق المحملة بالنفط مرتفع الجودة خاصة في دارفور التي تشمل 152الف كلم2، بإضافة إلى موارد أخري مثل اليورانيوم و النحاس.[1]

من أجل ذلك حاولت الولايات المتحدة أن تمسك بورقة النفوذ السياسي وأن تثبت وجودها على الخارطة السياسية للسودان، فقامت باستثمار جنوب السودان من خلال تقديم المساعدات الإنسانية، في الوقت الذي اعتبرت فيه الصين حليفا رئيسيا لشمال السودان.

أ-الرؤية الأمريكية لازمة دارفور:

ارتبط التدخل الأمريكي في أزمة دارفور بالأوضاع الإنسانية الأمنية، التي وصفتها الأمم المتحدة بأنها أسوأ أزمة إنسانية في العالم، موجهة الاتهام إلى حكومة الخرطوم، على أساس قيامها بإبادة جماعية، وهو ما أكده وزير الخارجية الأمريكي السابق " كولن باول"، مما أعطي حجة قوية في زيادة المطالب الأمريكية بالتدخل الدولي في المنطقة عام 2004، حيث اصدر مجلس الأمن قرارا في ماي من نفس السنة أنذر فيه الحكومة السودانية باتخاذ تدابير معينة بموجب المادة – 41 – من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.[2]

وصعدت واشنطن من اتهاماتها وضغوطاتها، إلى غاية إصدار مجلس الأمن في 31 مارس لعام 2005 قرار إحالة الوضع القائم في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهكذا استمرت الولايات المتحدة عبر سعيها الدءوب في مجلس الأمن إلى فرض عقوبات على السودان، بحيث يكون فيها الحضر على الصادرات النفطية، والعقوبات على الشركات المتعاملة مع السودان أول بند فيه، كما اعتمدت على سياسة المبعوثين للضغط على الحكومة ومحاولة وضع مواطئ قدم نفطي لشركاتها الكبرى هناك وإعادة ترتيب الأوضاع الإستراتيجية في القرن الإفريقي وبالتالي انسحب التنافس على الطاقة بين الصين والولايات المتحدة إلى صلب أزمة دافور.

---

1 – عبد الرحمن، **افريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟**،مرجع سابق، ص. 108.

2 **المكان نفسه.**

ب-الرؤية الصينية لأزمة دافور :

منذ أن انتقل ملف دافور إلى مجلس الأمن في جوان 2004 وحتى سنة 2007، قام مجلس الأمن بمناقشة 14 قرار جوهريا بشأن هذه الأزمة، استخدمت الصين نفوذها لإضعاف تسعة قرارات منها، مما خفف من حدة التهديدات الأمريكية، كما استعملت حق النقض ضد العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد الحكومة السودانية والتي من شأنها أن تؤثر على مصالحها، (حيث أن 10 % تقريبا من وارداتها النفطية تأتي من السودان)[1]، فاضطرت الولايات المتحدة إلى تعديل مشروع قرار فرض العقوبات على الحكومة السودانية والتخفيف من لهجته واستبدال كلمة " عقوبات " بكلمة " إجراءات"[2]، وبذلك اتخذ مجلس الأمن الدولي قرارا في 24 مارس 2006 " يدعو فيه الأمين العام للأمم المتحدة للقيام بالإجراءات اللازمة والتي من شأنها أن تعجل بإرسال قوات دولية إلى إقليم دافور"، ولم تمتنع الصين عن التصويت هذه المرة، كي لا تبدو منعزلة داخل مجلس الأمن إضافة إلى أن هذا القرار جاء خاليا من التلويح بسلاح العقوبات ومن ثم لم يمثل تهديدا مباشرا على مصالحها في السودان.[3]

ومع انفصال جنوب السودان في جوان 2011، استمرت واشنطن في تنديدها بنظام الخرطوم بحجة أن الحكومة السودانية غير منتخبة وأنها جاءت عن طريق انقلاب عسكري.

إن الخوف الذي يعتري صناع القرار الأمريكي، مردة إلى المنافسة الصينية فيما يتعلق بموضوع الطاقة، فالصين عندما تحصل على برميل واحد من النفط من إفريقيا، فذلك يعني برميل واحد أقل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وإذا توسعت الصين في تجارتها مع إفريقيا فإن ذلك يعني انحصارا بالنسبة للولايات المتحدة وخسارة لأسواقها في المنطقة.[4]

---

1 – ألدن، **مرجع سابق**، ص. 90.

2 - رأفت جلال وآخرون، **السودان على مفترق الطرق بعد الحرب، قبل السلام**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص. 163.

3 – **المكان نفسه.**

4 – القلق الأمريكي من الصين ينتقل إلى إفريقيا، **تقرير واشنطن**، ع. 258،(نوفمبر 2006)، انظر الرابط http://www.taquir.org

وبالتالي فهؤلاء السياسيون ينظرون إلى المنافسة الصينية – الأمريكية في إفريقيا على أنها لعبة صفرية، وأن الطريقة الوحيدة أمام الولايات المتحدة لضمان مصالحها في القارة هي توسيع وجودها العسكري والاقتصادي للحيلولة دون بسط الصين هيمنتها على المنطقة.

أما الصين فقد استمرت في المحافظة على علاقاتها التقليدية العميقة مع شمال السودان، في الوقت الذي تحاول فيه تطوير علاقاتها مع الجنوب بأسرع وتيرة ممكنة، حيث أشارت الخبيرة الصينية " خه و ن بين" مديرة دائرة دراسات شؤون غرب آسيا وشمال إفريقيا في أكاديمية العلوم الإجتماعية الصينية : "أن الصين حكومة وشركات واثقة من استقرار السودان عموما وتتعهد بتعزيز التمويل في الشمال والجنوب على حد سواء..."[1]. وأن الصين تدعم السودان كله ولا يوجد أي قلق للانسحاب من جنوب السودان بعد استقلاله بل بالعكس تشكل البنية التحتية إضافة إلى قطاعات التربية والتعليم والصحة في الجنوب مجالا رحبا للتعاون، فالصين لم تعارض انفصال جنوب السودان شريطة أن لا تمس استثماراتها ومصالحها في المنطقة، على عكس الولايات المتحدة التي بذلت كل ما بوسعها لتشجيع هذا الانفصال من أجل تحقيق مصالحها من جهة وتعطيل مصالح الصين الطاقوية من جهة أخرى.

إن هذا التناقض في المصالح قد كتب عنه " ريتشارد برنشطاين " و" روس مونرو" سنة 1997 محذرين من الصراع الحتمي بين الولايات المتحدة والصين، فبعد أن جمعتهما أثناء الحرب الباردة، العداء لخصمها المشترك (الاتحاد السوفياتي)، أصبحت مصالحهما الإستراتيجية متناقضة خاصة بصعود الصين كقوة اقتصادية قد تهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها العالمية.[2]

ومن هنا نستنتج أن الهدف الأساسي للتدخل الأمريكي في النزاع في السودان، وفي أزمة دافور بالتحديد هو عامل النفط، وأن تأييدها لإنفصال السودان هو إسترتيجية لتحديد المصالح النفطية الصينية

---

1 – **تحديات السياسة الصينية حيال السودان بعد انفصال جنوب السودان.**

تم تصفحه يوم :(2015/04/212). http//arabic.people.com.cn/31660/7432394.ht.

2 – السيد ولد آباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر–الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية** – (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2004)، ص. 61.

خاصة بعد أن حازت الصين على معظم المشاريع ذات الطبيعة الاقتصادية في السودان، كما أن الإنزعاج الأمريكي من النشاط المتزايد للصين في إفريقيا، لا يتعلق بالقارة في حد ذاتها، بقدر ما يتعلق بنية الصين في استغلال القارة من أجل إعادة النظر في الهيمنة الأمريكية على العالم.

المبحث الثالث : السيناريوهات المستقبلية للسياسة الأمريكية – الصينية في إفريقيا

أدى تنامي النفوذ الصيني في إفريقيا إلى جلب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، مما جدد التنافس على القارة، بين الصين كقوة صاعدة تزايدت احتياجاتها للموارد الإفريقية خاصة – البترول – والولايات المتحدة التي ترى في التواجد الصيني في إفريقيا تحديا لها قد يحول دون بلوغ مبتغاها في الهيمنة العالمية من جهة وما تطمح إليه من سعيها إلى الاستحواذ على المناطق الطاقوية في إفريقيا كبديل عن نفط المناطق المضطربة.

ومن خلال السيناريوهات التي تعمل على وضع الإحتمالات الممكنة واستشراف المسارات المحتملة يتم في هذا المبحث تسليط الضوء على ما قد تسفر عنه الأوضاع الحالية التي يعرفها موضوع الدراسة.

المطلب الأول : سيناريو بقاء اوضع القائم كما هو عليه :

يستند هذا السيناريو إلى توافر عدة شروط لبقاء العلاقات الصينية –الإفريقية والعلاقات الأمريكية –الإفريقية ومظاهر التنافس بين الصين والولايات المتحدة على إفريقيا على حالها.

حيث يرى زبنغنيو بريجنسكي " أن المخاوف الأمريكية من هيمنة الصين يستند إلى افتراض خاطئ حول القدرات الصينية الإستراتيجية، حيث شبهها للإفتراضات المتعلقة باليابان قبل نهاية الحرب الباردة.[1]

1 – زبنغيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، تر. أمل شوقي (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص. 215.

فالصين غير واثقة من استمرار نموها الاقتصادي لمدة طويلة، فقد يحدث تراجع في هذا النمو، لأن المحافظة على هذه النسبة من النمو تحتاج إلى عدة عوامل، كالاستقرار السياسي والاجتماعي والمحافظة على معدلات ادخار عالية كي لا تتفاقم الضغوطات الداخلية، فالصين ورغم هذا النمو المتسارع الذي عرفه اقتصادها إلا أن هناك فجوة كبيرة بين الأرياف والمدن مما خلق حالة عدم توازن بشكل عام قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وهو الأمر الذي يمكن من خلاله تفنيد الادعاءات المتكهنة بهيمنة الصين.[1]

كما أن النمو المتسارع للإقتصاد الصيني لا يبدو مهما إذا ما قورن بالدخل الوطني، حيث يبلغ دخل الفرد الصيني 400 دولار كما تمثل الصين 1% من الناتج القومي العالمي، في حين تمثل الولايات المتحدة 24% منه، وبهذا فالتحديث الصيني والتطور الذي يعرفه اقتصادها لن يحقق الهيمنة على المستويين القريب والمتوسط.

أما في المجال العسكري، فمقارنة مع النمو الاقتصادي وانعكاسات ذلك على حجم الإنفاق العسكري، نجده محددا وضعيفا ، على عكس ما وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية من مستوى التطور التقني الهائل في مجال التسلح.[2] وهذا ما يحد من الدور الصيني المستقبلي في إفريقيا، ويجعلها قوة فاعلية وليست أساسية مما يعني استمرار الوضع على ما هو عليه، حيث تسيطر الولايات المتحدة على إفريقيا في الجانب الأمني خاصة بعد إقامة قواعدها العسكرية، والتي من بينها " أفريكوم AFRICOM".

إن محددات هذا السيناريو مرتبطة بسعي الصين لتعزيز نفوذها في إفريقيا، نظرا لحاجتها المتزايدة للنفط[3]، وكذلك الأسواق الإفريقية الواعدة في الوقت الذي يظل فيه ارتباط الولايات المتحدة

---

1 – برجنسكي ،**مرجع سابق**، ص. 200.

2 – وليد سليم عيد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 –2010**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000)، ص. 194.

3 -Valérie niquet – cabestan. ‹‹ la strategie africaine de la chine ›› **polotique Etrangere** (été 2006) p.361.

بالموارد الطبيعية والنفط الإفريقي قائما في ظل سعيها إلى تعويض نفط الخليج العربي بالنفط الإفريقي، خاصة من خليج غينيا ودول غرب إفريقيا.

وبالتالي فالأوضاع الحالية للعلاقات الإستراتيجية القائمة بين الولايات المتحدة والصين، تجمع في الواقع بين عاملي التعاون والمنافسة، أما سياسة الصين تجاه الولايات المتحدة فهي ثابتة وجلية، ومفادها الحيلولة دون حدوث مجابهة لأن المجابهة تجلب الخسارة للطرفين، في حين يحقق التعاون مكاسب للطرفين.[1] وفي هذا الصدد ومن خلال القراءة التاريخية لمسار التنافس بين الولايات المتحدة والصين في إفريقيا، نجد أن الصين تتفادى المساس بالمصالح الأمريكية في إفريقيا.

– نظرة بعض الدول الإفريقية إلى الصين على أنها البديل الأمثل للسياسة الأمريكية، بسبب إدراكها لحدة المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في إفريقيا من جهة، وكذلك لقدرة الصين على اقناع الأطراف الإفريقية بأنها لا تختلف كثيرا عنها، فما دامت من دول العالم الثالث، فهي أحسن من يدافع عن مصالحها، كما أن الصين لا تبتز الأفارقة مثلما تفعل الولايات المتحدة التي تقايض مساعداتها إلى المنطقة بشروط يعتبرها الأفارقة مساسا بسيادتهم واستقلالهم.[2]

– حاجة الصين إلى مصادر الطاقة التي توفرها إفريقيا والتي تمثل أخطر تهديد قد تواجهه الصين في المستقبل، حيث تشير التوقعات أن الصين سوف تبح ثاني دولة مستوردة للنفط بحلول سنة 2015.

ويرجع ذلك إلى تزيد عدد السكان، والنمو السريع، والمتواصل للاقتصاد وبذلك فتحقيق الأمن الطاقوي يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه الصين، خاصة وأن المناطق التي تحتوي على احتياطات ضخمة من النفط، تسيطر عليها الولايات المتحدة[3]. فالصين رغم النهم الكبير لمصادر الطاقة

---

1 – تشينغ، وتشي دونغ، **مرجع سابق**، ص.309.

2 – غازلي، **مرجع سابق**، ص. 500.

3 - خديجة عرفة محمد،"الصين وأمن الطاقة، رؤية مستقبلية "، **السياسة الدولية**،م.6، ع.164،(أفريل 2006)، ص ص.50 – 58.

الإفريقيةوالزخم الذي صاحب تواجدها في المنطقة، إلا أن هذا التواجد لم يرق بعد إلى درجة تقلق الولايات المتحدة.

– ان جل الواردات الامريكية من افريقيا هي عبارة عن مواد أولية يحتل فيها النفط الحصة الأكبر خاصة بعد اعتماد الكونغرس قانون (AGOA) الذي جاء في الظاهر ليشجع المبادلات التجارية بين إفريقيا والولايات المتحدة، ويفتح فرصا جديدة للصادرات الإفريقية نحو السوق الأمريكية، فهذا القانون أبقى على إفريقيا كمصدره للموارد الأولية بالدرجة الأولى مادامت صادراتها الأخرى –حتى مع رفع العراقيل الجمركية – بعيدة على أن تنافس المنتج الأمريكي من حيث الجودة والكمية. وبذلك تبقى إفريقيا تحافظ على دورها كمورد للموارد الطبيعية الخام، وتبعا لذلك تستمر إفريقيا في اعتماد هذه الموارد حجر الزاوية في العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

– رفض بعض الأنظمة الإفريقية للهيمنة الأمريكية الجديدة على المنطقة، يرجح بقاء السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا كما هي، فحسب بعض القادة والزعماء الأفارقة الذين يرون أن سياسة المبادلات التجارية على حساب المساعدات الاقتصادية (TRADE NOT AIDE)، غير مقبولة فمع الهوة الاقتصادية الكبيرة الموجودة بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية، فإنه من المستحيل إقامة منافسة عادلة بينهما، وأن أي شكل من أشكال الشراكة سوف يكون في صالح الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، إن لم يكن على حساب الدول الإفريقية. ومن ثم فإن تقييم صانع القرار الإفريقي للواقع باعتباره هو الأفضل في ظل المعطيات القائمة، يعد مؤشرا قويا يدفع بالأوضاع الحالية إلى الاستمرار على ما هي عليه.

– ما يشجع أيضا على الاعتقاد بأن السياسة الأمريكية – الصينية في إفريقيا لن تعرف تحولا كبيرا، هو طبيعة تعامل الولايات المتحدة مع بعض الأنظمة الإفريقية، وغض الطرف عنها حول تجاوزات، وممارسات تتناقض مع المبادئ التي تدعي أنها تدافع عنها كالديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، وغيرها.

وهو ما يمكن ملاحظته في أوغندا وإثيوبيا وكينيا وجيبوتي، فالحاجة إلى نفط هذه الدول سبب مقنع للإدارة الأمريكية كي تسكت عن ممارسات هذه الأنظمة التي تعتبر مثالا للتسلط والفساد في

القارة، وهذا ما تقوم به الصين أيضا في تعاملها مع بعض الأنظمة المنبوذة والدول المارقة كالسودان حسب ما تراه الولايات المتحدة.

إذن فالمصالح الطاقوية هي تفرض على الصين أو الولايات المتحدة التعامل أو رفض التعامل مع دولة ما وفي سعي كل منها إلى لعب أدوار مهمة ومؤثرة في إفريقيا حسب مصالحهما الإستراتيجية، تبقى هذه المؤشرات تدل على أن الوضع في إفريقيا سيستمر على ما هو عليه.

المطلب الثاني: سيناريو زيادة الدور الصيني وتزايد الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية

يقوم هذا السيناريو على مجموعة من المؤشرات التي ترمي إلى إثبات حقيقة الاتجاه الأمريكي نحو إيلاء منطقة إفريقيا الاهتمام المتزايد، في الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى السيطرة على إفريقيا كمرحلة مؤقتة للمرور إلى عالم متعدد الأقطاب، لأن طبيعة الهيمنة الصينية لن تكون بالأسلوب العسكري، وإنما بالتفوق الاقتصادي، خاصة في ظل مناصرة إفريقيا – دولا وشعوبا – للصين. مما يرجح زيادة حدة التنافس بين الولايات المتحدة والصين على القارة الإفريقية في إطار سعي الولايات المتحدة لبسط هيمنتها العالمية، هذه الهيمنة التي تهدف الصين إلى وقف تقدمها، فحسب الباحث الياباني" تشو جيانغ إيرن" فإن التعددية القطبية تعد نوعا من وجهة النظر تجاه العالم، ولم تعتبرها الصين نوعا من الإستراتيجية، ولكن ندرك من خلال الممارسات الأخيرة أن الصين لديها هدف وقف تقدم الولايات المتحدة نحو إقامة عالم أحادي القطبية.[1]

من بين مؤشرات زيادة الدور الصيني في إفريقيا، هو افتتان النخب الإفريقية بالنموذج الصيني التنموي، وبالنجاحات الكبيرة الملموسة التي حققتها الصين، فالدافع لإيجاد نموذج صيني يمكن نقله إلى إفريقيا يزيد من تعزيز العلاقات الصينية –الإفريقية، وبالتالي زيادة النفوذ الصيني في إفريقيا.[2]

1 تشنغ، وتشي دونغ، **مرجع سابق**، ص. 97.
2 - ألدن، **مرجع سابق**، ص.104.

– كما أن هذا النموذج يطرح بديلا قد يكون ملائما في ظل الانتقادات الإفريقية المتزايدة للنموذج اللبرالي الذي تدعمه واشنطن، إضافة إلى أن الاستثمارات الصينية في القارة، لا تكون مصحوبة بأية شروط سياسية أو اقتصادية، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الغربية، وهو ما يلقي قبولا وترحيبا عند الأفارقة.[1]

– بالنظر إلى حجم التوسع الاقتصادي الصيني وقدراتها العسكرية النامية، يقتنع أغلب الواقعيين أن الصين قوة صاعدة وقد أدت القوى الصاعدة عبر التاريخ إلى إحداث اضطرابات خطيرة في النظام الدولي، فقد تنبأ " صامويل هنتغتون " بأن الصين سوف تتحرك دون أدنى شك، وتتوسع خارجيا تزامنا مع مراحل تصنيعها القوى تماما كما توسعت المملكة المتحدة وألمانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، كما أكد "مرشايمر"" أن استمرار صعود الصين يؤدي بها مثل كل القوى الأخرى إلى البحث عن هيمنة إقليمية ودولية".[2]

– إذا كانت الصين تحصل على نحو 28% من احتياجاتها النفطية من إفريقيا، كما أنه من المتوقع أن يستمر اعتمادها على النفط الإفريقي في المستقبل المنظور، فإن النتيجة الطبيعية هي زيادة حدة التنافس بين الشركات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة والشركات الصينية، على استغلال حقول النفط والغاز في إفريقيا، بسبب احتياجات الولايات المتحدة للطاقة، حيث من المتوقع أن تزود القارة الإفريقية بنحو ربع احتياجاتها النفطية في السنوات المقبلة، وبالتالي فالصراع الدولي الجديد على الموارد الطاقوية في إفريقيا هو آت لا محالة.

– رغم أن الرغبة الأمريكية في بناء علاقات جديدة مع المنطقة هي حديثة العهد مقارنة بالعلاقات الصينية – الإفريقية، إلا أن ذلك لم يمنع من أن تعرف المصالح الأمريكية في المنطقة اهتماما متزايدا من طرف الإدارة الأمريكية منذ سنة 2001.

---

1 - عبد الرحمن حسن، **العرب وإفريقيا في زمن متحول**، مرجع سابق، ص. 206.

2 - john snearshimer **, the tragedy of creat powr polotics new yor**k :(w.w. Norton.200)1 , p. 400.

– تعتبر دعوة الولايات المتحدة الدول الإفريقية إلى تسريع اندماجها في الاقتصاد العالمي، دليلا على رغبتها الملحة في ضم إفريقيا خاصة منطقة جنوب الصحراء، ضمن مشروعها الرامي إلى تحرير التجارة العالمية، حيث اعتبر الكثير من المسؤولين الأمريكيين أن المنطقة بمثابة حدود جديدة للولايات المتحدة، وهذا ما أكدته وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2006 : "إن إفريقيا تحمل أهمية جيوإستراتيجية متزايدة وأولوية عالية بالنسبة للإدارة الأمريكية الحالية".[1]

– كما أن إقامة قيادة عسكرية (AFRICOM) على الأراضي الإفريقية سنة 2007، مؤشر قوي على سعي الولايات المتحدة إلى توسيع علاقاتها الأمنية وتعاونها العسكري مع دول المنطقة، وإضفاء طابع الديمومة والمؤسساتية على هذه العلاقات.

– رغم أن " بيل كلينتون " الرئيس الأمريكي الأسبق، و" جيانغ زيمين " الرئيس الصيني السابق، قد أصدرا سنة 2008" البيان الصيني – الأمريكي المشترك "، من أجل إقامة علاقة إستراتيجية بناءة موجهة نحو القرن الواحد والعشرين، وتبادلهما الزيارات الرسمية المؤكدة على رغبتها في التعاون الدولي في كل المجالات.[2] إلا أنه وبمجيء " جورج ولكر بوش " تغيرت سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين، حيث لم تعد شريكا إستراتيجيا ولكنها أصبحت خصما منافسا، فقد قال "جورج ولكر بوش" يومها "إنه مازال من الصعب الجزم بأن الصين صديق أم عدو " منتقدا بذلك سياسة إدارة " كلينتون " مع الصين. مما يدفع للإعتقاد أن المنافسة الأمريكية الصينية لن تتوقف، بل ستزداد حدة.

– إن ارتفاع عدد الأمريكيين المنحدرين من أصول إفريقية واعتلاء بعضهم مناصب مهمة داخل الإدارة الأمريكية، أعطى دفعا قويا لمختلف الهيآت التي تعمل في شكل لوبيات على دعم العلاقات الأمريكية –الإفريقية، ومن ثم فالعامل البشري التاريخي المشترك بين الطرفين هو أيضا مؤشر قوي يدفع إلى ترجيح سيناريو تزايد الإهتمام الأمريكي بالمنطقة.

---

1 - **the national security strategy of the united states of america** , op. Cit. P37.

2– تشينغ و تشي دونغ، **مرجع سابق**، ص ص. 22–23.

– أصبحت الولايات المتحدة تنظر إلى إفريقيا على أنها قاعدة خلفية للتحكم في المتوسط، ومن ثم في أوروبا،[1] هذا التحكم قد يتمثل في الرقابة على الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، كما يتمثل في الجانب الجيواستراتيجية في قربها من أوروبا.

– يعد توجه الولايات المتحدة الأمريكية، نحو إرساء سياسة واضحة لها في القارة الإفريقية ورغبتها في بسط نفوذها على العالم كقوة عظمى وحيدة وضامنة لإستقرار النظام الدولي، وهو ما لا تريد الدول الأخرى أن تعترف لها به، ولكن في ظل معطيات القوة الصينية المتنامية، والتي تدل على أن الصين سوف تسعى للسيطرة على إفريقيا بنفس الطريقة التي سيطرت بها القوى الغربية، وأنها سوف تكافح من أجل توسيع فارق القوة بينها وبين القوى الأخرى، التي قد تهدد مصالحها في إفريقيا، حيث تؤكد بعض الدراسات أن الاقتصاد الصيني سيتساوى مع نظيره الأمريكي من حيث الحجم في آفاق سنة 2025، فضلا على نمو قوتها العسكرية إلى جانب أنها قوة نووية.[2]

لذلك فإنه انطلاقا مما سبق وبالنظر إلى المؤشرات الكثيرة والمتباينة، فإن سيناريو تزايد الدور الصيني وزيادة الاهتمام الأمريكي بالقارة هو السيناريو الأقرب في الأمد المنظور. حيث أن استمرار الولايات المتحدة في علاقاتها السطحية مع المنطقة سوف يكون فرصة لا مثيل لها للأطراف الدولية الأخرى وعلى رأسها الصين، التي ترى في إفريقيا منطقة نفوذ مستقبلية لها في ظل قوتها المتنامية، إضافة إلى أنه من المستبعد أن تتخلى الدولتين عن سوق ضخمة، وثروات طبيعية لا حصر لها، ونفوذ على جزء من العالم قد يكون قاطرة لنمو اقتصادي عالمي في القرن الحادي والعشرين.

إذن فهذا السيناريو يعتبر أكثر تطابقا مع الواقع الذي تعرفه العلاقات الدولية، ومع توجهات كل من الصين والولايات المتحدة التي أصبحت تتسم بالبراقماتية أكثر من أي وقت مضى.

---

1 – تشي وتشي دونغ، **مرجع سابق**، ص.33.

2 – آي براون و آخرون، **صعود الصين**، تر. مصطفى قاسم (القاهرة : المركز العربي للترجمة)، 2010، ص.81.

الخلاصة والاستنتاجات

يتضح من خلال كل ما سبق أن لإفريقيا من المقومات الطبيعية والطاقوية ما يجعلها محلا للتنافس الدولي ، فبعد أن مرت بمرحلة الاستعمار والاستبعاد ، ثم عانت من التهميش و التغيب بدأت في السنوات الأخيرة مرحلة الاستغلال باسم الشراكة والتنافس والصراع على مواردها من أجل ضمان القوة والهيمنة من طرف القوى الكبرى الصاعدة.

كما نستنتج أن للنفط الإفريقي موقعا هاما واستراتيجيا في التوازنات الدولية الراهنة نظرا لما يمتاز به من خفة وسهولة في التكرير ، وتواجده في مناطق تجعل من نقله إلى البلدان الصناعية أقل تكلفة ، و أكثر أمنا ، فبات من الواضح أن إفريقيا تمثل جزءا من الإستراتيجة الطاقوية لكل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تغيرت نظرة الولايات المتحدة للقارة الإفريقية ، ففي فترة الحرب الباردة كان الهاجس الأكبر للولايات المتحدة هو احتواء الشيوعية، وبذلك ضل الشأن الإفريقي أمرا ثانويا بالنسبة للاستراتيجيات الأمريكية، فكان أول من أبدى بعض الاهتمام بهذه القارة هو الرئيس "جيمي كارتر" وتعلق ذلك بالشؤون الإنسانية و دعم الديمقراطية رغبة منه في استمالة الأمريكيين من أصول إفريقية لدواعي إنتخابية.

وبنهاية المرحلة القصيرة التي أعقبت الحرب الباردة ، نظرت إدارة الرئيس " بيل كلينتون " إلى القارة الإفريقية على أنها حدودا جديدة للمصالح الأمريكية – الاقتصادية – وبذلك جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من علاقاتها بالقارة الإفريقية إيذانا بنهاية مناطق النفوذ التقليدية التي وضعتها الدول الإستعمارية السابقة ، و خطوة نحو دمج الاقتصاد الإفريقي في الاقتصاد العالمي.

و بمجيء " جورج ولكربوش " إلى البيت الأبيض ازدادت أهمية القارة الإفريقية – حيث أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001م دافعا قويا لتوسيع العلاقات الأمريكية – الإفريقية، و أكسبتها بعدا أمنيا إضافة إلى البعد الإقتصادي.

ونظرا لأهمية الموارد الطاقوية الإفريقية ، وحاجة الإقتصاد الأمريكي إلى تنويع مصادر النفط و البحث عن بديل لمناطق النفط المضطربة مثل " الخليج" ، تصدرت إفريقيا أولوية المصالح الأمريكية

في كل من وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنتي 2002 م و 2006 م على التوالي، حيث أعطى " تقرير تشيني " للنفط الإفريقي أهمية استراتيجية بالغة ، بالنسبة للأمن الطاقوي الأمريكي.

و بدى أن للشركات الأمريكية الإقتصادية دور كبير في التأثير على التوجهات الأمريكية الجديدة نحو المنطقة ، إن لم نقل أن السياسة الأمريكية ماهي إلا تدابير رسمية لخدمة مصالح هذه الشركات (وفي مقدمتها الشركات النفطية الكبرى).

اتضح كذلك أن العلاقات الصينية الإفريقية تمتد إلى خمسينيات القرن الماضي حيث بدأ التأييد المتبادل دبلوماسيا و سياسيا ، فقد ساندت الصين حركات التحرر في إفريقيا كما كان لإفريقيا دور كبير في تأييد الصين في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكان للصوت الإفريقي دور مهم في حصول الصين على مقعد دائم في مجلس الأمن .

– وأمام تنامي الإقتصاد الصيني و تزايد نسبة استهلاكها للنفط أمام تناقص إنتاجها و تراجع احتياطاتها النفطية أعادت الصين تجديد علاقاتها مع إفريقيا، واستغلت صداقتها القديمة في كسب المزيد من النفوذ بتقديم المساعدات الإقتصادية والمعونات المالية غير المشروطة، والشراكات التنموية خاصة في البنى التحتية ، سعيا منها للحصول على الموارد الطاقوية (النفط و الغاز) التي تزخر بها القارة الإفريقية مما أدى إلى تواجد مكثف لشركاتها الاستثمارية المتخصصة في التنقيب عن النفط.

– أما الولايات المتحدة الأمريكية و من خلال سعيها لتحقيق مصالحها الطاقوية في القارة الإفريقية ، سعت إلى تقديم المساعدات المشروطة بسياسات الإصلاح ، و نهج إقتصاد السوق الحر و الحكم الرشيد ، و من أجل حماية مناطق النفط و طرق إمتداداته عملت على نشر قواعدها العسكرية تحت حجة محاربة الإرهاب العالمي ، ولم يعد غريبا أن تتواجد هذه القواعد أينما تواجدت إحتياطات النفط الإفريقي.

و بسبب سياستها التي تتسم بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول لم يلق هذا التواجد الأمريكي أي ترحيب من طرف الدول الإفريقية شعوبا أو حكاما على عكس الصين التي تلتزم بمبدأ عدم التدخل وتقدم مساعداتها دون شروط مسبقة مما جعلها محل ترحيب من طرف الأفارقة.

ولأن سياسة الولايات المتحدة الطاقوية قائمة على أساس إقصاء منافسيها من مناطق الإنتاج والاستثمار، فقد كثفت جهودها من أجل مواجهة نفوذ القوى الدولية في إفريقيا–خاصة الصين– التي تزايد دورها في إفريقيا، الأمر الذي أدى إلى اتهامها الدائم والمستمر من طرف الولايات المتحدة بسبب مساندتها للدول المارقة و أنظمة الحكام الطغاة مما يعمل على تقويض مساعيها في نشر الديمقراطية في القارة الإفريقية ، إضافة إلى أنها استخدمت ملف حقوق الإنسان من أجل الحد من التواجد الصين في إفريقيا ، في الوقت الذي استمرت فيه الصين في تطوير مشاريعها الاقتصادية التي ساعدت على دفع عجلة التنمية في إفريقيا، إضافة إلى تأكيد القضايا الإفريقية في مجلس الأمن واستخدام حق الفيتو في صد الولايات المتحدة الأمريكية عن فرض العقوبات الاقتصادية على بعض الأنظمة مثلما هو الحال بالنسبة للسودان .

إذن فقد انتهزت الولايات المتحدة فرصة الرد على أحداث 11 سبتمبر 2001 م لإعادة صياغة موازين القوى و الخارطة السياسية للعالم على نحو يؤمن لها و لمدى طويل حاجاتها الإستراتيجية من النفط ، فعملت بموجب ذلك على عسكرة سياستها الخارجية تجاه القارة الإفريقية حيث شكلت للمرة الأولى في تاريخها قيادة عسكرية في إفريقيا " أفريكوم "africom.

و لأن لصانع القرار الأمريكي دور كبير في رسم السياسة الإفريقية للولايات المتحدة – إزداد إهتمام الرئيس الأمريكي وإدارته بالشأن الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر. نظرا للضغوطات التي يمارسها " اللوبي النفطي " على صانعي السياسة الخارجية الأمريكية .

كما اتضح أن لجماعات المصالح الأمريكية الإفريقية دور في التأثير على السياسة الأمريكية من خلال دفاعها عن قضايا الأفارقة فيما يخص المساعدات الإنسانية و الدفاع عن حقوق الإنسان كما أن لها ثقل كبير في التأثير على الإنتخابات الرئاسية فلا أحد يشك اليوم في الوزن الإنتخابي للأمريكيين من أصل إفريقي ، و رغبتهم القوية في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا.

– يمكن أن نستنتج أيضا أن القارة الإفريقية أصبحت ورقة هامة تسيطر من خلالها الولايات على منع تزايد قوة الصين ، و التحكم في توسيعها ، و نفوذها مع ظهور المنافسة الشرسة في المنطقة

كما أن نضرة الإستراتيجيين الأمريكيين لإفريقيا قد تغيرت من كونها فقط ميدانا لمواجهة الخصم وعرقلة مشاريعه التوسعية، إلى نظرة جديدة تجعل من إفريقيا محطة لابد منها في سبيل ترسيخ مكانتها العالمية .

– إن هذا السعي الحثيث للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية ، إنما تقف وراء تأمين إمتدادات الموارد الأولية إلى جانب محاصرة القوى التقليدية والصاعدة معا مما دفعها إلى تثبيت وجودها خاصة بعدما إستطاعت الصين أن تحصل على العديد من الفوائد الإقتصادية بتأسيس " منتدى التعاون الصيني، الإفريقي "سنة 2000م ، فدبلوماسية الصين الهادئة، أدت بها إلى السيطرة على الكثير من المناطق النفطية في إفريقيا و التي أهمها السودان.

لقد اتضح جليا أن الولايات المتحدة أصبحت متخوفة من التواجد الصيني في إفريقيا ، الأمر الذي قد يزعزع هيمنتها مما أدى إلى زيادة التنافس بين الدولتين ، من جهة لتأمين مواردها الطاقوية و من جهة أخرى لتحقيق ما تصبو إليه كل منهما فيما يتعلق بقطبية النظام الدولي .

وبالتالي فكل هذه الاستنتاجات تؤكد أن الأمن الجيو طاقوي هو الذي يتحكم في المنافسة الأمريكية الصينية على إفريقيا بسبب احتياجاتها المتزايدة إلى النفط الذي يعتبر عصب الحياة الاقتصادية للدول .

– وعند الرجوع إلى إختبار الفروض العلمية للدراسة:

– الفرضية المركزية : تأكد أن الأمن الجيو طاقوي يتحكم في العلاقات الأمريكية الإفريقية ، فقد أعادت الصين تجديد علاقاتها مع إفريقيا بسبب إحتياجات إقتصادها المتنامي إلى المزيد من الموارد الطاقوية في الوقت الذي أصبح فيه النفط الإفريقي بديلا عن مناطق النفط المضطربة بعد أحداث 11 سبتمبر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يخص الفروض الفرعية :

– الفرضية الأولى: أدى تزايد الإحتياطات النفطية في إفريقيا ، إلى زيادة أهميتها الإستراتيجية بالنسبة للصين و الولايات المتحدة .

– الفرضية الثانية : يعتبر تضارب المصالح الإقتصادية لكل من الصين و الولايات المتحدة في إفريقيا بالفعل محفزا لزيادة التنافس بينهما .

الفرضية الثالثة: من أجل الهيمنة على إفريقيا، والسيطرة على مصادر النفط فيها، اعتمدت كل من الصين و الولايات المتحدة على آليات مختلفة من أجل تعزيز نفوذهما في المنطقة.

الملاحق

(الملحق رقم -1-)

احتياط النفط الإفريقي المؤكد 1995-2005 (مليار برميل)

البلد	1995	2005
نيجيريا	20,8	35,9
أنغولا	3,1	9,0
السودان	0,3	6,4
الغابون	1,5	2,2
جمهورية الكونغو	1,3	1,8
غينيا الاستوائية	0,6	1,8
التشاد	0,0	0,9
دول إفريقية أخرى	0,7	0,6
المجموع	28,3	58,6

Source : British Petroleum, BP Statistical Review Of World Energy, London, 2006, p.8. In: Gawdat Bahgat. «Africa's Oil: potential and implications. »

نلاحظ تزايد نسبة مجموع احتياطي النفط المؤكد في الدول الافريقية خلال عشر سنوات خاصة في نيجيريا والسودان مما يفسر تزايد الاهتمام الأمريكي بهذه المناطق.

(الملحق رقم: 2)

إنتاج إفريقيا جنوب الصحراء من النفط 1995-2005 (ألف برميل يوميا)

البلد	1995	2005
نيجيريا	1998	2580
أنغولا	633	1242
السودان	2	379
الغابون	356	234
جمهورية الكونغو	180	253
غينيا الاستوائية	7	355
التشاد	0	173
دول إفريقية أخرى	51	72
المجموع	3833	5346

Source : British Petroleum, BP Statistical Review Of World Energy, London, 2006, p.8. In: Gawdat Bahgat. «Africa's Oil: potential and implications. »

(الملحق رقم -3-)

نلاحظ أن نسبة الاستهلاك العالمي للطاقة في تزايد مستمر وتشير التوقعات الى احتمال وصول هذه النسبة الى 120مليون برميل يوميا بحلول عام 2030 م

الاستهلاك العالمي للطاقة (مليون برميل يوميا)

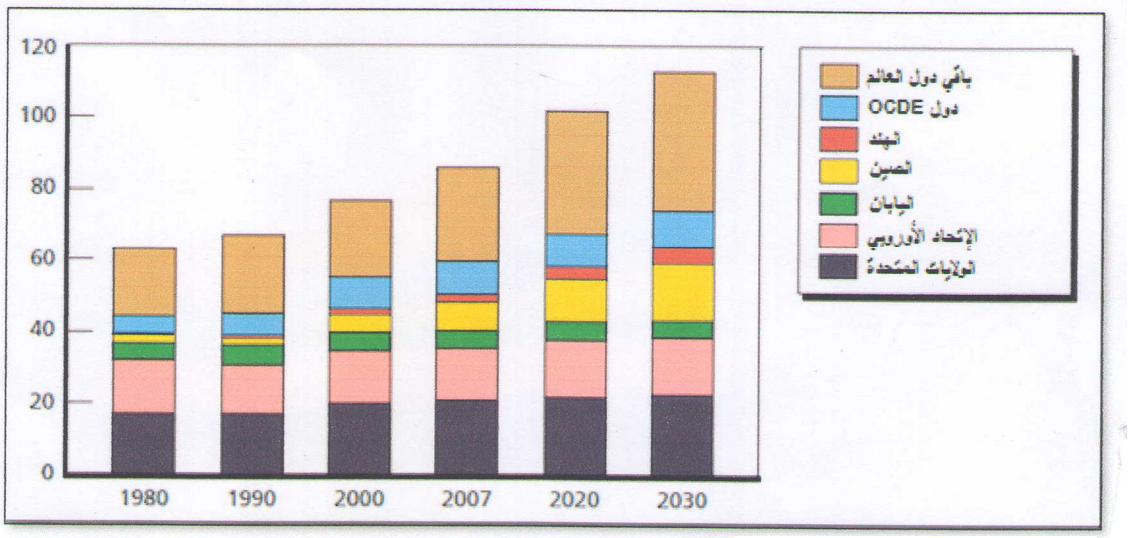

Source: Keith Crane, [al.]. « Imported Oil and U.S. National Security. »

(الملحق رقم-4-)

نلاحظ أن المحروقات والمشتقات النفطية تمثل النسبة الأكبر من حيث الواردات الأمريكية من افريقيا جنوب الصحراء سنة 2007

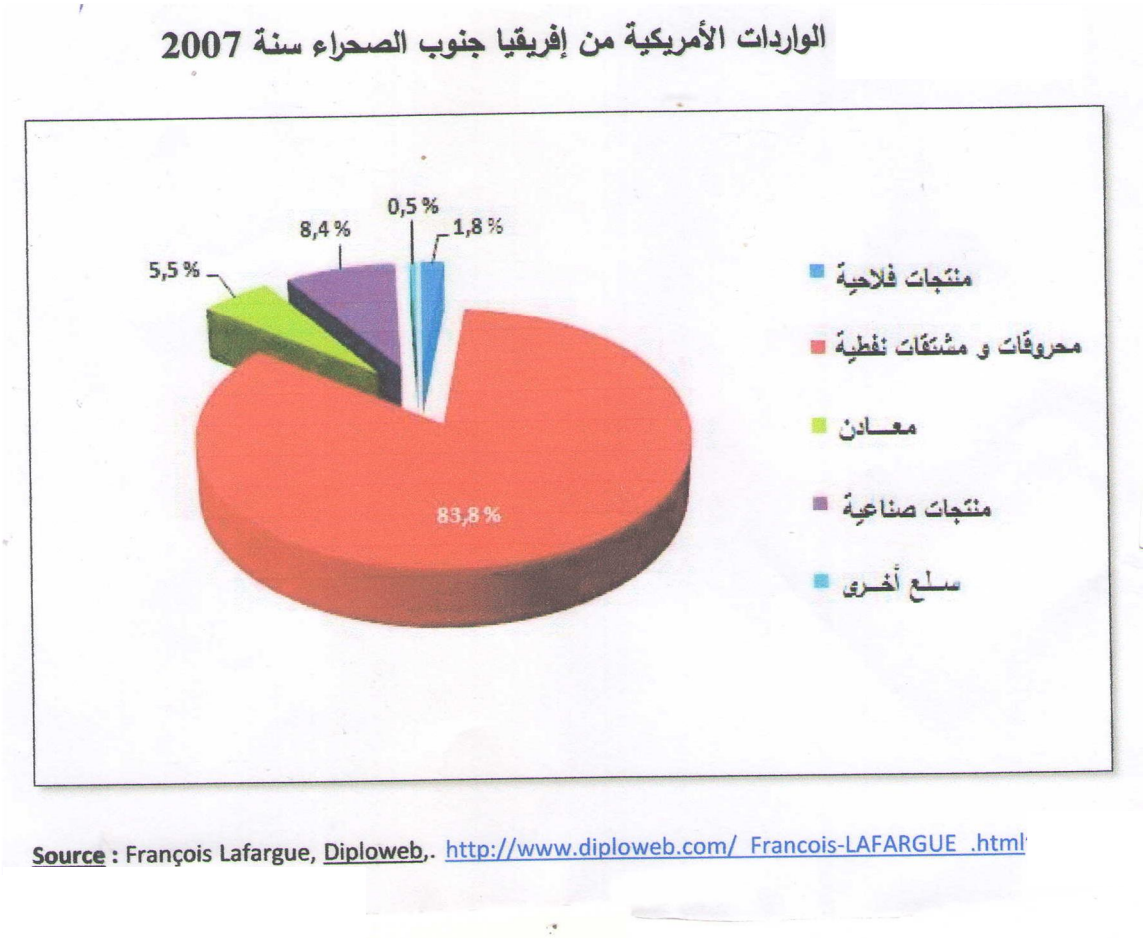

Source : François Lafargue, Diploweb,. http://www.diploweb.com/ Francois-LAFARGUE .html

(الملحق رقم– 5 -)

تعتبر نيجيريا أول دولة مصدرة للولايات المتحدة الأمريكية تليها أنغولا ثم جنوب افريقيا وأنغولا

أهم الدول المصدرة للولايات المتحدة الأمريكية 2008

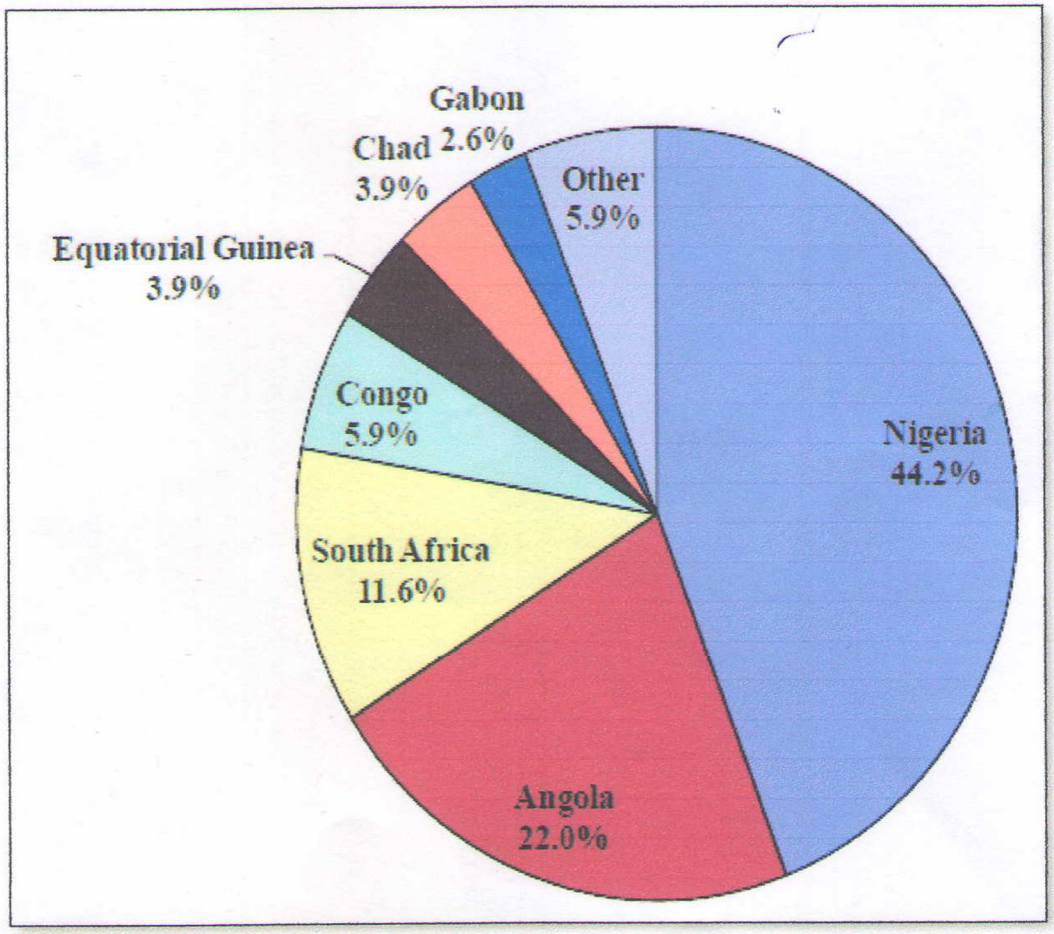

Source: U.S Department of Commerce. In: «U.S.- African Trade Profile.

(الملحق رقم – 6 -)

تمثل المحروقات والمنتجات النفطية أكبر نسبة من الواردات الصينية من افريقيا

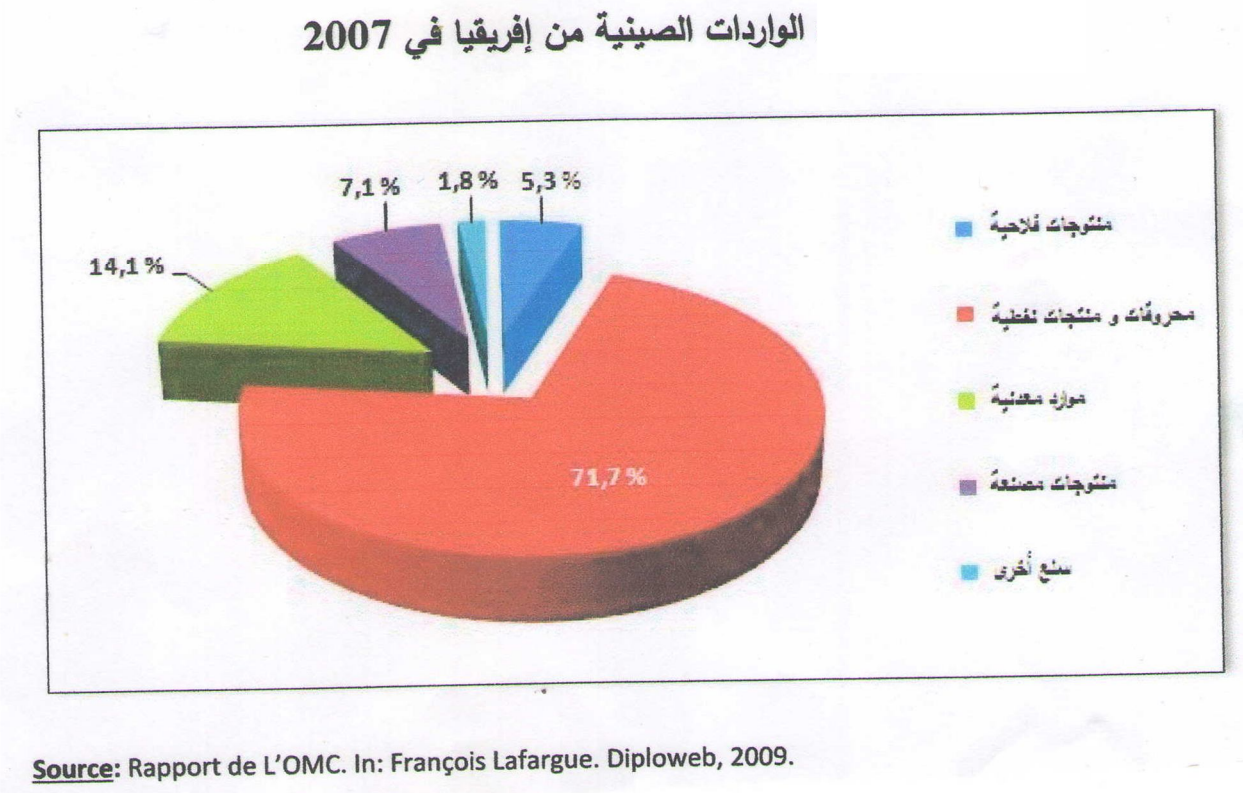

Source: Rapport de L'OMC. In: François Lafargue. Diploweb, 2009.

الملحق رقم 8

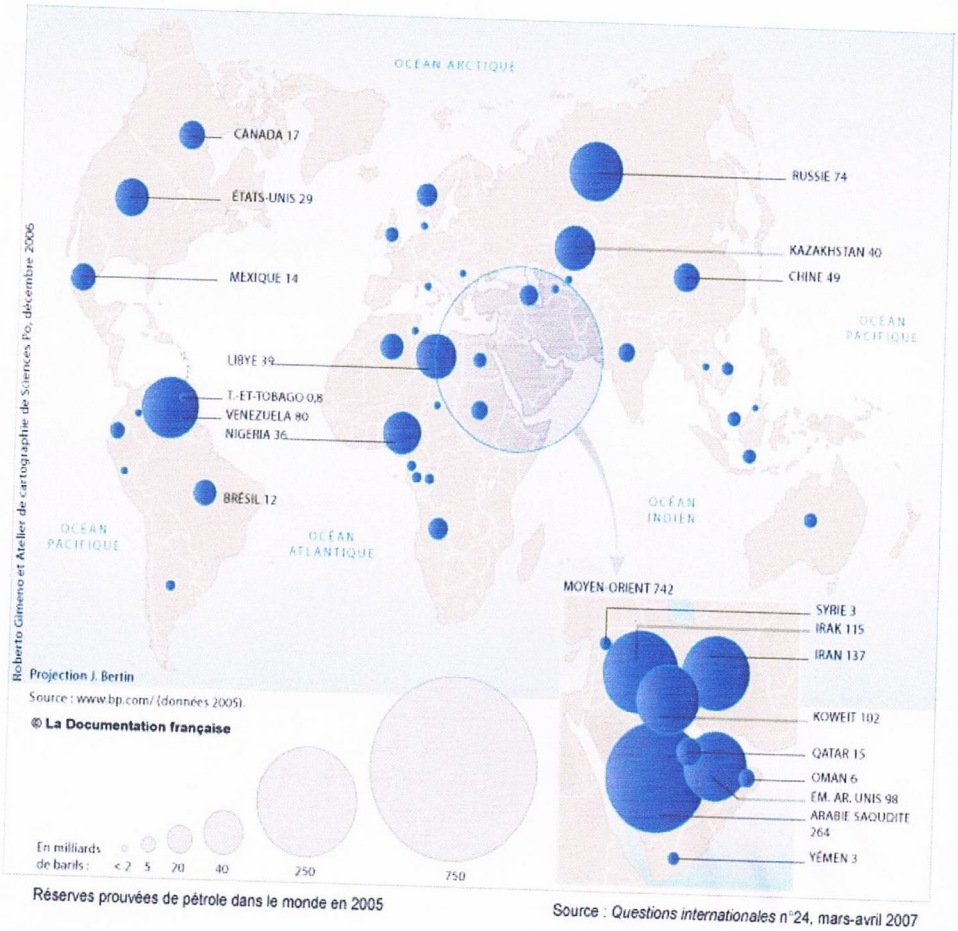

Réserves prouvées de pétrole dans le monde en 2005

Source : *Questions internationales* n°24, mars-avril 2007

[هذه الخريطة تحدد الاحتياطات البترولية في العالم حتى عام 2005، طبعا حجم الكرة الزرقاء يحدد مدى اهمية وضخامة هذا الاحتياطي].

قائمة المصادر والمراجع

.قائمة الكتب باللغة العربية

1. أحمد حلمي خليل هندي، **عقود الامتياز البترولية، وأسلوب حل منازعاتها** (الاسكندرية : الفتح للطباعة والنشر، 2013).

2. أحمد حلمي، **عقود الامتياز البترولية وأسلوب حل منازعاتها**، (الاسكندرية : دار الفتح للطباعة والنشر، 2013).

3. أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **دارفور الواقع الجيوسياسي، الصراع والمستقبل** (عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012).

4. بشير مصيطفي، **رائحة النفط مقالات في الاقتصاد العربي** ،(الجزائر : جسور للنشر والتوزيع، 2012).

5. حسين ظاهر ، **معجم المصطلحات السياسية والدولية** (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2013 .

6. حمدي عبد الرحمن حسن، **العرب وإفريقيا في زمن متحول** (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2009).

7. حمدي عبد الرحمن، **إفريقيا وتحديات عصر الهينمة، أي مستقبل ؟** (القاهرة : مكتبة مدبولي، 2007).

8. حمدي عبد الرحمن، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**، (القاهرة: سلسلة الكتب الدراسية بجامعة القاهر 2002).

9. حمدي عبد الرحمن،" العلاقات الصينية الإفريقية : شراكة أم هيمنة "؟ **كراسات إستراتيجية** (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ع.172، (فيفري 2007).

10. رأفت جلال وآخرون، **السودان على مفترق الطرق بعد الحرب، قبل السلام**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

11. زبنغيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، تر. أمل شوقي (الأردن : الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).

12. سعد حقي توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2000).

13. السيد ولد آباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر-الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية** - (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2004).

14. سيف الدين حسن صالح، **البترول السوداني : قصة كفاح أمة** (السودان : مطابع السودان للعملة المحدودة، 2004).

15. شاهر اسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر** (دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب،).

16. شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** (دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009).

17. عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ ، **النظرية السياسية المعاصرة** (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 1997).

18. علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2005).

19. فوزي حسن حسين ,الصين، اليابان ومقومات القطبية العالمية (بيروت : دار المنهل اللبناني، 2009).

20. فوزي دويش، **التنافس الدولي على الطاقة في قزوين** (مصر : مطابع غباشي بطنطا، 2005).

21. كاظم هاشم نعمة، **افريقيا في السياسة الدولية**،(طرابلس، أكادمية الدراسات العليا، 2005).

22. كريس ألدن، **الصين في إفريقيا شريك أم منافس** ؟ تر : عثمان جبالي المتلوثي (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

23. كيم بوث و تيم ديون، **عوالم متصادمة الارهاب ومستقبل النظام العالمي**، تر. صلاح عبد الحق (أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005).

24. ليوشيه تشينغ ولي شينغ دونغ، **الولايات المتحدة والصين،خصمان أم شريكان**، تر.عبد العزيز حمدي عبد العزيز،(القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، 2003).

25. مايكل آي براون و آخرون، **صعود الصين**، تر. مصطفى قاسم (القاهرة : المركز العربي للترجمة)، 2010.

26. مايكل روس، **نقمة النفط (كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم)**، تر. محمد هيثم نشوائي،(قطر : منتدى العلاقات الدولية،2014).

27. مايكل كلير، **الحرب على الموارد'الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**،تر.عدنان حسين'(بيروت:دار الكتاب العربي'2002).

28. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية، ط2**، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، 1998).

29. محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**،(بيروت : دار النفائس، 2010).

30. محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية (تركة قرن مضى، وحمولة قرن آتي)** (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007).

31. مركز البحوث الإفريقية، **التقرير الإستراتيجي**،(القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001-2002).
32. منى زنودة ' **تأثير عامل شخصية الرئيس على السياسة الخارجية الأمريكية-دراسة مقارنة لعهدتي بيل كلينتون و جورج ولكربوش**-(الاسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية'2014).

33. هاينبرغ ريتشارد، **سراب النفط (النفط والحرب ومصير المجتمعات النفطية)**، تر.انطوان عبد الله،(بيروت : مطابع الدار العربية للعلوم, 2005).
34. وليد سليم عيد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 -2010**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000).

المقالات

35. أحمد ابراهيم محمود، << الإرهاب الدولي في القارة الإفريقية بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة >> **كراسات استراتيجية**، ع.183.(السنة 18، 2008).
36. أميرة محمد عبد الحليم، "مالذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية – الافريقية ؟", **السياسة الدولية**'ع.198(أكتوبر2014).
37. بدر حسن شافعي، "الاهتمام الصيني بإفريقيا : الأسباب – الآليات والتحديات", **مجلة آفاق إفريقية**، ع.30.
38. البشير محمد أحمد، " الصراع على الموارد : أبعاده العالمية والإقليمية والمحلية " **مجلة دراسات إفريقية**، ع.24 (ديسمبر2005).
39. الحسناوي الحسن،" التنافس الدولي في إفريقيا.. الأهداف والوسائل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**،ع : 29 (جانفي 2011).
40. حنفي خالد علي،" الشركات العالمية... لعبة الصراع والموارد في إفريقيا "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ع.169،(جانفي 2007).
41. خالد حنفي " النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي."**مجلة السياسة الدولية**،م.6' ع.164، (أفريل 2006).
42. خديجة محمد عرفة "الصين وأمن الطاقة، رؤية مستقبلية "، **السياسة الدولية**،م.6, ع.164،(أفريل 2006).
43. خديجة محمد عرفة، "الصين وأمن الطاقة... رؤية مستقبلية" '**السياسة الدولية**،م.6'ع.164، ع.164 (أفريل 2006)، ص ص. 56-58.

44. خيري عبد الرزاق جاسم، " قيادة أمريكية عسكرية جديدة لإفريقيا، فرصة أمريكية ومحنة إفريقية " **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.21(شتاء 2009).

45. عادل عبد الرزاق،" البعد الإقتصادي للتعاون الصيني الإفريقي في ظل الأزمة المالية العالمية "، **مجلة آفاق إفريقية**، ع.30.

46. محمد صابر عنتر، "التنافس الدولي على إفريقيا ودور الصين"، **مجلة آفاق إفريقية**، ع30 .

47. هدى ميتيكس،"الصعود الصيني... التجليات والمعاذير"، **السياسة الدولية**، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ع.167، (يناير 2007).

48. هلال محمد رضا، الوجود الاقتصادي للصين في إفريقيا، الفرص والتحديات" **السياسية الدولية**، م.6، ع.163، (جانفي 2006).

المذكرات

49. عبد الحليم غازلي، "سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بعد نهاية الحرب الباردة " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية، 2013/2012).

المراجع باللغة الأجنبية

1. jean Christophe servant ," la chine a l‹assaut du marché Africain**".** Le monde diplomatique , mars 2005,
2. Joseph Greco‹ china and America in the new world polaricty , incarolyn w . Pumphrey , the rise of china in asia, strategic studies institute (SSI) ?2002,
3. kemen antiine, les stratégies chinoise on afrique , de petrole aus bassines en plastique , politique africain n 105 mars 2007 k pp 170-180
4. peter f. Shraeder , forget" the chetoric and boost the geopolitics : emerging trends in the push adminstration ‹s policy towards africa , 2001. African affairs , N1000 ,
5. Josef Bram‹(Can The United States Shed Sisoil Addiction‹ The Washington Quarterlu.Vol.30 N°4.2007 .
6. The National Security Strategy of the United States of america. Washington.2006.

المواقع الالكترونية

1. تحديات السياسة الصينية حيال السودان بعد انفصال جنوب السودان .

http://arabic.people.com.cn/31660/7432394.ht.

2. حمدي عبد الرحمن حسن، أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة في إفريقيا، تم تصفح الموقع

http://WWW.ONISLAM.NET/...AFRICA

3. عبد الكاضم العبودي، "انعكاسات الأمن الحيوي للطاقة قوميا وعالميا"

http://: www.albasrah.net/ar.aricles

4. فوزي نزعي، حاجة الصين الملحة للنفط تقلق صناع القرار الأمريكي، :

http://www .Abriyadh.com/.../conmy /oul

5. القلق الأمريكي من الصين ينقل إلى إفريقيا، تقرير واشنطن، ع. 258،(نوفمبر 2006)

http://www.taquir.org

المحتوى	الصفحة

مقدمة 12-1

الفصل الأول : مكانة النفط الإفريقي في العلاقات الدولية

المبحث الأول : الأهمية الجيواستراتيجية للقارة الإفريقية 14

المطلب الأول : الأمن الجيوطاقوي في السياسة العالمية :مقاربة ايتمولوجية . 14

المطلب الثاني: المكانة الإفريقية على خريطة الطاقة العالمية . 19

المبحث الثاني: أهمية النفط الإفريقي والحاجة الأمريكية إليه . 24

المطلب الأول: الاستثمار الأمريكي في إفريقيا . 24

المطلب الثاني : حاجة أمريكا للنفط وضمان مصادر الطاقة في إفريقيا . 28

المبحث الثالث : التطور التاريخي للعلاقات الصينية الإفريقية . 33

المطلب الأول : استراتيجيات السياسة الصينية في إفريقيا . 33

المطلب الثاني: المصالح السياسية والاقتصادية للصين في إفريقيا . 37

الفصل الثاني : تصاعد النافسة الصينية – الأمريكية على النفط في القارة الافريقية

المبحث الأول:السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية(بين المصالح والتحديات) 44

المطلب الأول : المصالح الطاقوية والتجارية الأمريكية في القارة الإفريقية . 44

المطلب الثاني: المصالح الأمنية الأمريكية في إفريقيا من محاربة الإرهاب إلى العسكرة . 47

المبحث الثاني : دوافع الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية . 53

المطلب الأول : تزايد احتياجات الإقتصاد الصيني للطاقة . 53

المطلب الثاني: التجارة والاستثمارات الصينية في إفريقيا . 58

المبحث الثالث: آليات التواجد الصيني الأمريكي في القارة الإفريقية 63

المطلب الأول: الآليات السياسية والعسكرية . 63

المطلب الثاني : الآليات الإقتصادية:(المساعدات المالية والمشاريع الإقتصادية 69

الفصل الثالث :الاستراتيجية التنافسية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية في افريقيا (التحديات و الآفاق)

المبحث الأول:دور صناع القرار في رسم السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية . 76

المطلب الأول:هتمام الرئيس والإدارة الأمريكية بالشأن الإفريقي بعد 11 سبتمبر . 76

المطلب الثاني:جماعات المصالح الأمريكية – الإفريقية، المناصرة للقضايا الإفريقية 81

المبحث الثاني : المواجهة الأمريكية للمنافسة الصينية الصاعدة في إفريقيا . 86

المطلب الأول: نظرة الولايات المتحدة للتواجد الصيني في إفريقيا . 87

المطلب الثاني:مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية لتنامي الدور الصيني في إفريقيا – حرب المصالح النفطية في السودان- 91

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للسياسة الأمريكية – الصينية في إفريقيا 96

المطلب الأول : سيناريو بقاء الوضع القائم كما هو عليه 96

المطلب الثاني: سيناريو زيادة الدور الصيني وتزايد الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية. 100

الخلاصة والاستنتاجات. 105

الملاحق. 111